وزارة التعلـيم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

أزمة صيف 1962 والصّراع حول السّلطة وتداعياته على الجزائر المستقلة: ماي 1962 إلى جوان 1965م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب:
يوسف حميداني

إشراف الأستاذ الدكتور:
يوسف قاسمي

اعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
أ.د يوسف قاسمي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د. عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية
1443-1442هـ
2022-2021م

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أشكره تعالى على ما انعم علي ووفقني إلى إتمام هذا العمل وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه وسلطانه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله، يقول تعالى ﴿...**ولا تنسوا الفضل بينكم**﴾سورة البقرة الآية237.

- الشكر الجزيل إلى الوالدين العزيزين اللذين أعانوني و شجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث العلمي، وأسأل الله عز وجل أن يغمر قلبهيما بالسعادة.
- كما يطيب لي أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: **البروفيسور "يوسف قاسمي"**على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وصبره وحرصه الدؤوب على إخراجها بأحسن صورة؛ حيث لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته السّديدة...متمنيا له النجاح والتقدم في المجال العلمي، و موفور الصحة والعافية .
- أنتهز هذه السانحة أيضا لأشكر **الدكتور حميداني سليم** على مساعداته القيمة لي،كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل أساتذتي في كل المراحل التعليمية... لأقول لهم: جزاكم الله عني كل خير.
- ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي المساعدة المادية و الدعم المعنوي و لو بكلمة طيبة؛ و من شجعني على مواصلة الجد والاجتهاد والمضي قدما في طريق العلم النافع.

.

الإهداء

* أتشرف بإهداء هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما، والى الأخوة والأخوات الذين انتظروا تخرجي بفارغ الصبر لتغمر السعادة قلوبهم.

* إلى وطني الجزائر الأبية التي ندعو الله أن يحفظها وشعبها من كل مكروه ويجعلها بلدا أمنا مستقرا .

* إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين ضحوا في سبيل الوطن الغالي والى كل مجاهد صادق في نضاله.

* إلى طلبة العلم الذين مازال يسري في عروقهم الفضول لمعرفة الحقائق ومازالت أفئدتهم متعطشة لطلب العلم والمعرفة... عسى أن تفيدهم دراستي المتواضعة هذه لبلوغ مرادهم ومبتغاهم .

* إلى كل من كان له الفضل في تعليمي وكان منبع علمي من الابتدائي إلى نهاية المرحلة الجامعية.

* إلى كل من قدم لي يد العون في هذه الدراسة وأخص بالذكر **أستاذي المشرف** وأخي سليم...إلى زملائي افي مهنة التعليم الذين لم يبخلوا علي بالدعم المعنوي والزاد المعرفي أخص بالذكر منهم: سليم حجار، أسامة رحابي، ريضا ميهوبي... وإلى كل من تربطني بهم علاقات أخوة وصداقة وجميل عشرة.

الطالب: يوسف حميداني

المقدمة

شهد التاريخ الإنساني تحولات نوعية في حياة الشعوب، ارتبطت برغبتها في الازدهار والتقدم، وإرادتها في العيش بكرامة وحرية بعيدا عن أي استغلال فضلا عن حقها في الاعتراف بالوجود وتميّزها الثقافي وحقها في الاستقلال والسيادة، حيث لم يكن ذلك متاحا لكثير من الشعوب مما اضطرها إلى اللجوء للعمل الثوري المسلح لانتزاع حريتها، وطرد المحتل الغاصب لأوطانها؛ كما هو الحال مع الشعب الجزائري في سعيه للتخلص من السيطرة الاستعمارية الفرنسية على مدى قرن وثلث القرن من المقاومة والثورة في مواجهة سياسيات ومحاولات الدمج والمسخ الحضاري وشتى صنوف وأشكال الاضطهاد المادي والمعنوي. وشكلت الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي الحلقة النهائية الأبرز في سلسلة المقاومات الوطنية كما مثلت إنجازا غير مسبوق في نمط الحروب الثورية، ومواجهة القوى العظمى والانتصار عليها؛ ضمن حرب استنزاف شعبية قوامها إستراتيجية حرب العصابات والتضحيات الجسيمة، ضمن استثناء ومثال نادر بين ثورات التحرر في القرن20م.وفد قاد الثورة الوطنية جبهة وجيش التحرير الوطنيين قرابة ثمانية أعوام انتهت بإجبار المحتل الفرنسي على الرضوخ للتفاوض والإقرار بالسيادة الوطنية للجزائريين على أرضهم و وطنهم الموحد.

إنّ حصول الجزائريين على الاستقلال في 05 جويلية 1962م وإن ظل في وجدانهم بمثابة الانتصار غير المسبوق المشحون بعواطف الفخر والاعتزاز الوطنين، فضلا عن مشاعر الفرح والتطلع للمستقبل... إلا أنّ ما شابه من خلافات بين الإخوة القادة في مسيرة النضال و الكفاح المسلح قد حوّل حلم الاستقلال إلى مخاوف جدية بشأن الاستقرار وسلامة الوطن، وظهور قرون الانقسام والمواجهة المسلّحة بين رفقاء السلاح، الذين تحولوا من مواجهة عدو مشترك إلى مواجهة بعضهم البعض لأجل حسم مسألة من يمسك بالسلطة و يحكم البلد؟

ذلك ما تجسّد في ما عرف **بأزمة صيف 1962م**، التي اعتبرت أبرز تحديات لدولة الوطنية الوليدة، وتشكيكا عمليا في أهلية الحاصلين على النصر العسكري في تحويله إلى انجاز سياسي وبناء مؤسساتي للجزائر الحرة المستقلة. كما أوقع هذه الأخيرة أمام احتمالات التدخل الخارجي المهدد للوحدة الترابية، وكذا زيادة تأثير المستعمر وتفعيل عملائه في الداخل مع عملاء وحركى الأمس... وبزوغ بوادر الحرب الأهلية التي لم تكن أكثر قربا من

التحقق منها في سياق أزمة صيف 1962م. بعض هذه التفاصيل المشار إليها تحيلنا للتعريف بالموضوع محل الدراسة والبحث؛ حيث ينضوي على إرادة استكشاف حيثيات تلك الفترة الحرجة، وكيف أنّ الجزائر كانت مهدّدة بشكل جدي في أن تنزلق لحالة الحرب الأهلية بين رفقاء السلاح السابقين..؟.

أولا–التعريف بالموضوع وأهميته:

يعد البحث المتصل "**بأزمة صيف 1962م وتداعياتها على الجزائر المستقلة**" جزء من النقاشات التي يحمل حساسية تاريخية و يطرح سلسلة إستفهامات متصلة بضرورة فهم الأسباب العميقة ومعرفة الأطراف الفاعلة، و واجب الابتعاد عن الروايات الرسمية التي طالما اتجهت إلى التغطية أو تبرير حقيقة ما جرى في تلك المرحلة أو اختزالها في صراع أشخاص انتهى إلى حالة حسم طرف ضد آخر؟ ووفق هذا المنظور يكون من العسير بناء تصور أكاديمي موضوعي تجاه حيثيات وأسباب تلك الأزمة وتطوراتها.هذا ما يجعل الموضوع –بالرغم من تعدد الإسهامات بشأنه– في حاجة إلى دراسات اخرى تكشف جوانبه الخفية وثري أحداثه وتداعياتها؛لتتيح فهما أعمق متخصصا لمرحلة مهمة من تاريخ الجزائر المستقلة حديثا. وهو ما يقتضي إيلاء أهمية خاصة للموضوع، والتفصيل في معطياته بشكل يتناسب مع مستوى البحث الأكاديمي المتخصص لمرحلة الماستر وما بعدها.

ثانيا–أسباب اختيار الموضوع:

بسبب تشابك وتداخل عناصر موضوع **أزمة صيف 1962م** وتعدد وتباين الآراء لدى مؤرخي وباحثي الثورة الجزائرية عموما؛ حيث أنّ الغموض يلف عددا من التفاصيل المتصلة بها وبموضوعنا خاصة، فقد شكل ذلك دافعا قويا لخوض غمار البحث فيه، إلى جانب جملة من الأسباب التي يمكن إجمالها في عاملين: ذاتي وموضوعي، على النحو التالي:

أ- أسباب ذاتية:

1-الرغبة البحثية المنسجمة مع التخصص الأكاديمي الذي انخرطنا فيه كطلبة في طور الليسانس وتعززت أكثر ضمن طور الماستر، ونأمل من خلال انجاز هذا العمل أن نخرج إلى الوجود عملا يحترم أساسيات البحث التاريخي الأكاديمي لتعزيز فهرسة المكتبة الجامعة برؤية بحثية حول الموضوع المدروس.

2-وجود قوالب ثابتة في دراسة الأزمة تحاول اختزالها في الصراعات المدنية العسكرية، مع الإحساس بحضور الأنانيات والطموح الشخصي...إدراكا منا بعظمة رجالات الثورة، فبحثنا هذا نسعى إلى تقديم عمل متحرر لأقصى درجة من الأفكار المسبقة والقيم الذاتية... وهو تحد نأمل الوصول إليه وتحقيقه.

ب-أسباب موضوعية

تشكل أزمة صيف 1962م موضوعا يحظى بالاهتمام الأكاديمي؛ ليس فقط الوطني منه، وإنما الدولي أيضا، وذلك ارتباطا بدراسات بناء الدولة الحديثة، ودراسات المرحلة ما بعد الكولونيالية، وأيضا حقل الدراسات المقارنة خاصة بشأن ظاهرة الانقلابات العسكرية والصراع بين الأطراف المدنية والعسكرية، إضافة إلى البحث في تأثير العوامل الخارجية على تحديد التوجهات السياسية، أو ما سيعبّر عنه بالتوجهات السيادية واستقلالية القرار السياسي، سواء تجاه المستعمر أو حتى الحلفاء، كما يطرح الموضوع الأسباب المتصلة بخلفيات التكوين السياسي، وكفاءة الإطار المؤسساتي في احتواء الخلافات السياسية، وقدرات الاستفادة من هذه التجربة في تعزيز دور المؤسسات، وتحقيق الانضباط من الشاغلين للوظائف سواء المدنية والعسكرية، وهي كلها جوانب يتحدد ضمنها وعلى أساسها البحث في الموضوع، ويتأطر بالتوجيهات والتدقيق استنادا إلى المادة العلمية المتوفرة.

ثالثا-حدود البحث في الموضوع:

من أجل التحكّم في الموضوع، والقدرة على الخروج باستنتاجات في صميم استكشاف وفهم أزمة صيف 1962م، وامتداداتها وكذا أثرها على الواقع السياسي للجزائر، يجدر بنا وضع ثلاث حدود ومجالات للبحث:

01-حدود مكانية: تتصل هذه الحدود بجغرافيا الجزائر المستقلة عن الاستعمار الفرنسي والتقسيم الإداري الموروث عن الثورة التحريرية وإدارة النشاط المسلح والتحالفات بين الولايات التاريخية الستة.

02-حدود زمانية: تقترن أزمة صيف **1962**م بالفترة الحرجة بين إعلان استقلال الجزائر في**05** جويلية 1962م واللحظة التي سيطر فيها جيش الحدود بشكل كامل ونهائي على العاصمة بعد حوالي **03** أشهر.

03-حدود معرفية: ينتمي الموضوع محل البحث إلى **المجال التاريخي** و**الذاكرة الوطنية** التي تقتضي البحث الوثائقي وجمع المعلومات من مصادر مختلفة مع التدقيق في الروايات. التمكن من المجال الدستوري والمؤسساتي الذي أريد له أن يكون خيارا في تثبيت الاستقرار وإنهاء أزمة صيف **1962**م.

رابعا-إشكالية البحث في الموضوع

يمكن ضبط إشكالية موضوع "**أزمة صيف 1962م...**" أطرافها، وتداعيتها على الجزائر المستقلة ضمن التساؤل المركزي التالي:**أزمة صيف 1962م في الجزائر المستقلة وكيف أصبحت نقطة تحوّل كبيرة في النظام السياسي والتاريخ الوطني وتأثيراتها على مستقبل البلاد ؟.**

مشفوعة **بأسئلة فرعية** كما يلي:

- حقيقة وأسباب أزمة صيف **1962**م بالجزائر وتطوراتها؟
- من هي الأطراف الفاعلة في الأزمة ؟ وميزان القوة بينها ؟
- كيف انتهت **أزمة صيف 1962**م، وماهي تداعياتها على الوضع المؤسساتي والسياسي لجزائر الاستقلال؟

خامسا-مناهج البحث

انسجاما مع الموضوع المطروح وبناء على طبيعة و نوعية المادة العلمية المتوفرة، واست)رشادا بالإشكالية المطروحة... فإنه تم الاعتماد في بحث الموضوع على: **المنهج التاريخي** بذكر الأحداث والوقائع التاريخية، واعرضها وفق التسلسل الزمني لها، ومخرجاتها.

المنهج التحليلي ببناء الأحكام التي تنتقل من مستوى الوصف إلى مستوى التحليل والاستنتاج بهدف الوصول إلى تكوين نظرة معرفية تاريخية متكاملة حول الموضوع.

سادسا-الدراسات السابقة

لقد تعددت أدبيات الموضوع منها كتب تعرض وجهات نظر لأطراف عايشت الحدث أو كانت جزء من تطورات تلك الأزمة بحكم المسؤوليات التي تقلّدتها، فيما هناك أدبيات تنتمي إلى المقالات المتخصصة التي أرادت تسليط الاهتمام والبحث على نحو موجز ودقيق بشأن **أزمة صيف 1962م**. وتأتي **الرسائل الجامعية** خاصة من مستوى الماجستير و الدكتوراه ومذكرات التخرج للماستر كجهد بحثي اكاديمي هام نسترشد بها. وعلى هذا النحو. فإننا نورد بعض تلك الكتابات والمذكرات المشار إليها عبر ما رأيناه أكثر افادة وارتباطا بالموضوع كما يلي:

- كتاب الدكتور صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية: صانعو ثورة أول نوفمبر 1954م**، المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، والصادر عن دار الكتاب الحديث، وقد أتاح تخصص صاحب الكتاب أن يقدّم قراءة متأنية وقوية لمسار الأحداث والتراكمات التي أدت لتلك الأزمة، غير أنّه يسجل -ولضرورات النشر على الأرجح- عدم التفصيل أكثر في حيثيات ذروة الأزمة، وتحديد المسؤوليات بشأن التصعيد والجوانب المأساوية للاختلاف بين رفقاء السلاح، والانتقال السريع لعرض المرحلة التالية لها؛

- مذكرة الماستر المعنونة بـ **أزمة صائفة 1962م بالجزائر** للطالبة نوال بن عيسى، والتي نوقشت سنة 2014م في جامعة محمد خيضر بسكرة، وهي المذكرة التي استوفت الجانب الكرونولوجي لأحداث الأزمة، غير أنها استغرقت في النقل على نحو أوحى بالرواية المتداولة للأحداث، وعمّق الصورة النمطية بشأن صحة موقف الطرف المنتصر على حساب المنهزم، انطلاق من الربط بين انتهاء الأزمة، وانتقال الجزائر إلى مرحلة البناء المؤسساتي،

- **مذكرة الماستر** المعنونة بـ **أزمة صائفة الجزائر 1962م**، للطالبتين وهيبة بوكحيل ونسرين بوجمعة، والتي

نوقشت سنة 2019م بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، والتي بحكم انتمائنا وإياهما لنفس الجامعة كانت بمثابة المرتكز الأول للانطلاق في العمل، ورغم عرض الأحداث الذي تضمنته بشكل سهّل جوانب من العمل.

– **مذكرة مقدّمة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا**، من المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، سنة2008، منجزة من الطالبين: عبد الحميد محاد والمختار شويحة، وقد تمت ملاحظة أنه وبرغم عرض الأحداث وتطوراتها، إلا أنّ مقتضيات انجاز تلك المذكرة اقترنت أكثر بتقديم عمل مكمّل للتخرج، لا يتجه إلى التحليل والنقد، بقدر ما يوفر مادة علمية متداولة، جرى تنسيقها وتقديمها على نحو مختصر.

سابعا – خطة البحث

جرى تقسيم العمل إلى **ثلاث فصول**، وذلك في انتقال من جذور أزمة صيف 1962م، وهو ما تم عرضه في **الفصل الأول** تحت عنوان: **جذور أزمة صيف 1962م: دراسة في التراكمات**، متضمنا **أربعة مباحث:** تشمل التطرق لمؤتمري الصّومام 1956 والقاهرة 1957م، وكذا تشكيل الحكومة المؤقتة واجتماع العقداء العشر في 1959م؛

الفصل الثاني:عرض تطورات الأزمة من بروز هيئة الأركان إلى إعلان الاستقلال، وهو عنوان هذا الفصل، متضمنا الإشارة إلى الخلافات الناشئة بشكل تصاعدي بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وكذا المفاوضات مع الجانب الفرنسي لتحقيق الاستقلال الوطني، وتطورات الأحداث في خضم إعلان ذلك الاستقلال؛

الفصل الثالث بعنوان:**تداعيات أزمة صيف 1962م على الجزائر المستقلة**، وذلك بالعمل على الفترة الممتدة من جويلية 1962 إلى جوان 1965م، وهو التركيز الذي شمل الإشارة إلى الترتيبات التي واكبت الاستقلال ومحاولة ممارسة السلطة من الحكومة المؤقتة، وظهور شرعية الأمر الوقع المستندة لقوة السلاح من طرف بن بلة وحلفائه، بالتزامن مع بروز المعارضة المسلحة، وانتهاء بالانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين، وعزّز بشكل كامل سيطرته ضمن مسار الصراع بين المدنيين والعسكريين الذي امتد لسنوات.

تاسعا–صعوبات البحث

إن مناقشة وإنجاز بحث متعلق بالثورة التحريرية والمرحلة المواكبة للاستقلال الوطني حتما تعتريه جملة من الصعوبات تتراوح بين ندرة المادة العلمية وغموضها حينا، وتوافرها بشكل كثيف على نحو من الإغراق المعرفي أحيانا أخرى، فيما تندرج صعوبات أخرى في غياب الموضوعية عن كثير من الكتابات المتصلة بالموضوع لاسيما من طرف الفاعلين والمشاركين وكذا المعاصرين لأزمة صيف 1962م- حيث تسيطر عليها تجليات الأنا والذاتية الشديدة، أو تتضمن مسحة عاطفية من الكره والتشويه- ومن الصعوبات الأساسية:

تعذر الوصول إلى المادة العلمية السرية؛ من قبيل عدد من المحاضر للاجتماعات وكذا الأوامر والتعليمات الصادرة والتي كانت في الغالب شفوية. كما يمكن الإشارة إلى قوة الدفع من المادة العلمية المتوفرة التي لا تتضمن إشارة صريحة للضحايا خاصة مع حضور الإشادة بطرف هو في الغالب الطرف العسكري، تأثرا بالكاريزما وتطورات الأحداث التي أوصلت بومدين فيما بعد للرئاسة، وهو ما يضع على عاتقنا مسؤولية التجرد من الأحكام المسبقة والصور النمطية والروايات المتأصلة والمتداولة بشأن أزمة صيف 1962م.

الفصل الأول:جذور أزمة صيف 1962..دراسة في التراكمات

المبحث الأول: قرارات مؤتمر الصّومام 20 أوت 1956 وظهور بوادر الأزمة.

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت1957 وتصاعد الخلاف بين القادة السياسيين والعسكريين:

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى والتحديات التي واجهتها

المبحث الرابع: اجتماع العقداء العشر(اوت–ديسمبر1959) وانعكاساته على قيادة الثورة

المبحث الأول: قرارات مؤتمر الصّومام 20 أوت 1956 وظهور بوادر الأزمة.

ترجع **جذور أزمة صيف1962** إلى مؤتمر الصّومام الذي يشكل منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، إلا أنّ هذا الحدث الكبير لسنا مطالبين بالتأريخ فيه أو الإحاطة بأحداثه بالتفصيل؛ بل ما يهمنا منه هو الوقوف عند نقطة واحدة هي حقيقة الخلاف بشأن المؤتمر الذي سعى منظموه إلى إظهاره في صورة **المؤتمر التنظيمي الجامع الناجح**، في حين دأب معارضوه إلى إظهاره في صورة **المؤتمر الانتقائي الإقصائي**[1]!على حد تعبير الدكتور يوسف قاسمي.

المطلب الأول: انعقاد المؤتمر:

تعود فكرة المؤتمر إلى لحظة اندلاع الثّورة؛ حيث اتّفق القادة في اجتماع 23أكتوبر 1954 على عقد مؤتمر تقييمي بداية جانفي 1955، ونظرا للظروف الصعبة التي كانت تواجهها الثّورة خاصة في التّنسيق والاتّصال، وتعرض أغلب قادة مناطق الثّورة الخمسة للاستشهاد أو الاعتقال[2]، فإنّ الفكرة تأخر تجسيدها إلى 20 اوت 1956[3].

انعقد المؤتمر في قرية ايفري اوزلاقن بغابة "أكفادوا" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصّومام، تم استعراض فيه حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح، في خلال عشرة أيام في جدول أعمال محكم شمل كل ما يتعلق بالثورة من قضايا الساعة وآفاق المستقبل[4].

[1] يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية من 1954إلى 1962، دراسة تحليلية نقدية، (1954-1962)**، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص161.

[2] حيث استشهد ديدوش مراد قائد المنطقة العسكرية الثانية في 18 جانفي 1955، واعتقل رابح بيطاط قائد المنطقة العسكرية الرابعة، في 23 مارس 1955، واستشهد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة العسكرية الاولى قي مارس 1959، أما عن قضية التنسيق فقد كان المنسق محمد بوضياف في مهمة ثورية في الخارج. انظر: صبيعات كلثومة، **مؤتمر الصومام، "الخلفيات والاستراتيجيات"** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، LMD، تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2017، ص10.

[3] عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013، ص119.

[4] محمد لحسن أزغيدي ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 134

وقد حضر مؤتمر الصّومام كل من: **كريم بلقاسم، عبّان رمضان**[1]، و **عمر أوعمران**[2] **ومحمدي السعيد، وآيت حمّودة عميروش، زيغود يوسف وعبد الله بن طوبال، والعربي بن مهيدي** (هو من ترأّسه لكونه أكبر سنّا)[3]، بذلك تمكنوا من التعرف على حقيقة الوضع فيالجزائر من خلال التّقارير السّياسية والعسكرية الّتي قدمها قادة المناطق، والتوصل إلى نتائج إيجابيّة ويقيّموا نظاما متكاملا للثّورة[4].

أما الذين تغيّبوا عن الحضور فهم أعضاء المنطقة الأولى –بسبب استشهاد **مصطفى بن بولعيد** في مارس 1956ف ونائبه **بشير شيهاني**– وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التّحرير الذي تعذر عليه الحضور ومنطقة الصحراء، وبهذا لم يعط قادة الداخل –على حد تعبير احمد بن بلة[5]– الوقت بالتحديد للوفد الخارجي حتى يتمكنوا من الحضور للمؤتمر. هكذا وقعت **أولى بوادر الخلاف والتوتر بين المتواجدين على أرض الجزائر وبين الشخصيات المقيمة في الخارج**.وبعد أن تليت تقارير المناطق درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة، وتمخض عنه عدة قرارات هامة تناولت مختلف الجوانب التنظيمية العسكرية والسياسية .

المطلب الثاني: أهم قرارات مؤتمر الصّومام التنظيمية:

---

[1] **عبان رمضان**:ولد بالأربعاء نايثاراثن التابعة لولاية تيزي وزو في 20جوان 1920، جندته السّلطات الفرنسية برتبة ضابط صف أثناء ح . ع.2 ،انضم إلى حزب الشعب في مرحلته السّرية ليصبح فيما بعد عضوا في المنظمة الخاصة 1947- 1950م وبعد اكتشافها ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وبعد الافراج عنه التحق بصفوف الثورة 1955، يعتبر احد ابرز المناضلين لمؤتمر الصّومام، عضو في لجنه التنسيق والتنفيذ وبالمجلس الوطني للثورة،وقد أدى اختلافبعض القادة معه إلى اغتياله من طرف الباءات الثلاث. سنه 1957. **انظر**:حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر**، دار المعرفة، 2007، ص 298 و كذلك بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**(د ط)وزارة الثقافة، الجزائر، (دس)،ص ص265–266 .

[2] **عمر اوعمران**: ولد في 19 جانفي 1919 ببلاد القبائل، مناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره ، نائب لكريم بلقاسم بمنطقه القبائل ، والتحق معه بقائمه المعدين للثورة و اندلعت أصبح نائبا لكريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل ثم قائد للولاية ، كان مقربا من كريم بلقاسم اثناء فتره الكفاح عينه سنه 1960، ممثلا للثورة بتركيا، في مؤتمر طرابلس 1962انفصل أوعمران عن كريم بلقاسم وأيد بن بلة، وبعدها انفصل عن الساحة السياسية سنة 1962ليصبح رجل أعمال، توفي سنه 1991 . انظر: حميد عبد القادر، المرجع نفسه ، ص305

[3] يحيى بوعزيز ،**الثورة في الولاية الثالثة** ، طبعة خاصة ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص255

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**،ط 3، دار البصائر، 2008ص. 394

[5] **احمد بن بلة**: ولد 1916 في مغنيه بوهران من أسرة فلاحية انضم الى حزب الشعب،برزت زعامته للمرة الأولى عام 1949م في إطار المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950وحكم عليه بالسجن المؤبد، لكنه فر منه سنة 1952والتحق بالقاهرة منذ نوفمبر أصبح بن بلة أحد زعماء الثورة البارزين، اعتقل بعد اختطاف الطائرة المغربية 24–10–1956 وبعد وقف إطلاق النار تحالف مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة،فأصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962وبعد ثلاث سنوات من الحكم أطيح به إثر انقلاب عسكري قاده هواريب ومدين، توفي سنة 2012.أنظر: العسلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية: الصراع السياسي**،دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ،2010، ص، ص.192–193 .

الفرع الاول: التنظيم الإقليمي:شمل إعادة تسمية المناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل الصومام وتحديدها جغرافيا وذلك من خلال تقسيم التراب الوطني إلى **ست ولايات*** والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات[1]، أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ **الإدارة الجماعية**، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السّلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني يحيط به ثلاثة نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السّياسي، وفرع الاستعلامات والاتصالات؛ كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم[2].

الفرع الثاني: القرارات السياسية: وشملت النقاط الآتية:

1- العمل على **تدويل القضية الجزائرية** في المحافل الدولية وخاصة هيئة الأمم .

2- **نبذ السلطة الفردية** وإحلال محلها السلطة الجماعية برجال آمنوا بالثورة، وقدموا أنفسهم فداء بكل نزاهة وإخلاص، محاولين اتخاذ موقف ثابت إزاء العمليات الفردية وضد المتعاملين مع المستعمر، كما تم إنشاء مؤسسات وأجهزة قيادية جديدة من بينها:

أ/**تأسيس المجلس الوطني للثورة:** ويتكون من34 عضوا منهم17 دائمون و17 مساعدون[3]ويجتمع المجلس مرة في السنة، وهو الذي يستطيع إيقاف القتال[4].

ب/ **تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ:** تتكون من 5 أعضاء[5] ولهم السّلطة لمراقبة المنظمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج. كان أعضاؤها غير منسجمين نتيجة اختلاف انتماءات القادة فيها خاصة بين الطرف العربي والطرف القبائلي[6]، ومن ثمّ فإنّها تسير اللّجان وتسهر على تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة.

---

[1] محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق، ص 151.

[2] محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق، ص 138

[3]أنظر تشكيلة الجلس الوطني للثورة التي أقرها مؤتمر الصومام 1956 في الملحق رقم: 01، ص109

[4] المرجع نفسه، ص 139

[5] انظر الملحق رقم: 02، ص109

[6]مصطفى الهشماوي، **جذور نوفمبر1954 في الجزائر**، دار هومة، الجزائر 2010، ص93.

ج- **المجالس الشعبية:** مجالس الشعب تنتخب لجان متكونة من5أعضاء رؤساء مكلفين بتسيير أمور الشعب إداريا واقتصاديا وقضائيا واجتماعيا وذلك بعد مقاطعة الإدارة الفرنسية وبدأت اللّجان تتكفل بالحالة المدنية وبإعانة الشهداء والمعتقلين بصفة مستعجلة[1].

د-**تحديد العلاقة بين الجبهة والجيش:** وذلك بإعطاء **الأولوية للسياسي على العسكري.**

هـ/**العلاقة بين الداخل والخارج:** قرّر المؤتمر إعطاء **الأولوية للداخل على الخارج.**

ن/**توحيد القيادة:** وتتمثل في تشكيل قيادة جماعية مشتركة بعد استخلاصها للعبر التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها إلى غاية عقد المؤتمر.

ز- **المحاكم الشرعية:** وقد تمّ إنشاؤها لتحاكم المدنيين والعسكريين وفقا للقوانين المسنة.

و- **المحافظون السياسيون:** لقد قرّر المؤتمر خلق منصب المحافظ السياسي أو المرشد السياسي للإشراف على التنظيم الداخلي لجبهة التحرير الوطني، أما عن مهام هذا المحافظ فقد جاء في محضر جلسات أنّها تتلخص في تنظيم الشعب وتربيته والدعاية والإعلام والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في إثراء برامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني وكذلك فيما يتعلق بمسار الثورة.[2] وبالتالي تعبر نواة المخابرات الجزائرية والتي سيساهم عبد **الحفيظ بوصوف** في تطوير آليات عملها.

المطلب الثالث: قرارات المؤتمر المسبّبة للخلاف بين قيادة الثورة.

بقدر ما كانت قرارات مؤتمر الصّومام متنفسا تنظيميا للثورة التحريرية؛ فإن بعضا منها فتح الباب على مصراعيه لازمات وصراعات داخل الثورة بين السّياسي والعسكري من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، فقيادة الثورة في بدايتها لم تميز بشكل واضح بين السياسي والعسكري لان المجاهد كان عسكريا وسياسيا وخطيبا ومعبئا يدعوا الشعب للالتحاق بالثورة[3]، وبالتالي فظهور التمييز بينهما كان في مؤتمر الصّومام عندما وضع

[1] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول 1954، معالمها الأساسية** ، دار النعمان ، (د.م) ،2012، ص212 .

[2] الغربي غالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1958/1954، دراسة في السياسة والممارسات**، دار هومة ،الجزائر ،2012،ص 440.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر،(د س)، ص15

عبان رمضان لمبدأين أساسيين في وثيقة الصّومام وهما **أولوية السّياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج**، ومن هنا يدفعنا الفضول للبحث عن أهداف عبان رمضان في طرحه لهذين المبدأين هل أراد أن يقدم إضافة صادقة للعمل الثوري؟ أم انه يريد تجسيد أهداف شخصية!؟.

يذهب الدكتور **رابح لونيسي** في كتابه "**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسّياسيين**" أن طموحات عبان رمضان عند صياغته لمبدأ أولوية الداخل على الخارج قد تنكشف في رغبته في زعامة الثورة لأن هدفه الحقيقي من ذلك هو إبعاد الوفد الخارجي بزعامة بن بلة عن قيادة الثورة وتجريده من سلطة القرار[1]، ونقل السلطة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ CCE التي يقودها **عبان** في الداخل. ولكي يجسد سلطته على الثورة أرسل **لمين دباغين** الى القاهرة وكلفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي للثورة وإبعاد **بن بلة** الذي صورته وسائل الإعلام المصرية والعالمية على انه زعيم الثورة[2].

أما عن **أولوية السّياسي على العسكري** فيرى الدكتور **صالح بلحاج** أنّ هدف عبان منه هو إنشاء قيادة سياسية مدنية متفوقة على القيادة العسكرية، وكذلك التفاوض مع الاستعمار الفرنسي لضبط شروط وقف إطلاق النار[3]، ويؤكد هذا الطرح **رابح لونيسي** عندما اعتبر هذا المبدأ قد وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية لهذا لابد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السّياسية لأنهم الأقدر عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالعسكريين يجب أن تتلخص مهمتهم في التكفل بالمهام العسكرية والعمليات الحربية التي هي أداة ووسيلة ضغط المفاوض[4].

يبدو أنّ هذان المبدآن وأسلوب عبان في إدارة المؤتمر سيخلقان فيما بعد **فتنة** داخل الصفوف الثورية؛ حيث لقي معارضة داخل المؤتمر وخارجه، فخلال المؤتمر نجد **آيت حمودة عميروش** نائب **كريم بلقاسم** قد ابدى

---

[1] الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات الطاهر سعيداني**، دار هومة، ط1،الجزائر، 2001،ص200.

[2] رابح لونيسي،**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص16

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992**، ج2، دار هومة، الجزائر، ص 76.

[4] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص15

استياءه من تصرفات **عبان رمضان** لأنه يتصرف كأنه السّيد[1]ويقول **علي كافي**[2] أحد نواب **زيغود يوسف:**" **أنّ قيادة المنطقة الثانية سكتت عن أشياء كثيرة حفاظا على الثورة ووحدة قيادتها**"[3]،أيضا **زيغود يوسف** الذي قال بعد خروجه من الاجتماعات: **بأن الاستقلال سوف نحصل عليه ولكن الثورة انتهت**[4].وحسب شهادة **رابح مشحود** في كتابه "**مذكرات المجاهد والدبلوماسي الجزائري**" انّ **زيغود يوسف** قال لرفقائه آنذاك كلمته المشهورة:"**بدأنا مجاهدين ورجعنا عسكر وسننتهي خونة... أدعوا الله أن استشهد قبل الاستقلال..**"هنا خاطبه البعض بالقول: " **كيف تقول هذا؟** فرد عليهم: ""**لو أبقى إلى الاستقلال سأصبح خائنا**"[5]."ويرجع العديد من المؤرخين أن **عبان رمضان** عاتب بشدة **زيغود يوسف** على هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

قابل أحمد **بن بلة** و**أحمد محساس** وآخرون قرارات مؤتمر الصّومام بالرفض لأنهم أحسوا بالتهميش لغياب الطابع التمثيلي للمؤتمر، كما استغربوا من مؤتمر لم تحضره في نظرهم كل قيادات الثورة ومناطق البلاد!، كما أعطيت القيادة للسياسيين الممثلين في المركزيين وجماعة **فرحات عباس** والعلماء داخل هياكل الثورة على رأسها **المجلس الوطني للثورة الجزائرية**CNRAو**لجنة التنسيق والتنفيذ**CCE و ابعد التاريخيون وأعضاء المنظمة الخاصة؟!!ويستند هؤلاء الرافضون على انه تم الاتفاق بين منظمي الثورة قبل انطلاقها على أن القيادة العليا لها يجب أن تنحصر في أعضاء **المنظمة الخاصة** فقط أي بعبارة أخرى العسكريين.وبالتالي فإنّ مؤتمر الصّومام قد سمح بوصول شخصيات سياسية إلى هرم القيادة، منهم من لم يكن يؤمن بالعمل المسلح تماما، وبذلك شكل المؤتمر ما يسمى **عملية فرملة الثورة وكبح جماحها**، إذ عاد بها فجأة إلى مرحلة ما قبل الثورة 1954م[6].

---

[1] عبد القادر حميد، **عبان رمضان مراجعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2004، ص 72

[2] **علي كافي**: ولد في 1928بالحروش ولاية سكيكدة، انخرط في صفوف حزب الشعب، عين على رأس الولاية الثانية بعد بن طوبالمن سنة 1957إلى 1959.

[3] محمد عباس، **شهادة علي كافي لمحمد عباس،يومية الشعب**، الحلقة الأولى العدد 7163، الجزائر، 1986/10/27.

[4] أحمد منصور، الرئيس **احمد بن بيلا يكشف عن اسرار ثورة الجزائر**، كتاب الجزيرة : شاهد على العصر ،الدار العربية للعلوم، 2007، ص130

[5] رابح مشحود، **مذكرات المجاهد والدبلوماسي الجزائري رابح مشحود**، الجزء الاول، المجلد 1، مؤسسة علوم الامة للاستثمارات الثقافية ، 2018، ص 76

[6] وهيبة بوكحيل، ونسرين بوجمعة، **أزمة صائفة الجزائر 1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2019، ص09

هنا أيضا يثار **التساؤل** الآتي: لماذا فتح عبان باب الجبهة أمام قيادات الأحزاب الوطنية من المركزيين وكذلك العلماء وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؟هل كان يهدف حقا إلى ضمان وحدة وطنية داخل الجبهة؟!

يرى الدكتور **صالح بلحاج** في كتابه "**أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**" أن **عبان** كان مطمئنا عندما فتح باب الجبهة أمام السياسيين؛ إذ لا احد من المركزيين والعلماء وأصدقاء عباس يمكن أن ينافسه، بل أن حضورهم المكثف يعزز مواقعه، على الأقل لأنه ينتمي مثلهم إلى السّياسيين ولأنهم مدينون له بوصولهم إلى مواقع القيادة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

ولكي يعطي **بن بلة** غطاء إيديولوجيا لصراعه مع عبان اتهمه بالتخلي عن المبادئ الإسلامية في وثيقة الصومام[2]وقد وصل هذا الصّراع في بعض الأحيان إلى حد استعمال العنف، فقد هدد **عبان رمضان** مثلا – بوصفه منسق CCE– بإرسال 4000 مجاهدا إلى تونس لمعاقبة وتصفية كل من يرفض قرارات مؤتمر الصّومام –حسب ما قاله آيت احمد– وتعمقت الخلافات والصراعات على السلطة بين **عبان** و**بن بلة**، وكادت أن تعصف بالثورة لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تنقل كلا من:**بن بلة وبوضياف**[3] و **ايت احمد وخيضر**، و**مصطفى الأشرف** في 24 اكتوبر 1956؛ مما جعل العقيد **عمار بن عودة** يصرح بعد عقود ان فرنسا قدمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء لانها خففت مؤقتا من الخلاف بين قادة الثورة وأصبح عبان بعد عملية اختطاف الطائرة هو الزعيم الأوحد للثورة[4].

كخلاصة لهذا المبحث يمكننا القول أنّ قرارات مؤتمر الصّومام وخاصة فكرة الأولويات التي صاغها عبان رمضان في المؤتمر قد جعلته مؤقتا يحظى بالصّدارة في قيادة الجبهة، ولم يكن هذا بالأمر السهل. لكن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر مكنته من تمرير مشروعه بسهولة نسبية، خاصة وان الوفد الخارجي كان غائبا عن

[1] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 14

[2] المرجع نفسه، ص17

[3] **محمد بوضياف:** ولد في 1919 ، في المسيلة اختطف مع بن بله يوم 22 أكتوبر 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة، ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961 ، من مؤسسي جبهة التحرير الذين تخلوا عن فكره الحزب الواحد وطالبوا بتعدد الأحزاب ، انظر: حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر، دار المعرفة، 2007، ص 300

[4] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**،المرجع السابق، ص 17-18

المؤتمر. كما استفاد عبانمن دعم اثنين من القادة التاريخيين هما بن **مهيدي**[1] و**كريم بلقاسم**[2]، فتمكن بفضلهما من تجسيد تصوراته في نصوص الصّومام.ورغم أن قرارات المؤتمر السابقة التي أثارت الخلاف قد تسببت في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة حتى أصبح هناك من يقول: " **أنا من جيش التحرير**" وآخر "**أنا من جبهة التحرير الوطني**"فقد ندد **علي كافي** بمبدأ الأولويات التي وضعها **عبان** واعتبر ان هذا الأمر "**هو بداية للعبة السّياسية المنحرفة والانتهازية**"[3].

إذا كانتحادثة اختطاف أعضاء الوفد الخارجي24 /10/ 1956 قد قللت نسبيا من حدة التوتر والصّراع إلا أنّ أثار هذه القرارات أسهمت في تغذية النزاع بين السياسيين والعسكريين وبين الداخل والخارج؛ لكن مدة انتصار **عبان رمضان** لم تكن طويلة، فالرّياح تجري بما لا تشتهي السفن!، إذ بعد سنة من ذلك دخل في صراع مع حليفه بالأمس **كريم بلقاسم** وتحالف العسكريون من قادة الولايات ضده، فقاموا بإفشال محاولته وكرسوا نهائيا تبعية السّياسي للعسكري في قيادة الحركة هذا ما سنكتشفه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت1957 وتصاعد الخلاف بين القادة السياسيين والعسكريين:

المطلب الاول: ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر القاهرة أوت1957

منذ مطلع نوفمبر 1956 بدأت **لجنة التنسيق والتنفيذ** تخطط لمواجهة العدو طبقا لسياسة نقل العمليات الحربية إلى المدن، ثم الإعلان عن **إضراب الثمانية أيام بداية من 28 جانفي-04 فيفري 1957**، لكن وأمام الضغط الفرنسي وفشل **معركة الجزائر** قررت **لجنة التنسيق والتنفيذ** مغادرة البلاد؛كضرورة حتمية لتسيير الثورة من الخارج، حيث انتقل **كريم** و **بن يوسف بن خدة** إلى **تونس** عن طريق القبائل، ثم الولاية الثانية، وهذه الأخيرة

[1] **العربي بن مهيدي**: ولد سنه 1929 بعين مليله، مارس السياسة في إطار حزب الشعب، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، ومن بين القادة الستة الذين خططوا لفتح من نوفمبر، عين قائد لمنطقه وهران، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضو في لجنه التنسيق والتنفيذ ، استشهد في 4 مارس 1957 بعد إن سلطت عليه مختلف أنواع التعذيب، انظر حميد عبد القادر، المرجع السابق،ص 301.

[2] **كريم بلقاسم**: ولد سنه 1922 ،قرب ذراع الميزان انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركه انتصار حريات الديمقراطية، من قدماء المنظمة الخاصة، يعتبر من الستة التاريخيين الذين خططوا للفاتح من نوفمبر1954، لعب دورا كبير في الأعداد لمؤتمر الصومام، عضو في لجنه التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، نائب رئيس في الحكومة المؤقتة، ثم وزير القوات العسكرية بعد الاستقلال انضم إلى معارضه نظام بومدين، اغتيل سنه 1970 بألمانيا ،انظر حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص302 .

[3] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة، الجزائر 1999، ص 104.

عندما وصلا اليها طلبا من قائدها **لخضر بن طوبال** ان يرافقهما الى تونس[1]، وفي 28 ماي 1957 وصل **سعد دحلب** و**عبان** الى **المغرب**، أما **العربي بن مهيدي** فقد أوقف من طرف السلطات الفرنسية يوم 23 مارس 1957 بالجزائر العاصمة في الشقة التي كان مختبئا[2]، وهو حدث يتزامن مع نفس اليوم الذي رحل فيه رفقاؤه! حيث سيعذب اشد أنواع التعذيب ويستشهد متأثرا بذلك في 4مارس 1957–رحمه الله–، وبالتالي من حق أيّ باحث ومؤرخ في التاريخ أن يتساءل : **هل كان ذلك ضربة حظ أم عملية مخطط لها للتخلص منه؟** خاصة وان بعض الروايات تؤكد انه أثناء اجتماعه في اللّجنة في 15 فيفري 1957 أكد لرفقائه انه يفضل الموت في الداخل و يرفض الخروج من الجزائر الى تونس. واذا أخذنا بفرضية الاغتيال بإن الثورة بذلك تكون قد دخلت مرحلة "**اكل ابنائها**"على حد تعبير الدكتور يوسف قاسمي[3].

ما يفسر خروج **لجنة التنسيق والتنفيذ** من العاصمة هو تدهور الأوضاع الأمنية في العاصمة التي أصبحت ظروف العمل فيها شبه مستحيلة وصعبة للغاية، أما عن انقسامهم الى مجموعتين فقد كان تحسبا لكل طارئ وحرصا على الوصول الى الخارج سالمين بعيدا عن العيون الفرنسية. وقد اقترح **كريم بلقاسم** على **لخضر بن طوبال**[4] أثناء مروره بولايته عندما كان متوجها إلى تونس تكوين تجمع من العسكريين لمواجهة سلطة السياسي في لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة وانه يعلم أن **بن طوبال** لم يكن راضيا على أولوية السّياسي على العسكري التي تقبلها بتحفظ في مؤتمر الصّومام، فكانت فرصة **بن طوبال** لرد الاعتبار. كما اتصل **بعبد الحفيظ بوصوف** قائد الولاية الخامسة الذي ساءت علاقته مع **عبان**–الذي لم يخف استياءه من أسلوب بوصوف في التسيير– إضافة

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص16

[2] حكيمة شتواح ، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة**، إشراف د. عبد الحميد زوزو، الجزائر ،2001، ص 59

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 208

[4] **لخضر بن طوبال:** ولد سنه 1923، مدعوا بعبد الله من مواليد ميلة ناضل في صفوف حزب الشعب، والمنظمة السرية العسكرية، شارك في اجتماع 22 التاريخي، تولى قياده الولاية الثالثة بعد استشهاد زيغود يوسف ، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة، ثم عضو في لجنه التنسيق والتنفيذ،1957 اشتغل وزير للداخلية في الحكومة المؤقتة . انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال. أنظر: زغدود علي، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيحة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص239

إلى ذلك فقد توترت علاقة **عمر اوعمران** بعبان[1]. من هنا يتبادر إلى الذهن **طرح السؤال** الآتي: هل هذا التقارب بين رجال أول نوفمبر العسكريين –خاصة الثلاثي **كريم، بن طوبال، وبوصوف**(الباءات الثلاثة)– كان نتيجة إحساسهم بالخطر وتخوفهم من التحييد والتهميش؟ أم هو بداية التآمر للتخلص من منافسهم عبان رمضان؟.

أصبحت **لجنة التنسيق والتنفيذ** أمام تحدي جديد وهو تسير الثورة من الخارج حيث دعا **كريم بلقاسم** المدعم بقوة من طرف **عبد الحفيظ بوصوف** إلى اجتماع **للمجلس الوطني للثورة الجزائرية** وذلك لتعيين خليفة للشهيد **محمد العربي بن مهيدي،** ومراجعة أوضاع الجزائر... فانعقد **مؤتمر في القاهرة** من 20إلى28أوت 1957م، شارك فيه اثني **عشر** عسكريا و**عشرة** سياسيين[2]، وسنرى لاحقا أن هذا المؤتمر الذي اعتبره **يحي بوعزيز** بمثابة **المؤتمر الثاني** للثورة الجزائرية.[3]حيث سيحدث تغييرا جذريا داخل القيادة العليا للثورة ويغير من قرارات مؤتمر الصّومام التي أثارت جدلا كبيرا وشرخا داخل الثورة. فهل سيتوسع هذا الشرخ أمام القرارات الجديدة لمؤتمر القاهرة ليزيد الطين بلة بين السياسيين والعسكريين؟!.

المطلب الثاني: قرارات مؤتمر القاهرة من 20إلى 28أوت 1957م...تكريس هيمنة العسكري على السّياسي

أسفرت عن دورة **المجلس الوطني للثورة** عدة قرارات تنظيمية عكست بوضوح ميزان القوى الجديدة، وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموما والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص[4]، واهم ما صادق عليها من قرارات نذكر ما يلي:

–**إلغاء أولويتي مؤتمر الصّومام** أي ليس هناك **أولوية للسياسي على العسكري** ولا فرق بين **الداخل والخارج.**

– **توسيع المجلس الوطني للثورة** ليرتفع من **34عضوا إلى 54عضوا** دون تمييز (أي إلغاء صفة الاحتياطي).

–**زيادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ** من 05 إلى 9 أعضاء[1].

---

[1] عبد الحميدمحاد والمختار شويحة، **أزمة صائفة 1962، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا**، المدرسية العليا للأساتذة، بوزريعة، 2008، ص13

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 18

[3] وهيبة بوكحيل، نسرين بوجمعة، **أزمة صائفة الجزائر 1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ، قامة، 2019، ص14

[4] صالح بلحاج ،**أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956–1965**، المرجع السابق، ص 17

-**اعتبار القادة المساجين أعضاء شرفيين** فقط .

-**الإبقاء على هدف الثورة الأول** وهو **تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطيةاشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام** .

عند تحليلنا لهذه القرارات نلمس عدة **تغيرات جوهرية** أهمها إلغاء أولويتي مؤتمر الصّومام اللذين صاغهما **عبان رمضان**، حيث تقرر انه ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري، أما إلغاء أولوية الداخل على الخارج بتقرير المساواة بينهما فقد كان تبريرا لاستقرار القيادة في الخارج. لكن ما تقرر عمليا ليس المساواة وإنما **أولوية الخارج على الداخل!!**[2]،كما أن **المجلس الوطني للثورة** قد ارتفع أعضاءه من 34 إلى 54 عضوا لكن المجلس لم يقم بانتخاب الأعضاء الجدد باعتبار ذلك العمل من اختصاصاته التأسيسية بل كانت **لجنة التنسيق** هي التي قامت باختيارهم، مما أتاح الفرصة للأقوياء فيها **بتكريس مبدأ التعيين** للموالين لهم في المجلس، بذلك **حدث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة** بتغيير **لجنة التنسيق والتنفيذ** التي انبثقت عن مؤتمر الصّومام.تمثل التعديل في زيادة عدد الاعضاء **من 5 الى 14** عضوا، **خمسة** شرفيون* و**تسعة** عاملون؛ منهم **اربعة** سياسيين و**خمسة** عسكريين.

***الأربعة** السياسيون هم **عبان وعباس**[3]**والامين دباغين**[1]، و**عبد الحميد مهري**. وجود هؤلاء في **لجنة التنسيق** والتنفيذ كان دليلا على أنّ كريم لم يكن يعترض على وجود السياسيين في اللجنة السابقة، بل أراد عزل **عبان**

---

[1] أنظر الملحق رقم:03

[2] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**،المرجع السابق، ص17

*الخمسة الشرفيون هم السجناء الخمسة (بوضياف، بن بلة، ايت احمد، بيطاط، وخيضر) الذين عينوا لانهم حسب اللائحة "اعدوا ونظموا وقرروا تفجير ثورةاول نوفمبر."

[3] **فرحات عباس**: ولد سنه 1899، بالطاهير ولاية جيجل، من عائلة بورجوازية تحصل على شهادة الصيدلة عام 1946 كان من دعاة الإدماج مع فرنسا،أثناء ح ع 2 رفع بيانا لقوات الحلفاء ندد فيه بضرورة القضاء على الاستعمار،أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري1946، ، انظم إلى الثورة سنة1956، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956 ، عضو لجنه التنسيق والتنفيذ 1957 ، عين أول رئيس للحكومة المؤقتة 1958 وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1961م ليلحق بعد الاستقلال برئاسة المجلس التأسيسي، انظر حميد عبد القادر، نفسه ص 18، انظر ايضا: بديدة لزهر، المرجع السابق، ص.277

بإبعاد مساعديه –**بن خدة** و **دحلب**– بوجه عام في القيادة؛ لأن **عبان** أراد زعامة الثورة وهو ليس من التاريخيين الذين أشعلوا فتيلها في ليلة أول نوفمبر.

* **الخمسة العسكريون** هم قادة الولايات الخمس[2]، بالترتيب من الأولى إلى الخامسة: **محمود الشريف، بن طوبال كريم، اوعمران، بوصوف.** هناك إذا تفوق العسكريون في عضوية **المجلس الوطني للثورة** وبإنشاء مجموعة متميزة ضمن **لجنة التنسيق والتنفيذ** سميت **اللجنة الدائمة.** أسندت تلك المجموعة إلى نفسها مهمة تسيير الشؤون العادية للثورة. لكن الواقع أنها كانت هي **القيادة الفعلية** للجبهة، وضمت العسكريين **الخمسة وسياسيا** واحدا هو **عبان رمضان،** بينما أقصي **بن خدة ودحلب** من القيادة وأسندت إليهما مهام أخرى.[3]بهذا الشكل انتقل صنع القرار إلى **العقداء الخمسة** في **لجنة التنسيق والتنفيذ،** أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة، حيث كان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات. وحاول **عبّان** مقاومة ذلك مما دفع العقداء إلى إبعاده تماما فلا ترسل له دعوات اجتماعات **لجنة التنسيق والتنفيذ؛** مما أثار حفيظته وغضبه فأصبح يهدد بدخول الجزائر وكشف خبايا الصراع متهما العقداء بالامتيازات والانحراف عن الثورة ومبادئها.

يتضح لنا مما سبق سيطرة العسكريين على مواقع القيادة والقرار من خلال توزيع المهام داخل **لجنة التنسيق والتنفيذ؛** حيث كلّف **كريم بلقاسم** بالقوات المسلحة و**عبد الحفيظ بو الصوف** بالاتصالات والمعلومات، و **لخضر بن طوبال** بالداخلية، أو **عمر أعمران** بالتسليح،و**محمود الشريف** بالمالية.فيحين كلف السياسيون **رمضان عبان** بالإخبار و**عبد الحميد مهري** بالشؤون الاجتماعية، **لمين دباغين** بالشؤون الخارجية، و**عباس فرحات**

[1] **محمد لمين دباغين:**ولد بمدينة شرشال سنة ،1917، عضو بارز في حزب الشعب الجزائري في الفترة 1939 1949 ،من الحرب سنة 1951بسبب خلافه مع مصالي الحاج، عينه مؤتمرو وادي الصومام سنة 1956 معين رئيسا للبعثة الخارجية بالقاهرة عضوا بالمجلس الوطني للثورة، ثم عضو في لجنه التنسيق والتنفيذ ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى 1958–1960م. توفي يوم . 1- 22 2003. انظر بالحاج، المرجع السابق، صفحه 712
انظر: بديدة لزهر، المرجع السابق، ص.286.

[2] لم تشارك الولاية السادسة في الدورة للمجلس الوطني بسبب الأوضاع الغامضة والاضطراب الذي شهدته نتيجة القيادة فيها على اثر اغتيال علي ملاح في مارس 1957.

[3] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956–1965**،المرجع السابق، ص18

بالدعاية الدولية.[1] حتى أن تعيين قادة الولايات قام به القيادة العسكريون حيث عينوا نوابهم وأصدقائهم ضمانا للتفوق حاضرا ومستقبلا [2]؛ فقد عين **بن طوبال علي كافي** على **الولاية الثانية**، أما **كريم** فوافق على تعيين **محمد لعموري** على **الولاية الأولى** خلفا **لمحمود الشريف**، وتعيين **عميروش** على **الولاية الثالثة**، كما تم تعيين **سليمان دهيليس**[3] قائدا على **الولاية الرابعة** خلفا **لأوعمران**،أما **بوصوف** فقام بتعيين نائبه **هواري بومدين** قائدا على الولاية **الخامسة**[4].

من هنا يمكننا القول: أن العسكريين برغم قلة عدد الحاضرين في المؤتمر (عشرة أعضاء)إلا أنهم استطاعوا فرض وجهة نظرهم على السياسيين(إثني عشر عضوا)، وذلك من خلال حصولهم على أكبر عدد من المقاعد داخل **لجنة التنسيق والتنفيذ** و**المجلس الوطني للثورة**. وبتغير هذه المعطيات لم يعد **عبان رمضان** هو الآمر الناهي، وتبين أن حساباته التي جعلته يختار **بن خدة** و**دحلب** في عضوية **لجنة التنسيق والتنفيذ** كانت خاطئة[5]، الا أن**عبان**لم يهضم هذه الهزيمة التي نزلت به من **منسق لجنة التنسيق والتنفيذ** إلى مجرد **عضو** بسيط فيها مكلف **بالإعلام والدعاية**؛ فيدخل بعد رجوعه في **مواجهة حادة مع العقداء** الذين **اتهمهم بالدكتاتورية** والتطلع للسلطة باسم النضال[6].

المطلب الثالث: اغتيال عبان رمضان

اجتمع **العقداء الخمس** في تونس للنظر في مسألة عبان فاتخذوا قرارا بتصفيته، وتم استدراج **عبان** الى المغرب الأقصى حيث تم اغتياله من طرف رجلين من رجالات **بو الصوف**[7] يوم 27 ديسمبر 1957 في تطوان.

---

[1]Ben Youcef ben **khedda**:**L**'**algerie al**'**indépendance, la cries de 1962,**editions dahlab,alger,2000,p134.

[2]صالح بلحاج،**أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص19

[3]سليمان دهيليس اوعمران، من رفاق كريم ونوابه في منطقة القبائل خلال الفترة الأولى من الحرب.

[4]حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 56

[5]ابراهيم لونيسي، الملرجع السابق، ص 74

[6]Ive courrière :**la guerre d**'**Algérie(1958-1962),l**'**heure de colonels les feux du d**'**espoir**, édition, robert Laffont ,paris,1990, p147

[7] **عبد الحفيظ بوصوف:** ولد بمدينه ميلة سنه 1926،التحق بصفوف الشعب،اصبح عضو في المنظمةالسرية 1947، مشارك في اجتماع 22 التاريخي ، تولى قيادة الولاية الخامسة بعد صعود بن مهيدي الى عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ، واصبح عضو في هذه اللجنه سنه 1957 بعدها شغل منصب وزير

ولم يعلم هذين الرجلين أنهما قتلا **عبان رمضان** واعتقدا أنهما أعدم أحد الخونة كما قيل لهما[1].بعد أكثر من **أربعة أشهر** نشرت **صحيفة المجاهد** الناطقة باسم جبهة التحرير في**29ماي1958**وفي **صفحتها الأولى** صورة كبيرة لعبان تحت عنوان: "**عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف**"، وكتبت " **لقد خسرت جبهة التحرير الوطني احد أهم منظميها، وخسرت الجزائر المجاهدة احد أبنائها البررة....إننا نرثي أخا لنا في الجهاد، وستكون ذكراه قائدة لمسعانا وأنه قتل أثناء اشتباكه بالعدو حيث أصيب بجراح أدت إلى وفاته**[2].

استنكر **كريم بلقاسم** من جهته الأمر وأكد من خلال شهادة نشرها **محمد حربي** أنّ **عبان رمضان** كانت له **علاقات سرية** مع **الرائد حاج علي** من **الولاية الأولى** اتفق معه على **تصفية القيادة العسكريين للجنة التنسيق والتنفيذ**، وعندما علم العقداء بالأمر،أصدروا قرار اعتقاله، لكن ما كاد الحكم ينفذ حتى وقع في ايد أجهزة **بوصوف** وبعد اغتياله بأيام **نفذ حكم الإعدام** في حق حليفه **حاج علي**[3].

ان دفاع عبان رمضان –رحمه الله– المستميت عن مبدأ أولوية السّياسي على العسكري وعدم العدول عن موقفه جعل العسكريون يتخوفون من اخذ الحكم منهم، وبالتالي فضلوا اغتياله دون اعتقاله لكي لا يكون هناك اي اثر لفعلهم الشنيع! يذهب أصحاب هذا الطرح الى حد **تفسير أزمات الجزائر** اليوم **بفشل عبان رمضان** في تجسيد هذا المبدأ أمام العسكريين، ويقولون انه منذ **تصفية عبان** أصبح الحكم الفعلي في يد العسكريين الذين جلبوا الويلات للبلاد–حسب تعبيرهم.–[4].

الأسلحة والعلاقات العامة ويعود له الفضل في إنشاء هذه الوزارة لما يمتاز به من تنظيم وصرامة وانضباط ، توفي سنه 1982. انظر: حميد عبد القادر،**فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق**، صفحه 309 .

[1] طلب العقداء من عبان الدخول من سويسرا – التي هرب اليها– إلى المغرب الأقصى بذريعة انه الوحيد القادر على حل بعض المشاكل التي نشبت بين جبهة التحرير الوطني والقيادة الملكية المغربية

[2] جريدة المجاهد، العدد 24 ، يوم 29 ماي 1958

[3] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 67–68

[4] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،المرجع السابق، ص20

لايمكن إهمال **العامل النفسي** الذي له تأثير فعال على العلاقات بين الثوار، حيث عرف **عبان** مدى احتقاره واهانته لغير المثقفين[1]، فيروي **مبروك بلحسين** انه عند وصول أعضاء **لجنة التنسيق والتنفيذ** الى القاهرة –بعد خروجها من الجزائر بعد إلقاء القبض على العربي بن مهيدي–حيث نظم أعضاء اللجنة ندوة صحفية وأراد **كريم بلقاسم** أن يكون منشطها فقال له **عبان** بكل احتقار:" **بأي لغة ستحدثهم يا حمار أبالقبائلية؟!**.نعتقد إن هذه السلوكيات والتصرفات من **عبان** قد زرعت الضغينة في قلوب زملائه وخصومه منه، كما انه انتقد **بوالصوف** ووصف أساليبه في منطقة الغرب الجزائري **بالستالينية**.

ويعتبر الدكتور **رابح لونيسي** ان العامل الأساسي لتصفية **عبان رمضان** هو انه **تجاوز الخط الأحمر** عندما هدد بكشف خبايا الصّراع داخل قيادة الثورة وإنزالها إلى الشارع؛ مما يمكن إن يهدد **وحدة الثورة** و**معنويات** المجاهدين في الداخل، و يشعل حربا أهلية بين الجزائريين[2].أما الدكتور **يوسف قاسمي**، فيرجع أسباب التوتر بين **عبان رمضان** وخصومه الى سيطرته على **جريدة المجاهد**– اللسان الناطق باسم الثورة–كمنبر لتصفية حساباته معهم خاصة العسكريين ورجال نوفمبر الأوائل، من خلال **حملاته الدعائية العنيفة** ضدهم، بالرغم من إن **كريم بلقاسم** الذي كان له دور كبير في بروز وصناعة شخصية **عبان** فإنه لم يسلم من تلك الانتقادات الموجهة له؛ مما جعله يوجه له عدة **إنذارات** آخرها كان عن طريق **فرحات عباس** في تونس[3].بهذا فإن إصرار **عبّان رمضان** على مواصلة انتقاداته وحملته على العسكريين جعله **يدفع ثمنا غاليا** عندما أزهقت روحه والتحق بخالقه –رحمه الله–، بهذا يعد **عبان رمضان** أول ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها والذي استمر طيلة عمر الثورة وما بعدها.

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،المرجع السابق، ص22

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] يوسف قاسمي، المرجع السابق، **ص207**

المبحث الثالث:تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى والتحديات التي واجهتها

بدا لنا أنّ الدورة الثانية **للمجلس الوطني للثورة** بالقاهرة قد دشنت عهد سيطرة **الباءات الثلاثة** على زمام الثورة إلى غاية جانفي1960، حيث امتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له يمكن استعمالها ضد خصومه، مما يمكن ان يهدد وحدة الثورة وتحولها إلى تقاتل بين الإخوة في إي لحظة[1]، فمقومات النظام في عهد **الثلاثي** هي شخصنة العلاقات وغياب الوحدة في التصور؛ حيث كان تعيينهم للمسئولين على أساس **الولايات الشخصية،** ففي شهر أفريل 1958 قامت **لجنة التنسيق والتنفيذ** بإعادة **تنظيم الجيش** من خلال إنشاء **قيادتي العمليات** العسكرية، **الشرقية والغربية،** لكن هذا الإجراء عقد الأمور أكثر في الحدود الشرقية ولم يحسن شيئا في الداخل[2].

المطلب الاول: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى

لم تستطع **لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية** الصّمود أمام تحديات الخطر المحدق بالثورة، على المستوى الداخلي بسبب **الخطوط المكهربة** التي **عزلت الولايات** عن **القيادة بالخارج** وصعبت من مهمة **إدخال السلاح،** وعلى مستوى الخارجي ومن خلال **السّياسة الفرنسية الجديدة** التي اعتمدها **الجنرال شارل ديغول** بعد وصوله إلى السلطة بتأكيد **فكرة الجزائر الفرنسية** من خلال الزيارات المتكررة ثم إجرائه لاستفتاء28سبتمبر1958، مما أدى بقيادة الثورة بالخارج إلى اتخاذ قرار بتشكيل **الحكومة المؤقتة الجزائرية**[3].

ففي يوم 9 سبتمبر 1958 اتخذت **لجنة التنسيق والتنفيذ** في اجتماعها الدوري قرارا **بتشكيل حكومة مؤقتة** دون القيام باستشارة الداخل ولا استدعاء **المجلس الوطني للثورة.** بعد ذلك مباشرة انطلقت عملية اختيار الأعضاء واستغرقت أسبوعا كاملا. وفي يوم 17 سبتمبر على اثر اجتماع **للجنة التنسيق والتنفيذ** الذي دام **ثلاثة ايام** في مبنى بالقاهرة، أعلن **عبد الحميد مهري** للحاضرين ان **لجنة التنسيق والتنفيذ** قد **حلت رسميا** مقدما **تشكيلة الحكومة الجديدة** التي خلفتها. إلى حد تلك الساعة تمت عملية التحضير في سرية تامة، فلم تستشر الجبهة أي

[1]صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**،المرجع السابق، ص21

[2]المرجع نفسه، ص 24

[3]كانت فكرة إنشاء حكومة موجودة منذ سنة 1957 ففي الدورة الثانية للمجلس الوطني خولت لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية إنشائها عندما تتوفر الشروط اللازمة لذلك.

جهة. بما في ذلك **المغرب وتونس** المضيفتين للجبهة وجيش التحرير وكذا **حكومة مصر** التي سيعلن القرار في عاصمتها. لذلك تقرر إن يخصص اليوم التالي لاطلاع الدول العربية على الأمر لان الحكومة المقبلة بحاجة إلى اعترافات[1].

وفي يوم 18 سبتمبر1958ارسل الى كل دول العربية وفدا لاطلاع رئيسها على تشكيل **الحكومة المؤقتة الجزائرية** الذي **سيعلن رسميا** أمام العالم في يوم الغد. كانت مناورة الجبهة على جانب من المهارة : ذلك ان اطلاع الحكومات العربية في اخر لحظة سيضعها أمام الأمر الواقع مرغمة ايّاها على تحديد مواقفها فرادى ودون مشاورات في ما بينها من عمل سينفذ بعد ساعات معدودة.

وبتاريخ**19 سبتمبر1958**، أعلن **فرحات عباس** للعالم تشكيل **حكومة مؤقتة جزائرية**[2] بصورة متزامنة مع **بلقاسم كريم**و**محمود الشريف** اللذين قاما بالعمل نفسه في **ندوة صحفية بتونس** مباشرة بعد الإعلان اعترف العراق، وتونس والمغرب وليبيا بالحكومة الجديدة، وقد ضمت **الحكومة المشكلة19** عضوا**16** وزيرا و**3** كتاب دولة مقيمين بالداخل.

لأجل إرضاء قادة الداخل والحكومة المصرية شملت الحكومة كل التيارات الرئيسية للحركة الوطنية[3]**الاتحاد الديمقراطي للبيان** و**المركزيين** و **جمعية العلماء المسلمين**، كما تم تعيين نائبين لرئيس الحكومة **عباس فرحات** هما: **كريم بلقاسم** و السجين **أحمد بن بلة**. بينما بقيت القطاعات الحيوية بين أيدي **الباءات الثلاثة** حيث سيطر **كريم** على القوات المسلحة، و**بن طوبال** على الداخلية، و**بوصوف** على الاستخبارات والاتصالات العامة.في الواقع لم يتغير شيء؛ فالثلاثة هم العسكريون الذين يمثلون جيش التحرير في الحكومة – **اوعمران** أقصي و**محمود**

[1] صالح بلحاج،**أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص31

[2] انظر الملحق رقم: 04، ص110

[3] الديمقراطي للبيان – فرانسيس وعباس– والعلماء –توفيق المدني– والمركزيون –بن يوسف بن خدة ، مهري، دباغين، يزيد– والنشطاء اي مؤسسوا الجبهة ثلاثي العقداء والسجناء الخمسة كأعضاء شرفيين. ينظر :صالح بلحاج، المرجع السابق، ص31

الشريف لا يتمتع بصفات التمثيل القوي وبالتالي هم كما في الماضي أصحاب السلطة الحقيقية، والحكومة مسئولة أمامهم[1].

المطلب الثاني: التحديات التي واجهت الحكومة المؤقتة الأولى... الانتقادات والأزمات

رغم النّجاح الخارجي الذي لقيته **الحكومة المؤقتة** باعتراف العديد من الدول إلا أنها تعرضت لانتقادات و أزمات كادت أن تعصف بها منذ بداية تأسيسها[2].

الفرع الاول: عدم استشارة أعضاء المجلس الوطني للثورة في تشكيل الحكومة

يرى **علي كافي**[3] أن تشكيل الحكومة كان مفاجأة لدى قيادة الولايات، فرغم كون هؤلاء أعضاء في **المجلس الوطني للثورة** إلا أن استشارتهم لم يؤخذ بها أصحاب الخارج[4]، كما أن تعيين **فرحات عباس** رئيسا للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية الذين تأكدوا من أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة[5]، تدعيما لهذا الرأي أكد **فتحي الديب** حين ذكر وصول برقيات احتجاج من قيادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر انتقدوا خلالها قيام **لجنة التنسيق والتنفيذ** بتشكيل الحكومة دون دعوة **المجلس الوطني للثورة** للانعقاد؛ معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة [6]وكان العقيد **محمد لعموري** الوحيد الذي **احتج علانية** على عدم العودة الى **المجلس الوطني للثورة** قبل إنشاء **الحكومة المؤقتة.**

---

[1]صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**،المرجع السابق، ص32

[2] الطاهر جبلي، **القاعدة الشرقية (1962-1954)**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمالقنان، قسم التاريخ، جامعة نجز اثر، 2001، ص 166

[3]**علي كافي:** من ناحية الشمال القسنطيني التحق بجبهة التحرير وبجيش التحرير مبكرا في مطلع 1955، من منظمي هجوم 20 اوت 1955 خلف بن طوبال قائد للولايةالثانية ابتداء من ماي 1957 شارك في اجتماع العقداء العشرة1959، عضو في المجلس الوطني ،انظر صالح بالحاج، المرجع السابقص 719.

[4] علي كافي :المصدر السابق، ص .225.

[5]نفس المصدر، ص225

[6]فتحي الذيب المصدر السابق، ص 400

لم تغير الانتقادات التي وجهت **للحكومة المؤقتة** في تركيبة الأعضاء ولا في سيطرة **الثلاثي العسكري**، اذ بقيت الحكومة خاضعة لإرادتهم بحجة أنهم كانوا عقداء يمثلون جيش التحرير فيها[1].وبما أن العلاقة بينهم هي علاقة توازن داخل نظام الثورة وأي إخلال بهذا التوازن يمكن ان يعرض الثورة للخطر في العمق، فلا احد منهم يسمح للآخر بتولي **رئاسة الحكومة المؤقتة** فكانوا يلجئون دائما إلى اختيار **رئيس الحكومة** ليس منهم لكنه ضعيف كي يبقى تحت نفوذهم، ومنذ هذه الفترة تجسدت في الجزائر **فكرة الرئيس الألعوبة** الذي تتحكم فيه قوى خفية فاعلة[2].

الفرع الثاني: مؤامرة العموري الانقلابية على الحكومة المؤقتة

ان الأزمة الأولى التي تعرضت لها **الحكومة المؤقتة** تمثلت في **محاولة العموري الانقلابية** أوكما تعرف **بمؤامرة العموري**، حيث كانت بمثابة أول هزة ضربت **الحكومة المؤقتة** أسابيع معدودة بعد تشكيلها. تعود حيثيات القضية التي ورثتها عن **لجنة التنسيق والتنفيذ** التي عمدت إلى **إصدار عقوبات على أعضاء قيادة العميات بالحدود الشرقية** وذلك **لعدم انسجام عناصرها لأسباب شخصية وسياسية**، وكانت **العقوبات المسلطة** على أعضائهامتفاوتة **وأكثر قساوة** على العقيد **محمد لعموري بتخفيض رتبته** مع **الإقامة الجبرية** بالسعودية، وكذلك العقيد **عمارة بوقلاز** مما أثارت الشقاق والنعرات الجهوية[3]، فشرع **العقيد لعموري** يخطط **لانقلاب عسكري** ضد **الحكومة المؤقتة الجزائرية المنحرفة عن مبادئ الثورة** في نظره. واستند **لعموري** في خطته على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة صديقه **نواورة** في **الولاية الاولى** و**محمد عواشرية** في **القاعدة الشرقية**[4]، لينظم اليهم

[1] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص 12

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،المرجع السابق، ص 27-28

[3] محمد عباس، **ذكرى مؤامرة لعموري**، جريدة الخبر، لعدد 5262، يوم 6مارس 2008، ص26.

[4] **القاعدة الشرقية:** تقع كما يدل اسمها في شرق في شمال الشرقية كان اسمها في بدل أمر منطقه سوق اهراس ولم يطلق عليها اسم القاعدة الشرقية إلا عقبه اندلاع مؤتمر الصومام 1956 انظر الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابضة، الجزائر دار الامه، 2010، ص15

الكومندان **جمعي سعدي** الملقب **بمصطفى لكحل** الذي كان طالبا في القاهرة؛كما استطاعت هذه المعارضة كسبالدعم المصري لأن **جمال عبد الناصر** كان مستاء من تصرفات **الحكومة المؤقتة**[1].

كما اشمأز **العقيد محمد العموري**من تعيين **محمود شريف** قائدا **للولاية الأولى** الذي قال عنه **فتحي الديب** في **تقرير للمخابرات المصرية** الى **جمال عبد الناصر** بأنه كان **ضابطا في الجيش الفرنسي وحارب ضد جيش التحرير الوطني فوقع أسيرا**، فاختار الانضمام الى الثورة بعدما قام بعملية ضد الاستعمار للبرهنة على حسن نيته عام 1955[2].

كما لم يخف **لعموري** أيضا اشمئزازه وانتقاداته اللاذعة **لكريم بلقاسم** لأنه سمح بتغلغل **الضباط الفارين** من **الجيش الفرنسي** الى **القيادة العليا لجيش التحرير الوطني** على رأسهم الكومندان **ايدير مولود** الذي قال عنه **بن طوبال**بأنه كان **قائد فيلق في الجيش الاستعماري** شارك في عدة عمليات تمشيط ضد المجاهدين في مناطق **بني صبيح**، و**أولاد مبارك**، و**بني تليلان**..[3]

يعود الفضل في معرفة تفاصيل **قضية لعموري** الى المناضل الليبي **سالم شلبك** الذي كان يحسن البربرية، وكان **لعموري** في ضيافته وعندما كلّم هذا الاخير جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزل شلبك سالم باللهجة الشاوية فهم ماقاله لهم.وكان سالم مخلصا للثورة وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة تحرك وأبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالات لعموري،وأتاحت له الفرصة ليجتمع بمجموعته، وألقت عليهم القبض أثناء ذلك وأدخل السجن ثم تمت محاكمتهم، وترأس المحكمة العقيد هواري بومدين الذي جيء به من المغرب[4].

أصدرت المحكمة أحكاما **بالإعدام** على كل من **العقيدين عموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى الأكحل** الذين **سينفذ فيهم الحكم** في **مارس 1959**. كما **زج في السجن** بكل من **الرواد عبد الله بلهوشات، وأحمد دراية،**

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 30

[2] نفسه ، ص 28

[3] المرجع نفسه، ص29

[4] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل سياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، ط1، الجزائر،دار القصبة، 1999، ص 218.

ومحمد شريف مساعدية، والأخضر بلحاج، والعديد من الضباط حتى عام 1960، بعد تعريضهم لأسوء العذاب[1].

يرى البعض –ومنهم رابح لونيسي– في **قضية لعموري** المؤلمة مدى انضباط **العقيد بومدين** واكتسابه لثقافة الدولة أثناء الثورة لكون ان العموري تعامل مع مخابرات أجنبية وهي المخابرات المصرية، وثانيهما استعماله لأسلوب العنف والانقلابات في تعامله مع **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**؛ مما يمكن أن يعرض الثورة لخطر الانقسام والتفكيك والتقاتل بين أبنائها[2]. وهي **حجة مردودة** لأن **أول من كرس ثقافة العنف والاغتيال والانقلابات** هم **الباءات الثلاثة (وهواري بومدين كان على رأس قيادة جيش الحدود الغربية بالمغرب حيث مسرح ارتكاب الجريمة البشعة)** باغتيالهم **عبان رمضان** لاختلافهم معه سياسيا، كما **زوروا حقائق التاريخ** وتغييبها بادعائهم سقوطه شهيدا؛ كما جاء بعد أشهر على صدر **جريدة المجاهد** في ماي 1957م!!؟.

وحسب **المؤرخ محمد العربي الزبيري** كانت **محاكمة صورية عبرت عن الانحراف الإيديولوجي الخطير الذي عرقل مسيرة الثورة**.[3] فكانت **مؤامرة لعموري**[4] **أول تحدي** يواجه **الحكومة المؤقتة** لأنها أخرجت إلى السطح صراعا قديما بين الداخل والخارج.

الفرع الثالث: اجتماع العقداء الأربعة ومطالبتهم بدخول الحكومة المؤقتة الى الجزائر

كان **اجتماع العقداء الأربعة** بالداخل تحدي آخر واجه أعضاء الحكومة المؤقتة في الخارج، وقد دعا إليه **العقيد عميروش** بضواحي جيجل مابين16– و 12 ديسمبر 1958 وحضره الى جانب **العقيد عميروش** كل من **العقيد سي الحواس** قائد **الولاية السادسة** و**الحاج لخضر** قائد **الولاية الأولى** و**سي محمد بوقرة** قائد **الولاية الرابعة**، بينما **رفض الحضور** كل من **العقيد لطفي** قائد **الولاية الخامسة** الموالي **لبوصوف**، و**علي كافي** قائد

[1] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط1، ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص189

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص33

[3] محمد العربي زبيري :المرجع السابق، ص183

[4] **مؤامرة العموري:** محاوله انقلابيه دبرها ضباط في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة وعلى وجه الخصوص ضد كريم بلقاسم ومحمود الشريف في أكتوبر 1958 الا أنها باءت بالفشل حيث اكتشف امرهم والقي القبض على الكثير منهم على العموري في يوم 16 مارس 1959 انظر صالح بلحاج، المرجع السابق صفحه 728.

الولاية الثانية الموالي **لابن طوبال**.يعود **سبب رفض** كل من **لطفي وكافي** حضور هذا **الاجتماع** الى اعتقادهما بأنها **محاولة من عميروش** لجمع قادة ولايات الداخل ودفعهم الى **دعم كريم بلقاسم** ضد كل من غريمه **بو الصوف** و**بن طوبال**[1].

أما **سبب الاجتماع** الذي دعا إليه عميروش هو **انعزال الولايات الداخلية وازدياد هجمات وقوة العدو** في **الولايتين الثالثة والرابعة، ونقص في التسليح والتموين** الذي كان يشكل هاجس الثورة بسبب **الخطوط المكهربة،** إضافة إلى **تقاعس أعضاء الحكومة المؤقتة** حيث كانت فيه القيادة تعيش مرحلة صراع وتطاحن وسباق نحو المسؤوليات.[2] ومن هنا يمكن القول انّ خروج قيادة الثورة للخارج سنة 1957 وبعدها عن الكفاح في الداخل، جعل قادة الولايات يشعرون بالعزلة و التهميش من قبل القيادة في الحكومة المؤقتة.

ومن **أهم القرارات** التي اتخذت في **اجتماع العقداء الأربعة** هي ضرورة **حفر ممرات لتمرير السلاح بين الحدود التونسية الجزائرية** إلى **الداخل** مما يتطلب إمكانية **تقنية هائلة** يجب على **الحكومة المؤقتة** توفيرها بأي ثمن كما طالب **العقداء الأربعة** من **الحكومة المؤقتة** الدخول للجزائر خاصة **وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم** الذي يجب ان يكون **مكانه داخل البلاد** وليس خارجها في نظرهم[3].وقد **اعتبر أعضاء الحكومة المؤقتة** هذا الاجتماع **قرار خطير** يهدف إلى **فصل الداخل عن الخارج،** ولتحسين موقفهم سارعوا إلى **دعوة العقداء لحضور اجتماع هام بتونس**.تمخض عن هذا **الاجتماع** عدة **أفعال ايجابية** على **مسار الثورة** خاصة **في الداخل؛** حيث أعطاها **نفسا جديد** لأنه **فتح آلية للتفاهم والتنسيق** بين قادة الداخل، كما اوجد بعض **الحلول للمشاكل** التي كانت عالقة آنذاك.لكن في الوقت نفسه كثرت الأقاويل حوله:حيث **اتهم العقيد عميروش بمحاولة التمرد والتآمر** على **الحكومة المؤقتة،** بل ذهبت إلى حد **اتهامه بمحاولة خلق أزمة بين الداخل والخارج**.[4] ولحسن حظ **الحكومة**

---

[1] رابح لونيسي،**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص35

[2] شوقي عبد الكريم، **دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 1954-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص109

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق ص36

[4] شوقي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 152

المؤقتة وعلى رأسها **الباءات الثلاثة** أن **استشهد العقيدين عميروش وسي الحواس** والقوات المرفقة لهما في **معركة جبل ثامر ببوسعادة** في 29 مارس 1959 فبقيت تلك القرارات حبرا على ورق.

إن **ظروف استشهاد كل من العقيدين عميروش و وسي الحواس** دفعت البعض إلى **التشكيك واتهام أطراف في الحكومة المؤقتة** بأنها كانت **وراء كشف وتحديد الجيش الاستعماري لمواقعهما وتصفيتهما،** ومن هؤلاء المشككين نجد الكابتن **محند اعراب بسعود** الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة[1]، وبغض النظر عن هذه الاتهامات فإن **اجتماع العقداء الأربعة** عبر عن **عمق أزمة الانفصال بين القادة بالخارج و الولايات بالدخل،** و عن **فشل الحكومة المؤقتة في معالجة هذه الأزمة.**

الفرع الرابع: حادثة عميرة علاوة وتورط الحكومة المؤقتة

تحدي آخر واجه **الحكومة المؤقتة** عند تأسيسها يتمثل في **حادثة عميرة علاوة**[2] الذي قام ابتداء من سنة 1959 بنشر دعاية مغرضة في حق **رئيس الحكومة فرحات عباس** واصفا إياه **بالاندماجي،** وقام **بوصوف** المسؤول عن الاستخبارات باستدعاء **عميرة،** وبعد التحقيق معه لبضع ساعات **وجد المتهم ميتا** أمام مبنى **الحكومة المؤقتة،** فسجلت **الراوية الرسمية الحادثة على أنها انتحار**إلا أن الدكتور **لمين دباغين**وزير الخارجية رفضهاواتهم كلا **من عباس وبوصوف** باغتيال صديقه، وأصر على فتح تحقيق[3].كان مسعاه **يتوافق مع رغبه السلطات المصرية التي رفضت إقفال الملف** لأنها كانت تأمل تفجير الحكومة المؤقتة التي لم يكن يعجبها تركيبها [4]ودخل في صراع مع **رئيس الحكومة** أعقبه **بتقديم استقالته من مهامه يوم 15 مارس 1959**[5] وسيحاول **كريم بلقاسم استغلال القرائن الجرمية** للحادثة من أجل **منافسيه.**

---

[1]رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،المرجع السابق، ص37.

[2]كان علاوة عميرة مناضلا سطايفيا قديما في حزب الشعب الجزائري، وصديقا حميما للدكتور دباغين، وكان من المناضلين المعارضين لتعيين فرحات عباس. فقامت مصالح بوالصوف باستجوابه وبعد ساعات عثر عليه ميتا بعدما وقع من الطابق الخامس لمبنى الحكومة المؤقتة الواقع في العمارة رقم 4 مديريه التحرير– غاردن سيتي بالقاهرة انظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص34 ايضا، رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 39 .

[3]فتحي الديب، المصدر السابق، ص 423–424.

[4]محمد حربي ، المصدر السابق، ص203 .

[5]علي كافي، المصدر السابق، 236.

المبحث الرابع: اجتماع العقداء العشر(اوت–ديسمبر1959) وانعكاساته على القيادة الثورية

لقد شهدت **الثورة الجزائرية** خلال عامي 1958–1959 **تدهورا خطيرا**، وذلك بسبب **السياسة العسكرية للجنرال ديغول**[1]التي حاول من خلالها **فصل الداخل عن الخارج**[2]،كذلك صعوبة **إدخال السلاح إلى الجزائر** بسبب خطي **موريس وشال** وتعقدت مشاكل **الحكومة المؤقتة** باحتدام الصراع بين **الباءات الثلاثة** الذين كانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات على حد تعبير **عبد الحميد مهري**، بالإضافة إلى **أزمات الحكومة المؤقتة** المتتالية،والتحديات التي واجهتها بداية **بالانقلاب العسكري الفاشل** الذي قاده **محمد لعموري**، مرورا بحادثة **مقتل عميرة علاوة**، وصولا الى **استقالة الأمين دباغين** وزير الخارجية.

المطلب الاول: الخلاف داخل الاجتماع وحدوث الانقسام بين العسكريين

أمام تأزم وتدهور الوضع السياسي والعسكري الخطير في الداخل والخارج، كان لزاما على **قيادة الثورة** أن تسارع في معالجة الوضع والبحث عن حلول فورية، فكانت الدعوة الى **عقد اجتماع العقداء** في تونس[3]، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا **باجتماع العقداء العشر**[4].واختلف **الباءات الثلاثة** حول من يحق له حضورهذا الاجتماع؛ فأراد **كريم بلقاسم** دعم موقعه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وعلى رأسهم **الكومندان ايدير مولود** إلى جانب **قاده الأركان العامة** و**الولايات** طبعا، إلأن **بوصوف وابن طوبال** رفضا مقترح **كريم** جملة وتفصيلا ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركه **عشر عقداء** فقط [5] وهم الوزراء الثلاثة **كريم، بوصوف، وبن**

---

[1] **ديغول:** يعتبر من أشهرشخصيات القرن 20، جنرال فرنسي، أنقذ بلاده من الاحتلال النازي أثناء ح ع 2، بعد 1946انسحب من الساحة السياسية، ثم جيء به إثر انقلاب 13ماي1958 لإخماد الثورة الجزائرية، توفي 1970.أنظر: بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958جانفي1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 22

[2] Henri le mire–**Histoire militaire de la guerre d'Algérie** –éd ;Albin Michel ;Paris ;1982–p403

[3] وقد اختلفت الاراء حول تاريخ انعقاده ، فحسب محمد حربي فان هذا الاجتماع دام 110 أيام، وذكر بأنه قد انعقد فيما بين صيف وخريف 1959، أما علي كافي فقد قال بأنه دام 94 يوما عند ايفيه كورييرCourriere، وذكر يوسف بن خدة وقال بأنه دام 100 يوم، هذا وبناءا على تحديد Gilbert Meynier فانه دام 124 يوم.

[4] محمد شبوب ، **اجتماع العقداء العشرة، من 11 أوت 1959–إلى 16 ديسمبر1959** ، ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية، 1954–1962، كلية العلوم العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2010، ص46

[5] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص40

طوبال، وقائدا **هيئتي الأركان الشرقية والغربية محمدي السعيد وهواري بومدين**[1] وممثلون عن **الولايات الخمسة** وهما:**عبيدي حاج لخضر** و**علي كافي** و**سي السعيد يازوران،** وممثل **الولاية الثالثة** بعد استشهاد **عميروش،** و**سليمان دهيلس** و **العقيد لطفي**.من **العشرة** قدم **اثنان** فقط من الداخل وهما **الحاج لخضرو علي كافي،** و**السبعة** الآخرون كانوا في الخارج، وكان القادة الذين يمثلون الولايات الأخرى **يازوران** و**دهليس ولطفي** في تونس منذ 1957، أما الولاية السادسة فلم يمثلها احد بعد استشهاد **سي الحواس**[2].

قبل الدخول في مجريات الاجتماع تجدر الإشارة ان **العقداء العشرة** انقسموا منذ البداية الى **مجموعتين** متساويتين[3] ، فإذا كان الانقسام سنة 1957 بين العسكريين والسياسيين فإن الانقسام هذه المرة بين الأولين أنفسهم مادام الأمر كذلك فان الصراع سيكون اشد وحسم الخلافات أصعب؛ في وقت حرج ظلت فيه **ثورة التحرير** من دون قيادة، وكان فيه الداخل من أحوج ما يكون إلى العون والإسعاف إذ ينبغي إلا ننسى أن **سنه 1959** كانت من **أصعب المراحل** التي مر بها جيش التحرير في الداخل نتيجة **خطي موريس و شال**[4].

في **أول جلسة** وقع حادث حاد اذ اعترض **العقيد لطفي** على **حضور الثالوث** الاجتماع وهو:**كريم، بن طوبال، بوصوف؛** حيث قال لهم:" **ثمة أزمة داخل الحكومة وقد دعوتم القادة العسكريين للحكم في النزاع لكن هنا أعضاء في الحكومة المؤقتة يلعبون في الوقت ذاته دور القضاة واطراف النزاع، أسألكم ما موقفكم هنا إما ان تخرجوا وتتركونا نفصل في الخلاف او تدعو كل أعضاء الحكومة**".وقد كان تلك **طلقة إنذار** رد عليها **كريم**

---

[1] **هواري بومدين:** اسم الحقيقي محمد بوخروبه، ولد بمنطقة عين حساينية قرب ولاية قالمة في 1932 شارك في العمل الثوري لأول مرة سنة 1955 بقيادته لشحنة أسلحة باتجاه الناضور فأصبح ضابطا مساعدا لقائد الولاية الخامسة، ثم عقيدا وقائد للولاية الخامسة 1957 مسؤول قياده العمليات العسكرية الغربية 1958 ، ثم هيئه الأركان الغربية، قائد هيئه الأركان العامة من 1960 إلى 1962 1960تحالف مع بن بلة في صراعه مع الحكومة المؤقتة، أصبح رئيسا لجمهورية الجزائر بعد انقلاب عسكري قاده ضد نظام بن بلة سنة 1965 توفي ـ 27ـ 12 1978 .م ، انظر بودوح السبتي، **مذكرات المجاهد بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها من 1955-1962**، باتنة، د ن، 2002، صفحه 145 . أيضا أنظر: شيروف محمد الصالح، **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى، الجزائر، ،2005ص. 23

[2] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**ـ المرجع السابق،ص41

[3] مجموعه زعيمها كريم ومعه محمدي السعيد ويازورين، ودهيلس والحاج لخضر ومجموعه ضمت إلى جانب بوصوف وبن طوبال كلا منه هواري بومدين والعقيد لطفي وعلي كافي.

[4] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص42

بانفعال شديد قبل ان يغادر الاجتماع[1]. لعل **العقيد لطفي** أظهر موقفه بشكل غير مباشر عن **عدم اعترافه بشرعيه الحكومة المؤقتة، ووزراء القوات المسلحة، والاتصالات والمخابرات، والداخلية.** لكن بعد اخذ ورد وبوساطة من **بن خده،** و **أوصديق وعمران، ومبروك بالحسين** عاد **كريم بلقاسم** الى الاجتماع مع بقيه القادة العسكريين لاحتواء الازمة وإعادة ترتيب الأمور في قياده الثورة[2]، لكنه هذه المرة عجز عن فرض نفسه على العقداء ووقع في الفخ الذين نصبه بنفسه**!.**

وقد اتضح من تدخلات الحاضرين ان مفهوم **السلطة الرئاسية** كان غائبا في ذلك الاجتماع، حيث كانوا **كلهم عقداء** وكل واحد منهم كان ينظر إلى نفسه والى الأخر على هذا الأساس. إن الموقف من **الثلاثي** لم يعد موقف المرؤوس تجاه رئيسه[3].يذكر **علي كافي**ان **كريم بلقاسم** حاول تدبير **محاوله اغتيال** ضد كل من **لطفي وبومدين وكافي** بعدما لاحظ انّ الاجتماع يسير لصالح منافسيه، وعندما علم **بن طوبال** بالخبر توسط لإقناع **كريم**بالعدول عن رأيه **سفكا للدماء وإنقاذا للثورة**[4]. ولو نفذت الخطة لكانت كارثة في صفوف الجيش والقيادة، اذ لم يكن ميزان القوى يسمح بأن تمر الأمور بسلام في حال قيام **كريم** بهذا العمل[5].

المطلب الثاني: انعكاسات إجتماع العشر على القيادة الثورية

تحول **اجتماع العقداء العشر** إلى **لجنة تحضيرية** لاجتماع **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** المقبل الذي يجب أعاده تشكيله او توسيعه، و توصلوا بعد **أكثر من 100 يوما** من المناقشات والمساومات والدسائس إلى عدة

[1]محمد حربي ، المصدر السابق، ص205

[2]عمار بوحوش ، المرجع السابق،ص493

[3]صالح بلحاح، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص 43

[4]علي كافي، المصدر السابق، ص 266

[5]صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**،المرجع السابق، صفحه 44

قراراتأهمها على الإطلاق تعيين **مجلس وطني جديد**[1]وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء **لعقد الدورة الثالثة** التي تقرر أن تكون في **طرابلس** ابتداء من منتصف شهر **ديسمبر لعام 1959**، وذلك من اجل الحل النهائي للازمة[2].

الفرع الاول: تعيين مجلس وطني جديد للثورة

اختلف **العقداء العشرة** حول **تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية** حيث أراد **كريم بلقاسم** ضم **الضباط الفارين من الجيش الفرنسي** إلى **تشكيلة المجلس**، إلا أنه وجد معارضة خاصة من **هواري بومدين**،ولم يتمكن إلا **أحمد بن شريف**[3] من **اكتساب العضوية في المجلس** لأنه التحق بالثورة في 1957 عكس بقية الضباط الذين التحقوا في عامي 1958–1959م.واستطاع **بومدين** أن يلحق تشكيلة **المجلس الوطني للثورة** بعض **ضباط جيش الحدود** الموالين له **ك: علي منجلي**[4] و**قايد أحمد**، و**الطاهر الزبيري**،و**أصبح العسكريون** يمثلون **ثلثي المجلس الوطني للثورة** مقابل **الثلث** فقط من السياسيين[5].يرى **محمد حربي** انه لما كان رهان المعركة قيادة جيش التحرير الوطني فلقد اختارت المجموعات المتقابلة أعضاء **المجلس الوطني للثورة** الأغلبية من العسكريين[6]. وفي حقيقة الأمر فان كل القرارات قد اتخذت في **اجتماع العقداء العشرة**، ولم يبق **للمجلس الوطني للثورة الجزائرية** الذي

---

[1] استبعد منه كل من الامين دباغين وتوفيق المدني ومحمود الشريف ومحمد البجاوي وصالح الونشي وعبد الملك تمام وقد ازيح الأمين دباغين بسبب موقفه في قضيه عميره واتهم توفيق المدني بقله الاحتراز وإفشاء مداولات الحكومة اما محمود الشريف فلما يعد له نفوذ على الولاية الأولى وكان تمام الوانشي والبجاوي في السجن منذ عام 1957 وبالتالي عديمي التأثير على الصراعات الجارية ، انظر محمد حربي، المرجع السابق، صفحه 206

[2]. محمد شبوب ، المرجع السابق، ص 59

[3]**احمد بن الشريف:** من منطقه الجلفة، كان ضابط في الجيش الفرنسي، التحق بجيش التحرير الوطني في سنه 1957 بالولاية الرابعة .في سنه 1960 عبر خط موريس وعاد إلى الجزائر حيث القي عليه القبض بالولاية الرابعة، وظل في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار. انظر صالح بلحاج ، المرجع السابق، صفحه 407 .

[4]**علي منجلي:** ولد بعزابة بسكيكدة في 7ديسمبر 1922م، مناضل في حزب الشعب، التحق بالثورة بعد 20 أوت 1955، عين قائد في الحدود الشرقية عام 1958، وكان من المعارضين الكريم بلقاسم ،إختاره بومدين في فيفري 1960م ليكون بجانبه في هيئة الأركان العامة، بعد الاستقلال أصبح نائبا لرئيس المجلس الوطني وبعد حركة 19جوان 1965م، عين عضوا بمجلس الثورة لكنه انسحب منه وتوفي في14أفريل1998م بعنابة.أنظر: بلقاسمي بوعلام وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة**،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،1954، الجزائر، (د س)، ص.286.

[5]رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 42

[6]محمد حربي، المرجع السابق،ص 207

شكله العقداء أنفسهم الا تزكية القرارات المتخذة ومن هنا **وضعت لبنة أساسية** في **النظام الجزائر يبعد الاستقلال** وتتمثل في **اتخاذ قادة الجيش لاهم القرارات** و**اكتفاء مؤتمر الحزب بتزكيتها**[1].

الفرع الثاني: الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة والقرارات الناتجة عنها

بعد **الاجتماعات الماراطونية** تم الاتفاق على **استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية** الذي إجتمع في **دورته الثالثة** في مقر **المجلس التشريعي بطرابلس** في أجواء طبعتها السّرية والتكتم الشديد؛و**حضر هذا الاجتماع** كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في **التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة**، التي **عينها العقداء العشرة**، ولم يتخلف الا أولئك الذين كانوا بداخل الجزائر[2]، **دامت جلساته 33 يوما** من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 وتعكس طول المدة **عمق الخلافات وصعوبة الاتفاق على الحلول والتسويات** لضبط برنامج عمل للمرحلة المقبلة [3].وهو نفس التفسير الذي قدمه الدكتور **محمد حربي**[4].

خرج المجلس الوطني للثورة بجملة من القرارات الهامة التي سيكون لها انعكاسات كبيرة في **تغير موازين القوى في القيادة الثورية**، و**تسيير المرحلة الأخيرة للثورة**؛ أهمها **قرار تشكيل حكومة جديدة**[5] وإعادة تثبيت **فرحات عباس** على رأسها، –نسجل أن كريم كان منذ بداية الاجتماع ضد إعادة تنصيب فرحات، معتبرا أن الرئاسة يجب أن تعود إلى احد المؤسسين التاريخيين، وهو في هذا يقصد نفسه، لأنه الوحيد الذي بقي من هؤلاء– وقد رفض كل من **بوصوف وبن طوبال** فكرة **تنصيب كريم** على رأسها، ويروي **دحلب سعد** الذي كان **رئيسا للجنة تشكيل الحكومة المؤقتة**، المكونة من **محمدي السعيد**، و**بومدين** أن هذا الأخير قال له أن **بن طوبال** جاءه باكيا، وقال له بأنه لن يتحمل أن يكون وزيرا للداخلية في حكومة يرأسها **كريم**[6]. وبالنسبة **لقرار تثبيت فرحات عباس**

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 41

[2] محمد شبوب ، المرجع السابق، ص64

[3] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956–1965**، المرجع السابق، ص 47

[4] محمد حربي، المرجع السابق، ص209

[5] انظر الملحق رقم:05، ص 110

[6] شبوب محمد، المرجع السابق، ص 65

رئيسا للحكومة فقد اتخذ **تحسبا للمفاوضات ففرحات عباس** كان من شأنه أن يبعد عن الجبهة تهمة التطرف التي كانت فرنسا تروج لها في الساحة الدولية.

ما يلاحظ عن **التركيبة الجديدة للحكومة** أنه لم يحدث تغيير كبير على مستوى المناصب لكل من **عبد الحفيظ بوصوف** الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات، و**لخضر بن طوبال** الذي كان وزيرا للداخلية، و**يزيد محمد** وزيرا للإعلام، و**فرانسيس احمد**[1] كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية... لكن التعديل الذي لم يكن في صالح طموحات **كريم بلقاسم** فيتمثل بتكليفه بوزارة الخارجية، ونائب الرئيس لمجلس وزراء **فرحات عباس،** هذا بعد ان كان المسؤول الأول على القوات المسلحة[2]. اذ **الغي المجلس** وزارة القوات المسلحة واحلّ محلها **لجنة وزارية للحرب** ضمت **بوصوف وكريم و بن طوبال** وتقود الجيش نظريا بواسطة **هيئه أركان عامة**[3].

كذلك من **القرارات المهمة** أيضا قرار إنشاء **هيئة الأركان العامة** لجيش التحرير الوطني **بقيادة العقيد بومدين** الذي اقترحه **العقيد محمدي السعيد**[4] لهذا المنصب، وقد تولى **بومدين** مهامه رسميا في 23 جانفي 1960 وقام **بإعادة تنظيم الجيش** على الحدود، كما استطاع ان يفرض الانضباط تحت القوانين الصارمة لتمكنه من توحيد الجيش تحت لواء قيادة **هيئة أركان العامة** [5].

وحسب ما جاء في قرارات **المجلس الوطني للثورة** بخصوص **هيئة الأركان العامة** فإنها تعمل تحت سلطة **لجنه وزارية للحرب**(CIG) تتشكل من **الباءات الثلاثة؛** أي تقود الجيش نظريا بواسطة **هيئة الأركان** العامة، والهدف من هذا القرار هو **تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق البلاد وغربها،** وقد خول

---

[1] **احمد فرانسيس** :من قاده حركه أحباب البيان والحرية، عضو في المجلس الوطني للثورة 1953– 1962، وزير المالية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية 1958 –1961 ، وزير المالية في حكومة بن بلة 1962 –1963 انظر: صالح بلحاج، المرجع السابق صفحه 717 .

[2] محمد شبوب ، المرجع السابق، ص 64

[3] صالح بلحاج،**أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956–1965**، المرجع السابق، ص51

[4] **محمدي السعيد**:ولد بناحية الأربعاء1912 وفي جوان 1955م التحق بجيش التحرير، وبعد مؤتمر الصومام عيّن علىرأس المنطقة الثالثة خلفا لكريم بلقاسم لغاية 1957م تاريخ خروجه إلى تونس، ترأس قياده العمليات العسكريةالشرقية 1958، وهيئه أركان الشرقية أكتوبر 1958 ديسمبر 1959، ايد كريم في اجتماعات العقداء سنه 1959 وزير دوله في الحكومة المؤقتة الثانية والثالثة، وعضو في حكومة بن بله 1962، مكلف بوزارة المجاهدين سبتمبر 1962أنظر:عباس محمد، **ثوار عظماء: شهادة 17 شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، 2009ص309

[5] مريم شويحات، **الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960–1962)**، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، المجلد 01، العدد 01، افريل2016، ص243

لبومدين صلاحية اختيار الذين يشاركونه في هذه المهمة طبقا لمتطلبات الثورة[1]،حيث سيجعل كل من **علي منجلي،قائد احمد،عز الدين زراري** معاونين له واتخذ **بلدة غار الدماء** التونسية مقر له. وبالتالي فالجيش في هذه الحالة وضع تحت قياده مركزية موحدة، كما تقرر **العمل في إطار جماعي** لتقليص نفوذ الشخصيات العسكرية القوية داخل **الحكومة المؤقتة**. وبالتالي فإن **القرارات** بدأت تتخذ على **مستوى مؤسسات تشريعية وتنفيذية** وليس على **مستوى فردي** مثلما كان الحال قبل 1960م[2]. بمعنى ان هذه الهيئة اتخذت صفة المسؤولية أمام **المجلس الوطني للثورة** فأصبحت هيئة تمثل الحكومة قانونيا.

ما ينبغي معرفته كنتيجة وانعكاس لاجتماع العقداء العشرة في 1959، ثم **المجلس الوطني للثورة الجزائرية**1960 هو بداية **أفول نجم الثلاثي كريم وبوصوف وبن طوبال**، وانتهاء سيطرتهم المطلقة على القرار الثوري من أوت 1957 إلى خريف 1959، بالتالي وقد الحق هذين الاجتماعين هزيمة نكراء **لكريم بلقاسم** في الدرجة الاولى، و ايضا **لابن طوبال** وخاصة **بوصوف** الذي اعتقد في البداية ان صعود **بومدين** الى قياده أركان الجيش سيكون في صالحه؛ لان **بومدين** صنيعته، وبالتالي يجسد طموحاته في الوصول الى السلطة. لكن شخصية قوية و ذكية **كبومدين** جعلت حلمه يتبخر!، وبالتالي فقد ارتكب **الثلاثة** خطأ لم يتوقعوا عواقبه عندما حكموا القادة العسكريين في أزمة كانوا هم المتسببين فيها، لأنهم بذلك الفعل أفسحوا المجال لأولئك العسكريين لكي يصبحوا هم أنفسهم أصحاب السلطة.

كخلاصة للفصل الأول، يمكننا القول أنّ جذور أزمة صيف1962 تعود الى قرارات مؤتمر الصّومام وخاصة **فكرة الأولويات** التي صاغها عبان رمضان في المؤتمر والذي اثار الكثير منها الخلاف بين القادة الثوريين السياسيين والعسكريين،وتسببت في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وأسهمت في تغذية النزاع بين الإخوة المناضلين في الداخل والخارج؛وكانت **بداية للعبة سّياسية منحرفة وانتهازية على حد تعبير علي كافي،**

[1] محمد شبوب ، المرجع السابق، ص 68

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص494

غير ان نفوذ الباءات الثلاثة قد أفشلوا مخططات عبان وكرسوا نهائيا سيطرة العسكريين على مواقع القيادة والقرار بعد **مؤتمر القاهرة أوت، وبالتالي ضعف نفوذ السياسيين بعد اغتيال العقل السياسي المدبر" عبان رمضان" الذي يعتبر** أول ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها.

وقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في تعميق الخلاف بين القادة الثوريين من خلال الدور الاستخباراتي، وتحييد القيادات المفجرة للثورة الجزائرية إما بالاغتيال أو الاعتقال، وكذلك مناورات دوغول الخطيرة خاصة خلال عامي 1958–1959 **بهدف خنق الثورة وفصل الداخل عن الخارج، وحتى أن الحكومة المؤقتة** التي نالت الاعتراف من قبل العديد من الدول فإنها عجزت عن حل الكثير من المشاكل العالقة والشائكة بين الثورين خاصة بعد احتدام الصّراع بين **الباءات الثلاثة** الذين كانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات في طريقة اجتماعاتهم، بالإضافة إلى **الأزمات المتتالية التي وقعت فيها،** والتحديات التي واجهتها بداية **بالانقلاب محمد لعموري الفاشل،** ثم حادثة **مقتل عميرة علاوة،** وصولا الى **استقالة الأمين دباغين..**

يبدوا ان الاجتماعات الثورية بداية من مؤتمر الصّومام الى غاية اجتماع العقداء العشر بالرغم مما حققته من مكاسب ثورية ثمينة واتخاذ قرارات فعالة، الا أنها لم تحل مشكل القيادة الثورية، بل زادت من نشر الشكوك وزعزعة الثقة بين المناضل الجزائري السّياسي والعسكري، وعموما فإن اجتماع العقداء الذي تم التطرق اليه سابقا قد كان بمثابة **نقطة تحول هامة** في **المسيرة الثورية والجزائر** ؛ لأنه **اضعف الباءات الثلاثة،** وتمخض عنه **بروز قوة جديدة** هي **هيئة الأركان العامة.هذه الأخيرة** التي سيكون لها **دور كبير في منافسة سلطة الباءات الثلاثة والحكومة،** وقد **أشار بومدين** إلى ذلك في **تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15 جويلية 1961** حيث جاء فيه: "**إن اجتماع العقداء العشرة سمح الى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السّرطان الذي ينخر ثورتنا.**"[1] ومن هنا **أصبح الجيش يطالب بحقه في الممارسة السياسية،** معتبرا نفسه الضامن الوحيد للثورة ومشروعها، للأسف هذا الذي سيكرس في نظام الحكم بعد الاستقلال ولا يزال يثير جدل كبير في وقتنا الحالي.

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،المرجع السابق، ص 44

الفصل الثاني: تطورات الأزمة من بروز هيئة الأركان إلى إعلان الاستقلال

المبحث الأول: الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة (جويلية 1961 جوان 1962):

المبحث الثاني: مفاوضات ايفيان مع فرنسا وإعلان وقف إطلاق النار.

المبحث الثالث: تجسيد التحالف بين هيئة الأركان و بن بلة.

المبحث الرابع: الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ..الأزمة المفتوحة..

المبحث الخامس: اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962 وعزل قيادة الأركان ...انفجار الأزمة

المبحث الأول: الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة (جويلية 1961 جوان 1962):

لقد سبق التطرق إلى أهم القرارات التي توصل إليها **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** في دورته الثالثة بطرابلس بليبيا حيث تبين أن أهمها هو إنشاء **حكومة مؤقتة** جديدة بزعامة **فرحات عباس**، وكذلك توحيد جيش التحرير الوطني تحت سلطة واحدة وهي **هيئة الأركان العامة** بقيادة **الهواري بومدين**، بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاثة قيادات[1]،وبتأسيس هذه الهيئة تغيرت الأوضاع التي كانت لصالح الباءات الثلاثة **كريم، بوصوف، وبن طوبال**، وصعد جيل عسكري قوي لقيادة الجيش يختلف في أفكاره عن هؤلاء الثلاثة، واستطاع أن يصبح قوة سياسية مواجهة للحكومة المؤقتة، ليتطور الخلاف فيما بينهما إلى أن ينفجر في شكل **أزمة حادة** بداية من شهر جوان 1961.

المطلب الأول: أسباب الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة:

منذ 1960 كانت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها وتعرف مواطن الضعف عند خصومها، لاسيما وان بعض أعضاء **الحكومة المؤقتة** كانوا قد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير وفي غيره وأصبحت تلك الأخطاء والنقائص معروفة، ضمن هذه الظروف والخلفيات بدأ العقيد **هواي بومدين** يتطلع بشكل جيد إلى السّلطة وفقا لأسلوب خاص به لكن سيطرته على جيش الحدود القوية لم يكن كافيا للوصول إلى السّلطة لأنه يفتقد إلى الشرعية التاريخية[2].وتجدر الإشارة أن جوهر الصّراع يتمحور حول المسائل التالية: **السّلطة على الولايات،مضاعفة قوة جيش الحدود، المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، تجنيد الطلبة والأطباء**[3].

بدأ الخلاف بين **هيئة الأركان** و **اللّجنة الوزارية للحرب** ضمن **الحكومة المؤقتة** حول أحقية السّلطة على الولايات، حيث كانت **اللجنة الوزارية للحرب** ترى أن هذا الأمر من صلاحياتها، وان **هيئة الأركان** المقيمة في

---

[1] الصداوي رياض، **صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، جريدة الأطلس، دار الأطلس للصحافة والنشر، من العدد 293إلى 300 ، (د م)، (د س)، ص15.

[2] الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**، ط 1، الجزائر الشروق للإعلام والنشر، 2011 ، ص 12

[3] بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2009، ص 486

الخارج لا يمكن أن تشرف الا على قوات الحدود لأنها لم تعد إلى الداخل كما كان مقرر[1]. وفي الواقع أصبح التحكم في الولايات منذ ذلك الوقت ورقة أساسية في منظور الصّراع على السّلطة بالنسبة للجانبين فكانت **هيئة الأركان** تريد أن تعزز سلطتها وتفضل ألا تجد ولايات معارضة عند دخولها الجزائر وأدركت **اللجنة الوزارية** أن **جيش الحدود** قد افلت من رقابتها فأصبح الاحتفاظ بالسلطة على الولايات أمرا في غاية الأهمية بالنسبة إليها[2].

و عندما شعر **الباءات الثلاثة** أنّ العسكريين الجدد شرعوا في سحب البساط من تحت أرجلهم، أخذوا في الضغط على رئيس **الحكومة** لإعطاء أوامره **لهيئة قيادة الأركان** بضرورة الدّخول إلى الجزائر[3] في ظرف أقصاه31 مارس 1961[4]. خلق هذا القرار حرج كبير **لقيادة الأركان** المصمّمة على البقاء في الخارج فهي في حالة امتثالها للأمر ستدخل البلاد وتفقد بذلك السيطرة على **جيش الحدود،** وفي حالة الرّفض ستسيء إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر عندئذ بمظهر الرّافض للكفاح في الداخل والخائف من العودة إليه[5]. وحسب شهادة **علي كافي** أنّ هذا القرار جاء متأخرا عن أوانه لأن تدعيم الأسلاك الشائكة واشتداد الرقابة على الحدود من طرف العدو حال دون ذلك، فقليلون جدا الذين تمكنوا من الالتحاق بالداخل، أما الآخرون فقد سقط معظمهم قتلى عند اجتيازهم للخط المكهرب **كالعقيد لطفي**[6].

---

[1] علي كافي، **مذكرات الرئيس على كافي من المناظل السياسي الى القائد العسكري (1946-1962)**، ط1، الجزائر، دار القصبة، 1999، ص 260

[2] نوة نوي، **صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الاركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة**، (1958-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، اشراف : كمال مسعودي، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، قطب شتمة، شعبة التاريخ،2014 ، ص 41

[3] عند تأسيس هذه الهيئة تقرر دخولها الى الجزائر حالما تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود وعلى ضرورة إيصال السّلاح والمال إلى الولايات، غير أن هذا القرار قد ظل حبرا على ورق!!هشماوي مصطفى، **جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر** (د ط)، دار هومة، الجزائر، ،2000، ص186.

[4] ابراهيم لونيسي، **الصّراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة 1962-1965**، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007، ص 96

[5] بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية_1962**، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص ص 498 499 .

[6] كافي علي، المصدر السابق، ص.258.

وقد رفضت **قيادة الأركان** الدّخول إلى أرض الوطن خوفا من خط شال[1]ومن رد فعل بعض الولايات التي لم تكن مستعدة للانضواء تحت قيادة موحدة من ذلك الولاية الرابعة، وعلى هذا الأساس وأمام عدم استجابة **قيادة الأركان** للأمر الصادر عن **الحكومة المؤقتة** جعل القيادة المذكورة تشق عصا الطاعة، وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي يمتلك قوة رادعة[2].

وكان الخلاف الآخر بين الجانبين حول زيادة قوة الجيش في الخارج بالتّجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس و المغرب، كانت هيئة الأركان مؤيدة لرفع عدد القوات وبدأت عمليات التجنيد في صفوف اللاجئين بالمغرب من دون موافقة **اللّجنة الوزارية** التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة ستبقى مجمدة في الحدود، كما طالبت **هيئة الأركان** بتجنيد الأطباء والطلبة فوجهت نداء إليهم للالتحاق بجيش التحرير في الحدود مبررة ذلك بضرورة إبعادهم عن تأثير المذاهب الأجنبية الموجهة للتصدير مثل البعثية، والمركسية، والناصرية،[3] لكن **اللّجنة الوزارية** رفضت تلك العملية بحجة عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته الجبهة في تقديرها عندما دعت الطلبة في ماي 1956 إلى مغادرة مقاعد الدراسة والالتحاق بالجبال.

ومن جانب آخر، زودت قضيّة المفاوضات هيئة الأركان بفرص كثيرة لمهاجمة الحكومة المؤقتة من بدء الاتصالات الأولى في مدينة " مولان" الفرنسية إلى التوقيع على اتفاقية إفيان، حيث اتسم موقف الهيئة من هذه المسألة بالمهارة والغموض معا، فهي لم تكن تعارض فكرة التفاوض بل أعلنت أنها تريد السّلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لكنها اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته **الحكومة** في إدارة المفاوضات وشككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها[4]،ونسبت إليهم النيّة في إبرام سلام مع فرنسا يتنافى مع السّيادة الوطنية، ويؤدي إلى قيام نظام بورجوازي كما في المغرب وتونس، وكان **كريم بلقاسم** أكثر انتقادا من طرف هيئة الأركان،

---

[1]موازي لخط موريس، وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية، طوله يبلغ 460كلم، وضع ليدعم خط موريس من الناحية الشرقية، وان المسافة التي تفصل الخطين تتراوح ما بين و 540كلم، انطلقت الأشغال لانجازه أواخر 1958م ولم تنتهي سنة 1959م حتى كان الخط مكتملا، وهذا الخط من بين مخططات شال موريس الجهنمية.

[2]الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**، ج2، (د.م) من منشورات اتحاد الكتاب للعرب، 1999ص.256

[3] بلحاج صالح ،**تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 488

[4]نوة نوي، المرجع السابق، ص 43

واستمرت هيئة الأركان في حملتها ضد الحكومة ولاسيما الوزراء الأساسين فيها كريم **بلقاسم، بوصوف، بن طوبال** مع تركيز خاص على الأول[1].معنى ذلك أن **هيئة الأركان** كانت حريصة على إنهاء الحرب فهي تؤيد مبدأ التفاوض لكنها لا توافق على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسي الحكومة المؤقتة، لذلك يجب أن تكون هناك إستراتيجية محكمة لإدارة المفاوضات في توقيت ملائم ومن قبل أشخاص يتحلون بالشجاعة والفطنة، و قادرين على مسؤولية التفاوض ولا ينحنوا أمام فرنسا مهما كانت قوتها ولا ينخدعوا بإغراءاتها.

في الحقيقة ما كانت تريد قيادة الأركان في ذلك الوقت بالذات هو تأجيل الشّروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة بشان السلطة على الولايات لان إقرار سلطتها على هذه الأخيرة بعد التحكم في جيش الحدود معناه أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة وبالتالي التحكم في جيش التحرير في الداخل والخارج [2].

المطلب الثاني: حدوث القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان

طرحت مشكلة أمام **بومدين** تتمثل في كيفية الاستقلال عن الحكومة المؤقتة التي عينته قائدا للأركان العامة لجيش التحرير الو طني، **فاستغل مسألة الطيار الفرنسي**[3] الذي وقع في قبضة جيش الحدود ثم سلمته الحكومة المؤقتة برئاسة **فرحات عباس** إلى السّلطات الفرنسية بعد ضغط **بورقيبة** عليه، وهو ما أغاض كثيرا قادة **هيئة الأركان** الذين رأوا أن يصعدوا الموقف مع حكومتهم، فاستقال **بومدين** ومساعديه **قايد أحمد** و**علي منجلي** من قيادة الأركان العامة للجيش في 15جويلية 1961[4] وانتقل جميعهم إلى ألمانيا ليتركوا الجيش دون قيادة

[1] زبيحة زيدان، **جبهة التحرير الوطني جذور الازمة**، الجزائر، دار الهدى للنشر ، 2009، ص 133.

[2] بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص490-491

[3] وقعت هذه الحادثة في يوم 21 جوان 1961 عندما قام الطيران الفرنسي بمهمات استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس وبينما كانت الطائرة تحلق على ارتفاع منخفض فوق مركز ملاغ للتدريب التابع لجيش التحرير أطلقت عليها المدفعية المضادة للطيران النار وأسقطتها، والقي الطيار فديريك نمايار بنفسه من الطائرة بمظله ووصل إلى الأرض سالما فالتقطته الجنود وأصبح أسيرا لديهم، ونظرا لكون الحادثة وقعت داخل الأراضي التونسية طالبت الحكومة الفرنسية من هذه الأخيرة تسليم الضابط الفرنسي لها فطالب الرئيس بورقيبة بإلحاح أن يسلم الطيار الفرنسي للسلطات التونسية، ولكن هيئه الأركان العامة رفضت هذا الطلب وبذلك ازداد الوضع سوءا وترديا بين هيئه الأركان والحكومة المؤقتة. انظر: بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص491.

[4] زروال محمد، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا**، الجزائر، دار هومة، 2010 ، ص 64 .

ورفض **فرحات عباس** الاستقالة مشيرا الى أنّ الوضع العسكري لا يسمح بذلك[1]، وكانت هذه الاستقالة بمثابة البيان الأول في مسلسل التمرد على الحكومة المؤقتة[2] لأن ضغط هذه الأخيرة على قيادة الأركان أحدث قلقا في صفوف الجيش وشعروا بأن حكومتهم تخضع لأوامر الرئيس **بورقيبة**، ولطلب فرنسا ولا تأخذ بالاعتبار مشاعر جيش التحرير الوطني، **فوقعت القطيعة النهائية مع الحكومة.**

في ظل هذه الخلافات بين **هيئة الأركان والحكومة المؤقتة** اجتمع **المجلس الوطنى للثورة** بطرابلس ابتداء من يوم 09 إلى 27 أوت 1961 ليناقش قضيتين أساسيتين هما: المفاوضات والقيادة. فبخصوص القضية الأولى، فقد وقفت **هيئة الأركان** في مواجهة غالبية أعضاء المجلس متهمة **الحكومة** بلجوئها الى حل من النّموذج الاستعماري الجديد الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا، مؤكدة على ضرورة حسم المسائل الداخلية قبل الدخول في المفاوضات، غير أن غالبية أعضاء المجلس جددوا ثقتهم في رئيس الوفد **كريم بلقاسم**[3].أما مسألة القيادة فقد طال النقاش حولها حتى الجلسات الأخيرة من المؤتمر، حيث كانت **هيئة الأركان** تريد إنشاء قيادة موحدة للجبهة وجيش التحرير في الداخل والخارج، مستقرة في الحدود وتضم بالإضافة إلى **كريم** و**بوصوف وبن طوبال** أعضاء هيئة الأركان، وكانت تريد وضع الولايات تحت سلطتها، وهو اقتراح كان من شأنه أن يؤدي إلىوضع السلطة بين أيديها، واقترح **بن خدة**[4] خلق قيادة لجبهة التحرير في الداخل متميزة وفوق **الحكومة المؤقتة** التي كان يقتصر دورها في منظوره على الوظيفة الدبلوماسية[5] وقد راق لقيادة الأركان إقتراح بن **خدة** مما جعلها تسانده، وبهذا نجد أن هذا الأخير استطاع أن يستفيد من خلاف **الحكومة المؤقتة** و**هيئة الأركان** ليتولى القيادة.

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 46 .

[2] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار الرائد، 2010 ، ص861

[3] حكيمة شتواح، المرجع السابق، 113

[4] **يوسف بن خدة:** مناضل في حزب الشعب الجزائري، امين عام لهذا الحزب خلفا لحسين لحول(اوت 1951)، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الاولى ، مكلف بالاتصال مع الاوربيين ، رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية في الحكومة المؤقتة الثالثة ، كان من اول المستهدفين من قبل بن بلة في ازمة صيف 1962، توفي في شهر فيفري عام 1997، ينظر: بلحاج صالح، تاريخ الثورة التحريرية ، المرجع السابق، ص 706.

[5] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة - (1954- 1962م**،(د ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص459

في بداية النقاش اتفق أغلبية المجتمعين على تعيين **كريم** مكان **فرحات**، فاغتاظ **بومدين** واتصل **ببوصوف** الذي هو الآخر كان رافضا لزعامة **كريم**، واتفق معه على قطع الطريق أمام كريم نهائيا، لأنه لم يكن من الممكن لأي من الباءات الثلاث أن يصبح رئيسا، فقد كان كل واحد منهم يسعى إلى منع الآخر من الوصول إلى مبتغاه[1]، ولحسم الموقف شكل المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء(**دحلب سعد**، و و**عمر بوداود**، و**محمدي السعيد**)، كلفت بمعاينة أعضاء المجلس لتقديم اقتراحات لتشكيل حكومة، وبعد ذلك تم التوصل إلى تسوية تمثلت في حمل **بن خدة** الى الرئاسة بعد استبعاد **فرحات عباس** و**كريم**، الأول بسبب معارضة جميع الأعضاء تقريبا و والثاني بفعل المعارضة الشديدة خاصة **بوصوف، وبن طوبال، وهيئة الأركان**[2].

فور الإعلان عن هذه التشكيلة داخل المجلس، عبرت هيئة الأركان عن استنكارها وغادرت الاجتماع وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية بالحدود أنها لا تعترف بمقررات الدورة،لأنها كانت تطمح إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل **العقيد بومدين** نوابه مكانة متفوقة فيها وتمكنها من ضمان التحكم في القوات المسلحة بكاملها، الداخلية والخارجية[3].

رغم التغيرات التي أحدثت في الحكومة والتي كانت انتهاج نفس السياسة بوجوه جديدة لا غير لذا ظلت الأزمة عالقة، وبخروج القيادة من الاجتماع انفتح صراع جديد بين **هيئة الأركان** و**الحكومة المؤقتة:** فما هي الإجراءات التي سيتخذها **بن خدة** إزاء هذا الوضع المتأزم؟.

أدركت الحكومة المؤقتة الجديدة[4] أنها غير قادرة أن تفرض نفسها أمام قيادة الأركان، فغيرت من طريقتها، إذ في 27سبتمبر 1961م أمرت كل الولايات أن توقف كل الاتصالات مع قيادة الأركان بعد أن عمل على استمالة قادتها **محند ولحاج** و**الطاهر الزبيري** إلى عقداء بعدما كانوا مجرد قادة ولايات مؤقتين فقط، فأشعل **بن خدة** بتصرفه **هذا فتيل الصراع بين جيش الحدود وولايات الداخل الذي نشب في أزمة صيف.**

[1] عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص243.

[2] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص71

[3] المرجع نفسه، ص 73

[4] انظر الملحق رقم:06، ص 111

كما اتهم رئيس الحكومة القيادة أنّها مسؤولة عن الانسداد وأنّها رافضة للسلم[1]، وفي الوقت نفسه حاول **بن خدة** تكسير وحدة الضّباط، فنصب قيادة جديدة وعلى رأسها النقيب **موسى بن أحمد** الذي حاول جمع توقيعات لدى بعض الضباط لتأييد الحكومة المؤقتة لكنه فشل في مسعاه، حيث رفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن **بومدين** كان قد خطط لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له، فوقّع هؤلاء الضّباط على وثيقة تطالب **بومدين** على رأس **قيادة الأركان العامة للجيش**، فأعطى ذلك **لبومدين** ذريعة للاستقلال عن **الحكومة المؤقتة** لأنه استلم القيادة من العسكريين وليس من سياسي الحكومة المؤقتة، فأصبح بذلك مسؤولا أمام الضّباط وليس أمام **الحكومة المؤقتة**، فحول بذلك **جيش الحدود** إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها كما أصبح أيضا للجيش كلمته في نصرة طرف على الأخر[2].

ويمكننا القول أنّ أسباب الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة كانت مجرد ذرائع في غالبية الأحوال أكثر منها أسباب حقيقية لأن جوهر الخلاف أو الصّراع هو القيادة و هذا ما أكده **كافي** عندما قال أن **الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان** حول السّلطة والمسؤولية على الولايات كان من أجل السلطة وليس مساعدتها ومؤازرتها في الكفاح[3]، هذا الخلاف القائم استمر وتطور إلى الاستقلال وتسبب في **أزمة صيف 1962**التي تحولت إلي صراع مرير.

المبحث الثاني: المفاوضات مع فرنسا ووقف إطلاق النار

إن المعركة حول بساط المفاوضات لا تقل خطورة عن الحرب المسلّحة فهي لها قواعدها وأهدافها وإستراتيجيتها وتكتيكها، ويمكن للعدو أن يستعملها لضرب الوحدة، وتحطيم المعنويات، وإضعاف الثورة، وهذا ما يتطلب الفطنة والحرص على التمسك بالمبادئ التفاوضية، والجدير بالذكر أن فرنسا في بداية الثورة رفضت فكرة التفاوض رفضا مطلقا، لكنها تراجعت عن موقفها المتصلب من جراء تزايد عنفوان الثورة وتلاحم الشعب مع

[1] حربي محمد، المصدر السابق، ص504

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 47

[3] علي كافي، المصدر السابق، 260.

الجبهة، فرضخت في الأخير إلى مبدأ التفاوض لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وإذا كانت محادثات ايفيان المحطة الأخيرة للمفاوضات فلقد سبقتها عدة محطات تفاوضية نحاول التطرق إلى أهمها، ونعرج في نفس الوقت على تضارب وتعارض المواقف بين الوفد الجزائري من جهة والوفد المفاوض الفرنسي من جهة أخرى، وكذلك نحاول معرفة العلاقة بين **هيئة الأركان** مع **الحكومة المؤقتة الجزائرية** في فترة التفاوض.

المطلب الأول: أهم المحطات التفاوضية العلنية الرسمية مع فرنسا:

الفرع الاول: مفاوضات مولان 25 – 29جوان 1960:

أمام فشل مخططات **ديغول** العسكرية، والإغرائية اضطر إلى الرجوع إلى مبدأ حق تقرير المصير والاقتناع بفكرة التفاوض في الخطاب الذي وجهه في 14 جوان 1960 حيث صرح بما يلي: "**إني ألتفت مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة...إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن**" وهو ما مهد الطريق لمحادثات مولان في جوان1960[1]التي تعتبر أول لقاء تفاوضي رسمي منذ اندلاع الثورة التحريرية حيث جرى هذا اللقاء في مولان ما بين 25 – 29جوان 1960، حيث أرسلت الجبهة وفدا يتكون من احمد **بومنجل** و **محمد الصديق بن يحي**، لكن الحكومة الفرنسية عاملت الوفد الجزائري على أساس أنهم متمردين و عزلتهم عن الاتصالات و الزيارات[2].

في الوقت الذي قام الجنرال ديغول بتعزيز قواته في الجزائر حيث بلغت 500ألف جندي إلى جانب الشرطة و الدرك مما أدى إلى توقف الاتصالات لمدة ثمانية أشهر حمل فيها ديغول الحكومة المؤقتة فشل المفاوضات في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية أصلا متخوفة من تمرد الجيش و المعمرين في الجزائر[3].

بعد فشل هذا اللقاء واصل الجنرال ديغول في مشاريعه العسكرية و الاقتصادية و السّياسية بهدف خنق الثورة فقام يوم 9 ديسمبر 1960 بزيارة إلى الجزائر داعيا إلى مشروعه الاستعماري فكان رد فعل الشعب

[1] سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010،ص191

[2] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات افيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 19

[3] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 522

الجزائري الخروج في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الذي أكد فيها على تمسكه باستقلال الجزائر و الوحدة الترابية بالإضافة إلى تأييدهم لجبهة التحرير الوطني و **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.**

الفرع الثاني: لقاء لوسارن20 فيفري 1961: بعد مرور شهرين عن أحداث 11 ديسمبر 1960التقى الوفد الجزائري الذي كان يمثله **الطيب بولحروف** و**أحمد بومنجل،** بالوفد الفرنسي بواسطة **جورج بومبيدو** في مدينة لوسارن السويسرية يوم 20 فيفري 1961 و في هذا الإطار كانت الحكومة الفرنسية تريد النقاش مع الجبهة و مع القوى السّياسية الأخرى أيضا، و بطبيعة الحال كانت التصورات التي قدمها الوفد الفرنسي[1] كلها متناقضة مع تصور الحكومة الجزائرية التي كانت متمسكة بمبادئها و رفضت فكرة المائدة المستديرة حيث أصرت على أن تكون المتحدث الوحيد مع الجانب الفرنسي[2].

و رغم وصول المفاوضات إلى طريق مسدود إلاّ أنباب التفاوض لم يغلق نهائيا بل ظلت الاتصالات السّرية متواصلة حيث أعلن الطرفين على استئناف المفوضات يوم7 افريل 1961 مما أثار مخاوف المستوطنين و العسكريين الفرنسيين في الجزائر مما دفع بعدد من العسكريين في حركة انقلاب يوم 22افريل1961عرفت بتمرد الجنرالات'هنا شعر ديغول بالخطر على شخصه و سياسته فقرر الإسراع في حل المسألة الجزائرية التي أضحت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد بتمزيق فرنسا وتدخلها في حرب أهلية وهكذا تخلى في النهاية عن إشراك الحركة المصالية او أي تيار أخر في التفاوض[3].

---

[1] كانت تطالب ب:

–الحكم الذاتي–فصل الصحراء عن الشمال– تجزئة الجزائر عرقيا طاولة مستديرة.–الهدنة.

أما موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد كانت مطالبها تتمحور حول:

–السيادة الكاملة – وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء –وحدة الشعب الجزائري "هناك شعب واحد لا شعبان" ، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية – جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري– و قف إطلاق النار .مراد بوعباش، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات ايفيان انموذجا**، المدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة (الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد: 34–جوان 2018، ص 230

[2] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 360

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص23–24

الفرع الثالث: مفاوضات ايفيان الأولى 20ماي 1961 :

أجريت مفاوضات ايفيان الأولى على الحدود الفرنسية السويسرية يوم 20 ماي 1961، فوفد **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** كان برئاسة **كريم بلقاسم**، ومعه **سعد دحلب، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، احمد فرانسيس**، و **أحمد بومنجل**، والرائدين **احمد قايد**، و**علي منجلي**، و**رضا مالك** المتحدث الرسمي باسم الوفد، و كان الوفد الفرنسي تحت رئاسة **لويس جوكس** وزير الشؤون الخارجية الفرنسي[1] التقى الوفدان للحديث عن كل شيء دون شروط مسبقة و من دون جدول أعمال محدد، لكن المواضيع المطروحة للنقاش كانت معروفة لدى الوفدين وسبق الحديث عنها، و هي المواضيع التي هيمنت على المفاوضات منذ بدايتها، وبقيت مواقف الطرفين دون تغيير[2].

ويقول بن يوسف بن خدة: " **ومن جهتنا فإن المعارك لم تتوقف وكنا على حذر من الاستعمار في هذا الظرف إذ لولا هذا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية أبدا المفاوضات معنا**"[3]، وأمام تصلب كل طرف لموقفه تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت، وبتاريخ 13 جوان 1961 توقفت على اثر مبادرة فرنسية إلا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما.

وقد كان لأعضاء هيئة الأركان نصيب في هذه المفاوضات حيث كانت ممثلة باثنين من أعضائها، وأرادت من وراء هذه المشاركة الاعتراف بسلطتها على الولايات، لأنها أرادت توسيع نفوذها إلى داخل الجزائر[4] وقبل الشروع في المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية اشتد الصراع مرة أخرى بين وزير الخارجية **كريم** والعقيد **الهواري بومدين**، حول مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ولم يكن بومدين يثق في مفاوضي **الحكومة**

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ، ص 24

[2] و تتمثل في:

1 –مجال المفاوضات و مستقبل العلاقات بين البلدي2 – ضمانات تقرير المصير3 –مشكلة الأوروبيين في الجزائر4 –مشكلة الصحراء قراءة في المفاوضات ص 231

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 24

[4] RédaMalek, **l'Algérie a Evian: histoire négociationssecrètes (1956 1962),** éddahleb,Algérie, 1993, p122

المؤقتة وبالأخص كريم المناهض لطروحاته الاشتراكية، ولهذا فرض **بومدين** كل من **علي منجلي** و**القايد أحمد** ضمن الوفد [1].

الفرع الرابع: مفاوضات "لوقران" 20جويلية1961م

كانت فترة هذه المفاوضات ضيقة حيث أجريت في 20 جويلية1961م ولكن سرعان ما قطعت يوم 28 جويلية 1961م، على إثر الخلاف المستمر حول مشكلات الأقلية الأوروبية والصحراء، وكان ممثلي **الحكومة المؤقتة** أقل ما يكونوا استعدادا للمصالحة بمقدار ما كانت انتقادات **هيئة الأركان العامة** وجيش التحرير تزداد عنفا، فكانت تطالب بحزم مواجهة المفوضين الفرنسيين[2].

ونظرا لهذه الأوضاع قررت **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر، وبالفعل فقد عقد المجلس الوطني دورته الرابعة من 09إلى 27أوت 1961م بطرابلس الليبية[3]، وعندما افتتح المجلس أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما: **الأزمة القيادة بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان من جهة، ومسألة استئناف المفاوضات من جهة أخرى**[4].

تدخلت **هيئة الأركان العامة** في بداية الاجتماع، وكان تدخلها عبارة عن هجوم على **الحكومة المؤقتة**، حتى ان قائد الأركان ترك نائبه **منجلي** و**قايد أحمد** يقدمان تقويمهما للمفاوضات[5] وقد أعتبر هذان الأخيران أن الحكومة المؤقتة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الذي يضحي بالثورة لصالح التفاوض مع فرنسا[6].

إذ في مفاوضات إيفيان الأولى، لما اعترض الوفد الفرنسي على الوحدة الترابية للجزائر، إقترح **أحمد فرانسيس** تكليف لجنة من أجل دراسة مسألة تحديد الأراضي فاعتبر الرائد **علي منجلي** هذا الحل استسلاما، وأكد تخوفه من أن يتم قبول مفاوضات مع فرنسا بفكرة التخلي عن الصحراء[1].

---

[1] عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 1998. ص 242

[2] ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص458

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص26

[4] عباس محمد، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص359

[5] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص501

[6] حربي محمد، المصدر السابق، ص236

فرد كريم بغضب وأجاب منتقديه قائلا أنه تحلى بالصرامة أثناء المفاوضات، وقد دعمه غالبية الأعضاء في المجلس، وبالتالي لم تنجح هجمات قيادة الأركان في عزله حول هذا الموضوع، وهكذا صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات وجدد لكريم ثقته من أجل الوصول إلى الاتفاقيات المنتظرة[2].

كان **بن خدة** غير مقتنع بفكرة التفاوض والجيش في الداخل ضعيف، وينتظر الإمدادات من الخارج، لهذا اقترح تكثيف تواجد الجيش في الداخل، وكذلك دخول قيادة جبهة التحرير إلى ارض الوطن لرفع معنويات الثوار، معنى هذا هو إعتماد الجيش كورقة ضغط، وفي هذه الحالة يكون التفاوض مع العدو من باب القوة، حيث يقول:""..**كما اقترحت تواجدا مكثفا للإطارات ضمن صفوف المقاومة في الداخل من بين الذين يوجدون في الخارج، وطالبت بعودة قيادة جبهة التحرير الوطني الى الداخل بسبب تأثير الاغتراب السلبي عليها، وفي الواقع كنت لا اثق بالميول نحو التفاوضية التي بدأت بدورها تظهر، لانني كنت اعتقد ان دعم المقاومة في الداخل هو وحده الذي يدفع الى التفاوض الحقيقي**"[3].

الفرع الخامس: مفاوضات لي روس 11 -19فيفري1962

تم هذا اللقاء السّري بقرية لي روس الجبلية الفرنسية على الحدود السويسرية من **11 -19 فيفري1962 و**جمعت هذه المفاوضات كلا من نائب رئيس الحكومة المؤقتة **كريم بلقاسم، سعد دحلب، لخضر بن طوبال و محمد يزيد**[4]بثلاثة وزراء فرنسيين، هم: **لويس جوكس، جان دي بروغلي، وروبيرت بيران**، اعتبر هذا اللقاء منعرجا حاسما في العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تم الموافقة المبدئية على جميع النقاط المدرجة في جدول

[1] حربي محمد، المصدر السابق، ص236

[2] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**،المرجع السابق، ص499

[3]بن خدة ، المصدر السابق، ص ص 26-27.

[4]**محمد يزيد**:من مواليد 1923 بالبليدة انضم الى صفوف حزب الشعب الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مثل جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ سنة 1955، كان عضو في المجلس الوطني للثورة ، توفي بتاريخ 1 /11/ 2003 ينظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون ، موسوعة **اعلام الجزائر اثناء الثورة** ، منشورات المركز الوطني للدؤاسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص231

الأعمال الواردة فيه[1] وتم التطرق في هذه المحادثات السرية والتي دامت أكثر ثمانية أيام إلى عدة مسائل متعلقة بوقف إطلاق النار والضّمانات المتعلقة بتقرير المصير، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والتعاون الفرنسي الجزائري، غير أنه بقيت نقطتان أطالت في عمر المحادثات وهما قضية الصحراء والأقلية الفرنسية[2] بعدها اتجه كل وفد إلى حكومته لمناقشة ما وصلوا إليه من اتفاقات على أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات في إيفيان[3].

ثم عرضت النّقاط فيما بعد على **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** المنعقد في طرابلس بليبيا أيام 22-27فيفري 1962، و بعد دراستها تم التصويت بالإجماع على مشروع الاتفاقية، ويبدو أنه كان الجميع متفقون حول وقف إطلاق النار إلا أنهم في نفس الوقت كان كل واحد منهم ينظر إليها بقلق في ظل الوضع المؤلم الذي تعرفه البلاد، وقد حضر هذا المؤتمر 49 عضو من مجموع 71عضو و قد صوت على هذه الاتفاقية 45 عضو أما الاربع أصوات الباقية رفضت التصويت عليها و هم ضباط قيادة الأركان العامة :**هواري بومدين** و **قائد أحمد** و **علي منجلي** و قائد الولاية الخامسة و هو الرائد **مختار**.

وقد تميزت هذه المناقشة بتوتر و قلق شديدين، أما الأعضاء الغائبون فهم 22عضو بسبب صعوبة الاتصال بين الخارج و الداخل من قادة الولايات، و خلالها تم إبراز مواطن الضعف فيها و تعرض هذا الاجتماع لكل نقاط الاتفاقية و هنا تأكد **القطيعة النهائية** بين **قيادة الأركان** و **الحكومة المؤقتة** الذين رفضوا الانصياع لأوامرها، ووافق المجلس الوطني والمعتقلين الخمسة بعد تصويتهم بالوكالة على نص الاتفاقيات، باستثناء أعضاء

[1] جمعت هذه المفاوضات كلا من نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم، سعد دحلب، لخضر بن طوبال ومحمد يزيد بثلاثة وزراء فرنسيين، هم: لويس جوكس، جان دي بروغلي، وروبيرت بيران.

[2] مختار سالمي ، **إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ تخصص : التاريخ الحديث والمعاصر، جامعـــة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المسيلة، 2019، ص 199

[3] فاطمة بوراس ، رحال مروة، **الاتصالات الجزائرية الفرنسية "المفاوضات" 1956-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ عام ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ ، قالمة، 2018 ، ص 51-52

هيئة الأركان العامة التي اتخذت موقفًا سلبًيا منها[1] وبهذا يكون المجلس قد وافق على توقيف القتال وإمضاء الاتفاقيات[2].

الفرع السادس: مفاوضات ايفيان7 – 18مارس 1962.

بناء على النتائج الإيجابية لاجتماع طرابلس، تم أخذ ميعاد رسمي بسويسرا، وجرت آخر المفاوضات بصفة رسمية ما بين **7**و **18**مارس **1962**بمدينة ايفيان السويسرية بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي[3] وبكل جدية تم مناقشة المسائل لتطبيقها على أرض الواقع وتوجت بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان وفي 18 مارس 1962وعلى الساعة السادسة مساء توصل الرئيسان **جوكس** و**كريم بلقاسم** إلى توقيع اتفاقيات إيفيان، ودخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم **19**مارس **1962**على الساعة **12**ظهرا[4]. ووجه رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة في تصريح له على أمواج إذاعة تونس بوقف إطلاق النار يوم 19مارس على الساعة الثانية عشرة، وأعطى الجنرال الفرنسي**شارل ألارت** Charles Aillere" tأمرا لكل القوات المسلحة بالجزائر بتوقيف القتال وهو ما جاء في جريدة ليبراسيونLibération" " الفرنسية في عددها الصادر يوم 19مارس 1962تحت عنوان:

.Cessez- Le- Feu ! l'accord entre en vigueur aujourd'hui à midi[5]

يمكن تلخيص مضمون اتفاقيات ايفيانو حصرها في النقاط التالية[6]:

- وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962
- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.

---

[1] مختار سالمي ، المرجع السابق، 200

[2] بوراس فاطمة ، رحال مروة، المرجع السابق، ص 52

[3] مثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، محمد بن يحي، محمد يزيد، الطيب بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفاوي والرائد مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني وتكون الوفد الفرنسي من جياندوبرو قلي، كلود شاي، لويس جوكس، روبار برنر، برنار تيريكو، فانستان لبوري، العقيد ستيفن دي بازيس، فيليب تيبووبليزان.

[4] مراد بوعباش، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات ايفيانانموذجا**، مجلة الباحث في العلوم الانسيانية والاجتماعية، العدد 34 جوان 2018 المدرسة العليا للأساتذة .بوزريعة ، الجزائر، ص 226.

[5] –Le Journal Libération:N° 5457, Lundi 19 Mars 1962

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 539

- موافقة الجانب الجزائري على تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15سنة و كذلك مطارات عنابة و بوفاريك و بشار و رقان لمدة 05سنوات.
- حق المستوطنين الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وضمان أملاكهم وأموالهم.
- التعاون بين الجزائر وفرنسا وفي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تحديد الفترة الانتقالية ب 04أشهر، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاءو إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية، وتكون صيغة الاستفتاء "نعم" أو "لا" للاستقلال و التعاون.
- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20يوم من اتفاقية وقف إطلاق النار.
- تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة بامتيازات استغلال المناجم و المحروقات و حرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطاتها.

المطلب الثاني: تحليل أهم بنود اتفاقية افيان الثانية

صحيح ان اتفاقيات ايفيان المبرمة في 18 مارس 1962 قد أقرت الاعتراف بالسّيادة الوطنية للجزائر ووحدة ترابها، كما قدمت ضمانات عن وقف إطلاق النار، وبالتالي تخليص الشعب الجزائري من ويلات الحرب، والجرائم الاستعمارية المرتكبة في حقه، إلا أن هذه الاتفاقيات قد نصت في مقابل الاستقلال على عدة بنود سلبية اهمها:

- التعاون بين الجزائر وفرنسا كما يبدو من اتفاقيات ايفيان يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي ويمنح ضمانات محدودة ومكانا ممتازا للفرنسيين المستوطنين في الجزائر.
- استفادة الشركات الفرنسية من البترول وأولوية التنقيب كانت بمثابة نقطة سلبية، وباعتبار أنه كان للبعد البترولي أهمية القصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد بعد الاستقلال[1].

[1] نازلي معوض أحمد، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول**، الهيئة المصرية العامة للكتابة،1978، ص 42

- إذا حاولنا مناقشة قضية التعاون الثقافي نجد أن فرنسا نجحت في الإبقاءعلى اللغة الفرنسية وهذا يعتبر من النتائج السلبية على المدى البعيد لاتفاقية إيفيان حيث نجدها في جميع الأطوار التعليمية
- كذلك الجانب العسكري لم يخلو من نقاط سوداء فالسماح لفرنسا باستخدام المنطقة الجوية والمطارات لطائراتها ، وكذلك تأجير قاعدة المرسى الكبير يقلص من سلطة الدولة المستقلة على إقليمها، ويهدد أمنها القومي، حتى وان سلمنا بفكرة أن التطهير العسكري التام لجنود الاستعمار لم يأتي بين عشية وضحاها.

وبهذا نجد أن الجانب الجزائري قدم تنازلات كبيرة خدمت الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى كما أن فرنسا حاولت استغلال مختلف البنود المطروحة قدر الإمكان بما يخدم مصالحها ربما هذه النقاط السوداء التي تضمنتها البنود هي التي أبرزت اختلاف وتباين في ردود الأفعال حول الاتفاقية بين مؤيد ومعارض خاصة في الجانب الجزائري وهذا ما سوف نراه في العنصر الموالي:

المطلب الثالث: ردود الفعل حول اتفاقية إيفيان..بين مؤيد ومعارض

في أفريل 1962 وجه الجنرال **ديغول** خطابا إلى شعبه يدعوه إلى القيام باستفتاء وهذا كي يسهم في هذا الحديث فكان الاستفتاء في08 أفريل حيث كانت النسبة إيجابية فقد أجاب 17مليون فرنسي بنعم أي بنسبة 91% من الأصوات كانت مؤيدة لاستقلال الجزائر، أما الاستفتاء في الجزائر فقد حدد في شهر جويلية ويتضمن صيغة سؤال الاستفتاء: "**هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا وفق الشروط المحددة في 19 مارس 1962**" قد أجاب الجزائريون بنسبة 99% كلمة "نعم"، وفي 3 جويلية اعترف **ديغول** إلى اللجنة التنفيذية المؤقتة أن فرنسا تعترف رسميا بالاستقلال[1].

الفرع الاول: موقف القادة المسجونين الخمس:

لقد كسبت **الحكومة المؤقتة** القادة المسجونين الخمس إلى صفها وهذا بفضل تكثيف الاتصالات معهم بسجن أولنوي بفرنسا بموافقة الوفد الفرنسي لكونهم أصحاب الشرعية التاريخية ووزراء في الحكومة؛ حيث كانوا

[1] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص549

على علم بما يدور في الساحة السياسية التفاوضية، وحتى بالصراع الدائر بين **هيئة الأركان** و**الحكومة المؤقتة**، حيث وجهوا رسالة إلى **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** بواسطة رئيس الحكومة المؤقتة أبدوا فيها موافقتهم في العبارة التالية: " **نحن الموقّعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا**"[1].

الفرع الثاني: موقف هيئة الأركان العامة:

واتخذ الصّراع من أجل السلطة غطاء أيديولوجيا يتمثل في مزايدات سياسوية، وبدا ذلك بانتقاد **بومدين** اللاذع لاتفاقيات إيفيان في مؤتمر **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** الذي انعقد فيطرابلس في فبراير 1962 للمصادقة على الاتفاقيات قبل التوقيع عليها، فقد اعتبرت **مجموعة بومدين** الاتفاقيات بأنها بيع للجزائر وتمهيدا للاستعمار الجديد، وانتقل **علي منجلي** إلى الحدود لتحريض الجيش ضد **الحكومة المؤقتة** التي قال عنها أنها لم تعرف كيف تدافع عن المصالح الحيوية للجزائر، لكن هل فعلا كان بومدين ضد اتفاقيات إفيان؟

لا يمكن أن يكون ذلك هو الموقف الحقيقي **لبومدين** وهو العارف بأنها حققت أهم شيء وهو الاعتراف الفرنسي بالسّيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني، وما كان يخشاه **بومدين** و جماعته هي الانعكاسات السّلبية لاتفاقيات ايفيان على مخططه للوصول إلى السّلطة، لأن النّجاح الدبلوماسي للحكومة المؤقتة سيمدها برفقة الباءات الثلاث الذين يختفون وراءها بدعم شعبي. ولهذا فعلى مجموعة وجدة العمل على تحطيم وتشويه هذه الانتصارات السياسية التي حققتها الحكومة المؤقتة باي ثمن كان.

امتنعت **هيئة الأركان العامة** عن التصويت حول اتفاقية إيفيان بالتالي أصبح موقفها واضحا هو الرفض، ووجه **بومدين** ونائبيه انتقادات لاذعة للوفد المفاوض، واتضحت سخريتهم في عبارة "**أن الفرنسيون لعبوا بكم**"، واتهموا أعضاء الحكومة الموقعين على تلك القرارات بالسلبيين والمتخاذلين وغير الوطنيين[2]. كما اعتبروا بنود

[1] مختار سالمي ، المرجع السابق، 204

[2] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص144.

اتفاقية إيفيان كتعدي على مكاسب سبع سنوات من الكفاح مثل التنازل لصالح فرنسا على قواعد عسكرية في المرسى الكبير و أعطت الحق للشركات الفرنسية باستغلال ثروات البلاد. و شروط التعاون مع المحتل السّابق ووضعية الأقلية الأوروبية والشروط الممنوحة لها[1]. وبهذا فهي تبقي على النفوذ الاقتصادي، الثقافي والسياسي بواسطة الضمانات والامتيازات الممنوحة للفرنسيين مما تخول لهم السيطرة على كل شيء في الجزائر. وبالتالي فهم يعتبرون بنودها بمثابة التمهيد لاستعمار مقنع و أنها ربطت مصير الجزائر بفرنسا لأجل غير معلوم.

الفرع الثالث: رد فعل الجانب الفرنسي:

كان رد فعل المستوطنين أنهم رفضوا هذه الاتفاقيات وكان ردهم عنيفا، حيث انقسم المستوطنين إلى قسمين: مستوطنين متطرفون والضباط السّاخطون على الاتفاق وسياسة ديغول حيث قاموا بسلسة من الأعمال الإرهابية وهذا قصد إفشال هذه الاتفاقيات وجر جيش التحرير الوطني الى ميدان القتال من بينها منظمة الجيش السريOAS بزعامة الجنرال **سالان** وبعد استمرار منظمة الجيش السري في أعمالها الإرهابية حيث ركزت عملياتها الإرهابية والتفجيرية في كبرى المدن كوهران والعاصمة، عنابة[2].

الفرع الرابع: موقف الحكومة:

ترى بأن الاتفاقية نصر عظيم للثورة الجزائرية حيث أنها خلصت البلاد من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية التي دامت 123سنة، و بأنها خطوة ايجابية نحو الاستقلال التام، فهي لا تخلو من عناصر إيجابية بل أساسية تجعلها جديرة بالقبول والتصويت عليها من قبل غالبية الأعضاء ما دامت تعترف باستقلال الجزائر وكامل أراضيها بما فيها الصحراء.وفعلا بدأت الجزائر بمجرد استعادة استقلالها في التخلص من بعض البنود السلبية للاتفاقية لتستكمل استقلالها السياسي و الاقتصادي و الثقافي[3].

---

[1] الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة ،1929-1979**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص172

[2] كريم منقوش، **جرائم المنظمة السرية(OAS) في الجزائر** المصادر، ع 9 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، ،2004ص263

[3] مراد بوعباش، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان انموذجا**، االمدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 34/جوان 2018، ص 235

المبحث الثالث: تجسيد التحالف بين هيئة الأركان و بن بلة.

خططت هيئة الأركان بقيادة **هواري بومدين** لكيفية الوصول إلى السّلطة بمجرد استرجاع السّيادة الوطنية، وفي صراعها مع الحكومة المؤقتة، لم تكن هيئة الأركان قادرة سنة 1962، على استلام السلطة حتى وان كانت تملك القوة المادية الضّرورية للدخول إلى العاصمة وذلك بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، لهذا وجب عليها البحث عن تغطية سياسية ولو لفترة قصيرة، تضفي على نظامها شيئا من المشروعية والتمثيلية في الداخل وتسهل عمليات الاعتراف الدولي بها، فلا بومدين و لا مساعديه –وخاصة **قايد احمد**[1]– كانوا من قدماء المنظمة الخاصة مثل **الباءات الثلاث** ولا من التاريخيين الذين حضروا ليلة الفاتح نوفمبر، وبالتالي استيلاء **بومدين** على السلطة مباشرة قد يؤدي إلى معارضة شعبية لان ذلك يعتبر عملية انقلابية على شرعية الثورة، لهذا السّبب قررت **هيئة الأركان** أن تبحث لنفسها عن حلفاء و سياسيين تتوفر فيهم شروط هذه الشرعية، لمواجهة خصومها في **الحكومة المؤقتة** وحلفائها من بعض **قادة الولايات** .

المطلب الاول: جهود بومدين في استقطاب شخصية بن بلة الثورية

الجدير بالذكر أن اهتمام هيئة الأركان بالزعماء الخمسة كان منذ 15 جويلية 1961 من خلال مذكرة الاستقالة المطولة حيث حاول **بومدين** الإحتكام إليهم في خلافه مع الحكومة المؤقتة حيث تقول " **:إن بصيص الأمل والثقة يبقى متجها نحو القادة المسجونين الذين يملكون حق التدخل في تلك المعضلة الدقيقة والشاقة..**[2]

بدأ **بومدين** في البداية يفكر في التقرب من **بوضياف** و استقطابه لكن مرسوله عبد **العزيز بوتفليقة**[3] الذي قام بالدور الأساسي في عقد التحالف، أقنع **بومدين** بالعدول عن رأيه لصالح **بن بلة** وهذا بعد الزيارات التي قام

---

[1] تعرف قايد أحمد على بومدين في قيادة الولاية الخامسة وتميز مثلنظيره منجلي بعدائه لكريم و "خرجاته" الكلامية الخشنة ضده وضد الحكومة[1] انظر: صالح بلحاج، ازمات جبهة التحرير.. المرجع السابق، ص 86

[2] محمد عباس، **اغتيال..حلم، احاديث مع بوضياف**، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 73

[3] **عبد العزيز بوتفليقة:** قيادي ف جيش الحدود والجبهة الجنوبية ، ولد سنة 1935 بمدينة وجدة من ابويين جزائريين ، وعمل ضابطا في الولاية الخامسة مكلفا بالنشاط السياسي، في بداية 1960 فتح جبهة جنوبية في اقصى الصحراء ، وبعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي ، ووزيرا للشباب والرياضة، في سنة 1963 تولى وزارة الخارجية ، انتخب رئيسا للجزائر في عام 1999 واستقال في 4 افريل 2019، عبد الله مقلاتي، **موسوعة اعلام وابطال الثورة الجزائرية** ، ص 78.

بها إلى السّجناء الخمسة[1].فعلى اي أساس تم اختيار **بن بلة؟** الم يوافق هذا الأخير على بنود اتفاقية افيان التي انتقدتها هيئة الأركان **!؟.**

مهما كان الأمر، فإن البعض من المؤلفين وخاصة محمد حربي يعتبرون ان أن الصفقة تمت في بداية جانفي 1962 بين **قيادة الأركان وبن بلة** من أجل اتخاذ موقف موحد ضد **الحكومة المؤقتة،** والدعم المتبادل في مسيرة السلطة. وعندما قام كريم وبن طوبال بزيارة الخمسة في 3فيفري من نفس السنة، أطلعهما **خيضر** و**آيت احمد** على خلافات السجناء وعلى تفاهم **بنبلة** مع **قيادة الأركان**[2].

يبدوا ان اقتناع **بن بلة** بمشروع **بومدين** قد يعود إلى انفتاح شهيته لأخذ السلطة بالاستناد على قوة جيش الحدود الذي بقي القوة المنظمة الوحيدة المتبقية بعدما أنهكت الحرب الاستعمارية كل الهياكل والتنظيمات العسكرية في الولايات العسكرية الست في الداخل[3]، وبالتالي نفى محمد حربي أن تكون مسألة السلطة هي التي قررت تحالف بن **بلة** مع **قيادة الأركان،** لان الاتفاق تم بين الطرفين حول كيفية معالجة الأزمة عن طريق تبني برنامج و تأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن **الحكومة المؤقتة** حيث وافقعلى كيفية حل الأزمة إلى جانب **بن بلة** كل من **خيضر،** و**بيطاط** في حين رفض كل من **بوضياف** و**ايت احمد** معتبرين الأمر تدخلا من طرف العسكريين [4].

المطلب الثاني:إطلاق سراح السّجناء الخمس وانقسامهم على أطراف النزاع

وبعد بداية تطبيق اتفاقيات أيفيان يوم 19 مارس 1962 أطلقسراح السّجناء الخمس، فأخذت الحرب الإيديولوجية بين الأطراف المتسابقة على السلطة أبعادا وأشكالا أخرى، فعندما نزل **بن بلة** بمطار تونس صرح بشكل غريب و استفزازي قائلا: " **نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب**"، فأثار بذلك النعرة العرقية والجهوية في منطقة القبائل بعد ما كانت هذه النعرة غائبة تماما في المنطقة.وكان هدف بن بلة من خلال هذه الكلمات

[1] بلحاج صالح، المرجع السابق، ص 86

[2] نفسه، ص 86

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 54

[4] محمد حربي ، المصدر السابق، ص 269.

الاستفزازية هو إبعاده **كريم** عن المناطق الأخرى من البلاد وحصرهم في منطقة القبائل كما هي محاولة منه لكسب دعم أكبر من **عبد الناصر** رغم أن القاهرة وإعلامها هي التي صنعت منه زعيما للثورة الجزائرية طيلة سبع سنوات ونصف[1].

لذلك نجد **هيئة الأركان** تخص **بن بلة** باستقبال حار عند دعوتها له ولبقية زملائه المساجين زيارة **جيش الحدود** بوجدة[2]حيث نزل الخمسة ضيوفا على **قيادة الأركان** الشعبية في وجدة يوم 25مارس 1962، فأثناء تنظيم حفل الاستقبال قام النقيب **بوتفليقة** والنقيب **أحمد مدغري**[3] بإعطاء الأوامر من أجل الهتاف باسم **بن بلة** وحده، هذا الأخير الذي ألقي خطابا بهذه المناسبة جدد انتقاده للحكومة المؤقتة ولاتفاقيات إفيان، وهو ما أثر استياء **بوضياف** و**آيت أحمد** لأنهما كانا متمسكين بمبدأ التضامن الحكومي وحريصين على عدم تأجيج الصراع [4]

هذه الزيارة التي قام بها الزعماء الخمسة كشفت على انقسامات عميقة بينهم لاسيما بين **آيت احمد** و**بوضياف** من ناحية، و**بن بلة** من ناحية اخرى في حين كان هذا الأخير الذي وافق قيادة الأركان في موقفها من الحكومة المؤقتة[5]و الأهم من هذا ما جاء في تصريح **بنبلة** للرئيس المصري **جمال عبد الناصر** حين أكد له عن نيته في الاعتماد على قوات الحدود للسيطرة على الداخل وإزاحة خصومه السياسيين[6].

يبدوا ان **أحمد بن بلة** نائب الحكومة المؤقتة لم يعر أي أهمية لمبدأ التضامن الحكومي وهذا ما ساهم في زيادة تأزم الوضع، حيث قام بن بلة بزيارة إلى مصر بدعوة من عبد الناصر الرئيس المصري دون علم الحكومة المؤقتة في بداية افريل1962، مما أثار غضب **بوضياف** الذي رفض مرافقته، كذلك عند وصول **بن بلة** إلى

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،المرجع السابق، ص 56

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 94

[3] **احمد مدغري** : ولد بتاريخ 23 جويلية 1934 بوهران، نشط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما كان منسق لخلية المنظمة السرية ، تقلد منصب امين قيادة الولاية الخامسة برتبة رائد، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال، توفي في 10 ديسبر 194، بوعلام بلقاسمي وآخرون، **موسوعة اعلام الجزائر اثناء الثورة**، المرجع السابق، ص 212

[4] صالح بلحاج ،**أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص 94

[5] ديلمي مسعود، **الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية، من وقف اطلاق النار الى انشاء المجلس التأسيسي مارس اكتوبر1962** ، اطروحة لنيل شهادة ماجستير، اشراف مرابط يحياوي مسعودة، معهد التاريخ، الجزائر، 1999، ص 133.

[6] فتحي الديب،المصدر السابق، ص581

تونس يوم 14 أفريل عندما قدم إليها **بوضياف وكريم** بعد يومين كان في استقبالهم جميع الوزراء الجزائريين والتونسيين ماعد **بن بلة** الذي تعمد التغيب[1].

يمكن القول أن خروج القيادات الخمسة من السجن لم يغير شيئا من الصّراع الذي كاندائر بين **هيئة الأركان** و**الحكومة المؤقتة** بل ساهم هؤلاء في تفعيل الأزمة بانقسامهم على أطراف النزاع وانهم لم يؤلفوا جبهة متجانسة موحدة لاختلافاتهم في وجهات النظر، حيث حصلت هيئة الأركان على دعم **بن بلة** و **خيضر** و**بيطاط** في حين **بوضياف** و**آيت أحمد** كانوا متمسكين بالحفاظ على مؤسسات الثورة بما فيها الحكومة إلى غاية تعيين قيادة جديدة في مؤتمر تأسيسي يعقد بعد الاستقلال .

أخذت الصراع الإيديولوجي على السلطة منحى آخر باتهام **بن بلة** و **بومدين** لخصومهم بالبرجوازية و عملاء الاستعمار الجديد واتهام الباءات باغتيال **عبان رمضان**، وقد أخذ **كريم بلقاسم** النصيب الأوفر من الاتهامات خاصة بعد توقيعه اتفاقا مع منظمة الجيش السري يقضي بإيقاف أعمالها الإجرامية في الجزائر ثم استقباله من ديغولفي باريس واتصاله بكبار الأغنياء في منطقة القبائل حيث يقول محمد بن يحي أن عند نزول **كريم** في منطقة القبائل لأول مرة بعد وقف إطلاق النار ذهب إلى عائلتي يحياوي وصالحي المعروفتين بقوتهما المالية ، وكل هذه التصرفات من **كريم** كانت كافية **لبن بلة** و**بومدين** لاتهامه بالبرجوازية والرغبة في أخذ مكان الكولون.

المبحث الرابع: الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ..الأزمة المفتوحة

إن دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من 19 مارس 1962، قد فتح مرحلة جد صعبة وحرجة في تاريخ الجزائر المستقلة، اشتدت فيها الصراعات من أجل الظفر بالحكم، وكان مؤتمر طرابلس الدليل الواضح على السّباق نحو السلطة. هذا المؤتمر الذي كان يفترض فيه وضع آليات جزائر ما بعد الاستقلال لكن ما يقال عنه انه مازال مفتوحا إلى يومنا هذا!!.

[1] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص 96

المطلب الاول: المصادقة على مشرع طرابلس ودراسة مسألة القيادة

انطلقت أشغال مؤتمر طرابلس يوم 27 ماي في ظروف أمنية جيدة وحضور جميع القيادة معالغيابات القليلة المسجلة[1] وترأس جلسات دورة الانعقاد **محمد الصديق بن يحيى** ونائباه **العقيد عليكافي**، و**عمر بوداود** رئيس فدرالية جبهة التحريرالوطني بفرنسا[2] واستمر الاجتماع حتى 7جوان[3]**1962**، والهدف العام من وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل أولا في المصادقة على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، وثانيا تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى حين تنظم مؤتمر تقييمي[4].

تم تعيين لجنة خاصة لإثراء مشروع البرنامج [5] تضم كل من **كافي، بن بلة، يزيد، بن علة، مهري، و بومنجل**" عرضت نتائج عملها في جلسة 2جوان 1962 ورغم اختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح التوجهات الاشتراكية القديمة في النّص من جهة أخرى إلا أن المصادقة كانت بالإجماع على برنامج الحمامات. وبالتالي لم يرى أعضاء المجلس أي داع لمراجعة العمل الذي قامت به اللجنة! وهذا يدل على أن الهم الوحيد للمسؤولين الجزائريين آنذاك كان الوصول للسلطة دون التفكير الجاد بوضع برنامج عمل قوي لبناء دولة جزائرية قوية.

أما بخصوص قضية القيادة فعند إثرائها امتد النقاش بين مختلف الاتجاهات حيث برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في المادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على

---

[1]تغيب عن الدورة الرائدين عز الدين وعمر اوصديق لخطورة الوضع في العاصمة بسبب اعمال منظمة OAS الارهابية الفرنسية المتطرفة ، وكذلك اعضاء مجلس الولايتين الثالثة والرابعة واعضاء مجلس الولاية الأولى : انظر علي هارون ، المصدر السابق، ص 19

[2]انظر: الملحق 07: ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس.

[3]بلعاليةميلود، **خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27ماي- 7جوان : 1962 تحديد الاسباب وقراءة إستراتيجية الاستقلال السياسي**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد 10 عدد 4 ديسمبر 2018 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص179

[4]كافي علي، المصدر السابق، ص285

[5]قدم البرنامج من طرف الزعماء التاريخيين الثلاث (بن بلة، وبيطاط، وخيضر) إلى لجنة الحمامات والمتكونة من: محمد حربي، ومصطفى الأشرف، ورضا مالك، ومحمد الصديق بن يحي، وعبد المالك تمام [5]، وحدد برنامج طرابلس المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد.ومن اهم بنود ذلك البرنامج نذكر:

– اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية ألحديثه

–تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة حزب الواحد ورفض التعددية الحزبية

–تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، .محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر "1942-1992-، ج 2**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، الجزائر، ص 267

أن " **تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني و إقامة مؤسسات نهائية**"[1]، فالرأي الأول يطالب بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب الجمعية التأسيسية وهو ما ذهب إليه **بن خدة** ومعظم وزراء الحكومة، أما الرأي الثاني بزعامة **بن بلة** وبمساندة **هيئة الأركان**، يطالب بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية[2].

أمام التضارب في الآراء تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة إلى الجلسات المسائية من يوم 3 جوان1962 دون التوصل الى أي قرار، لذلك عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات **المكتب السياسي** و تعيين أعضائه. وتضم هذه اللجنة كل من الحاج **بن علا، بوبكر، عمر بوداود**، تحت رئاسة **محمد بن يحي**، و كان عملها يقوم على جمع أصوات الأعضاء حول الاقتراحات المقدمة لتشكيلة هذا المكتب وتقديم قائمة تحضى بقبول ثلثي الناخبين [3].

اقتراح **أحمد بن بلة** لتشكيل أعضاء المكتب السياسي كل من **المساجين الخمسة** و **الحاج بن علة** و كذلك **محمدي السعيد**، بينما اقتراح كريم بلقاسم **(المساجين الخمسة، كريم، بن طوبال، بوصوف وسعد دحلب)** [4]وحسب الطاهر زبيري فإن اقتراح **بن بلة** تحصل على 33 صوت مقابل 31 صوت لصالح اقتراح **كريم**، وتم هذا في عملية سبر آراء لجنة الترشيحات[5]. وفي الواقع حتى إذا افترضنا أن عملية استطلاع نوايا التصويت قد أعطت النتائج التي ذكرها **زبيري**[6]، فإن قائمة **بن بلة** كانت بعيدة عن الأغلبية المطلوبة 46 صوتا [7] لاسيما أنها استفادت

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 57

[2] الجودي بخوش، **دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير، 1954-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، الجزائر، 2007، ص 183

[3]علي هارون ، المصدر السابق، ص 26

[4]حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 128.

[5]جمال بلفردي، **الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962،"الأطراف، المواقف، الإفرازات"**، مجلة الإحياء، المجلد :20، العدد:25 ، المركز الجامعي سي الحواس – بريكة، جوان، 2020، ص 914.

[6]**الطاهر الزبيري:** مناظل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، شارك في الاعداد لثورة اول نوفمبر ، عضو في المجلس الوطني للثورة، وقائد اركان الجيش الوطني بعد الاستقلال، 1963-1967، دبر ضد بومدين محاولة انقلابية فاشلة في ديسمبر 1967، انتقل بعدها الى المنفى. صالح بلحاج: تاريخ الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 741

[7]يتم الحصول على هذا العدد من الحاضرين في طرابلس 52 وعدد الممثلين بالوكالات : 5 من الولاية 3، و4 من الولاية 4، و 6، و1 من فدرالية فرنسا، 3 من المنطقة المستقلة للجزائر فيكون المجموع 69 صوتا ونسبة الثلثين 46 صوتا. انظر: علي هارون، المرجع السابق، ص 145.

من أصوات الولايتين الثالثة والرابعة نتيجة سوء استعمال ممثليهم اللوكالات التي أسندت إليهما، حيث صوت العقيد **السعيد إعزورن** باسم وكالة خمسة أعضاءلمجلس الولاية الثالثة و**أحمد بن الشريف** باسم وكالة أربعة أعضاء المجلس الولاية الرابعة واستخدمت هذه الأصوات لصالح **بن بلة** بطريقة مخالفة لإرادة أعضاء القياديين.

لو دققنا النظر وقمنا بدراسة تحليلية للمقترحين نجد ان اقتراح بن بلة كان إقصائي لأنصار الحكومة المؤقتة باستبعاده لشخصيات كان لها دور كبير في قيادة الثورة ك**الباءات الثلاثة** ورئيس الحكومة المؤقتة – **بن خدة**– وبالتالي شكلت استفزازا واضحا لهذه الأخيرة ، كذلك عيب على هذه القائمة أن ستة من أعضائها السبعة كانوا في السجن طيلة الحرب تقريبا **(السجناء الخمسة والحاج بن علة)** [1]، كما أن **بن بلة** باقتراحه **بوضياف** و**آيت أحمد** ضمن قائمته هو محاولة لإقصائهما بطريقة ذكية من خلال إبقائهما كأقلية ضعيفة التأثير، وقد تفطنا لذلك ورفضا الدخول في هذا المكتب، وبالتالي انسحبا الاثنين من التشكيلة التي وضعتها قائمة **بن بلة**.

يرى **بن خدة** أن كلا من **آيت احمد**، و**بوضياف** رفضا أن يكونا في هذه الهيئة زيادة على عدم حصول المكتب السّياسي على أغلبية الثلثين الواجب توفرها كما تتطلبها قوانين المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2]، وهذا ما تسبب في مغادرته لطرابلس فيما بعد[3].

أما **بوضياف محمد** الذي كان يريد أن يكون المكتب السياسي أوسع عددا وأحسن تمثيلا وأكثر كفاءة فإنه يؤكد خطورة الوضع نظرا للاختلاف بين المجموعة التي كانت في السجن بقوله: "**إننا لم نكن متفقين في السّجن، ونحن كذلك اليوم فلماذا يتم اقتراح قائمة لا يتفق أعضاؤها منذ البداية؟**" في الوقت الذي كان **آيت احمد** يصرح فيما بعد: " **إن هذا المكتب سوف يؤدي إلى دكتاتورية عسكرية**"[4].

---

[1] بن علة احد نواب بن مهيدي في بذاية الثورة بالولاية الخامسة، صديق حميم لبن بلة، القي عليه القبض 1956، وقضي الفترة الباقية من الحرب في السجن الى ان اطلق سراحه 1962.

[2] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ط1، الجزائر، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص196

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص915

[4] نفسه، 915

يقول علي هارون عن اقتراح بن بلة: "**من وجهتي، كنت أرى أنه ليس من الحكمة إزاحة ثلاث رجال كانوا هم القادة الحقيقيون للثورة ... هذا السلوك لا يعد نكرانا للجميل وحسب، بل خطأ فادح له عواقبوخيمة ... وبدا لي من الضروري إضافة كريم، ويوصوف، وبن طوبان إلى قائمة الخمسة...**" [1]

أما فيما يخص قائمة **كريم**فإنها ضمت تسعة أعضاء وقد رفضها **أحمد بن بلة** وأنصاره لأن فيها ألد خصومه في الحكومة **كريم، بوصوف، بن طوبال، دحلب**، بالإضافة إلى **بوضياف** و **آيت أحمد** فهو إن قبلها سيجد نفسه إذا معزولا داخل المكتب السياسي المقبل.

أمام هذا الوضع الصعب، تدخلت لجنة تضم إثني وعشرين شخصا[2] لإنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع، وبعد اجتماع تشاوري لهذه المجموعة، ثم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص هم **المساجين الخمسة** و**الحاج بن علة** و**كريم**، أما **بوصوف** و**بن طوبال** فقد تخليا إراديا عن عضويتهما لتسهيل هذه التسوية، لكن وشايات البعض جعلت **بنبلة** يرفض هذه التشكيلة، بعد أن أبدى موافقته المبدئية له[3].

المطلب الثاني: الصّراع داخل المؤتمر وانسحاب بن خدة

استأنفت الأشغال يوم 5جوان1962 ونشب خلاف بين **بن بلة** و**بن خدة** تم فيه إثارة قضية التصويت بالوكالات، حيث حاول **الطاهر الزبيري** تسجيل وكالات أعضاء مجلس الولاية الأولى وهم الرواد **علي ملاح، إسماعيل محفوظ** و**محمد الصالح يحياوي**، اندلعت عقب ذلك مشادات كلامية بعد تدخل **بن خدة** الذي أجاب رئيس الجلسة بأن وكالات الولاية الأولى جاءت متأخرة[4] وبالتالي فهي غير قانونية[5]، فتدخل بن بلة داعما للزبيري وبدأ بسب وشتم رئيس الحكومة، فرد عليه صالح بوبنيدر بنفس الشتائم، وتكلم بن طوبال متهما بن بلة بنشر

[1] علي هارون ، المصدر السابق ص 27

[2] هؤولاء 22 شخصا كانوا ممثليين للولايات الداخل، فيدرالية فرنسا والمغرب، وأعضاء من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني ، كافي ص 289-290

[3] علي كافي، المصدر السابق، 291

[4] جمال بلفردي، المرجع السابقص915

Ben youcef Ben khedda: **L'Algérie à L'indépendance, La crise de 1962**, P 18.

الدسائس، وانتشرت الفوضى وبدأ أعضاء هيئة الأركان العامة بتوجيه الاتهامات إلى الحكومة المؤقتة وعمت الفوضى في القاعة مما أدى رئيس الجلسة **عمر بوداود** إلى رفع الجلسة بذلك اختتمت عندها محاضر الاجتماع[1].

منذ ذلك اليوم، قرر **بن خدة** مغادرة قاعة الاجتماع في ليلة 6 و07 جوان 1962متوجها إلى تونس رفقة معظم الوزراء[2] وبذلك بقي أمر تعيين القيادة معلقا وأحدث هذا الانسحاب دون اختتام أعمال المجلس ورفع جلساته انقساما ما بين أعضائه لذا أمضت مجموعة محضر خلوا منددة بتصرف رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة ،وقد فسر **بن خدة** انسحابه، بأنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على الصّراعات العقيمة وما دام أن الاجتماع عجز عن تعيين قيادة موحدة، فإنه فضل على الإبقاء على الحكومة المؤقتة القائمة رغم ضعفها. بالإضافة إلى أن الإبقاء عليها يمكن أن يسد الطريق أمام المتطرفين الأوروبيين (OAS) لأن أي مساس بالحكومة معناه إعطاء ذريعة للمتطرفين تنقص اتفاقيات إفيان [3].

بهذا الانسحاب الذي وصفه **بن بلة** بالمناورة، استطاعت **الحكومة المؤقتة** المدعمة من الولاية الثانية والثالثة انتزاع الشرعية من القيادة الجديدة، لذلك سعى **بن بلة** أمام ضعف الولايتين الأولى السادسة وتردد الخامسة إلى تقوية حلافائه قبل الإعلان عن تشكيل المكتب السّياسي[4] وفي هذا الصدد يذكر **علي كافي** مساعي **بن بلة** لدى الرئيس المصري لتزود بالأسلحة[5]، أما عن مساعي **الحكومة المؤقتة،** فبعد رحيل معظم أعضائها من طرابلس باتجاه تونس دعا رئسيها إلي اجتماع عام لدراسة الأزمة و إيجاد حل لها بناء على اقتراحين :يتمثل الأول في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاث نواب أشخاص إلي مجلسها وهم **فرحات عباس، بومدين، والحاج بن علة،** أما الثاني فيتمثل في تأسيس مكتب سياسيي ترأسه كل من فرحات عباس، وبن خدة إلى جانب ثلاثة نواب

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 30

[2] Ben khaddabenyoucef, op, cit P 17

[3] Ibid, P 19

[4] الجودي بخوش، المرجع السابق، ص 186

[5] عليكافي، المصدر السابق، ص293-294

هم: **بن بلة، كريم** و **بوضياف**. وبعد مناقشة قصيرة حول هاذين الاقتراحين رفضا في الأخير فتفاقمت الأزمة [1]، هكذا انتهى الاجتماع الذي سمي مؤتمر طرابلس، هو آخر مؤتمر أو اجتماع للمجلس الوطني الثورة الجزائرية، حيث وصفه كافي "**بأنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وانتصار المغامرة**[2]، وقال أيضا "**اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص**[3] أما **علي هارون** وصفه **ب"الدورة غير مكتملة أو الاجتماع المعلق"**[4].

المبحث الخامس: اجتماع زمورة24-25جوان 1962 وعزل قيادة الأركان

أمام الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب الصراع بين **الحكومة المؤقتة وقياده الأركان** وخاصة بعد اجتماع طرابلس، وتدهور الموقف إلى "حافة الهاوية"، وردا على المساعي والمساومات لكل طرف، قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد بعقد اجتماع عام لكافة الولايات.

المطلب الاول: انعقاد اجتماع زمورة و تشكيل لجنة تنسيق مابين الولايات

ففي النّصف الثاني من شهر جوان1962 جرت اتصالات ولقاءات أولية من طرف **السعيد حرموشة** أحد ضباط الولاية الرابعة[5]، أدت إلى عقد اجتماع في زمورة[6]بالولاية الثالثة يوم 24-25جوان 1962 وحضره ممثلي الولايات الثانية بقيادة **صالح بوبنيد**، والثالثة بقيادة **محند أولحاج**، والرابعة بقيادة **يوسف الخطيب**، و وفيدرالية فرنسا بقيادة **عمر بوداود**، وفيدرالية تونس، والمنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة[7] بقيادة **عز الدين**[8].

---

[1] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 131.

[2] علي كافي، المصدر السابق ، ص291

[3] نفس المصدر، ص288

[4] علي هارون، **خيبة الانطلاق: فتنة صيف 1962م**، تر: عماري الصادق، آمال فلاح، مر: مصطفى ماضي،)د ط(، دار القصبة للنشر،2003 ،ص 30
Ben khaddabenyoucef, op, cit p22

[6] من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية ، فهي من الناحيةالجيوستراتيجية تمتاز بموقع حصين تحيط به جبال عالية، وغابات كثيفة، موقع محوريبالنسبة للولايات الثلاث الفاعلة في الثورة، ما وفر خاصية فريدة جعل منها منطقة عبورو اتصال و إمداد فقدمت بذلك دعما لوجيستيا حيويا للثورة وهذا ما يفسر زخم الأحداث التيشهدتها المنطقة إبان ثورة التحرير مذكرة بسكرة ص 57وهي نقطة التقاء الولايات الأولى والثانية والثالثة) تقع في القبائل الصغرى، شمال برج بوعريريج، ، أنظر: محمد تقية، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمال والمال**، دار القصبة للنشر، الجزائر ، ص588

[7] وقع بن يوسف بن خدة قرارا يخول فيه للرائد عز الدين مسؤولية الإشراف على منطقة الجزائر بعد فصلها عن الولاية الرابعة ، ويعتبره الرائد بورقعة الخطأ الجسيم الذي ارتكبته الولاية الرابعة. انظر: لخضر بورقعة ، ص 86

[8] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 76

حرصت هذه الولايات على توجيه الدعوات للولايات الأخرى المحسوبة على هيئة الأركان العامة لإعطاء هذا الاجتماع صبغة الشرعية الثورية، إلا أن هذه الولايات لم تشارك في حين غابت عن الاجتماع الولاية الأولى والسادسة التي لم ترد على الدعوات[1] والولاية الخامسة التي بقيت مترددة[2].والواقع أن هذه الولايات كانت موالية **لهيئة الأركان**[3]، وبناءا على وثائق محضر الاجتماع والتقارير المرسلة إلى **الحكومة المؤقتة** والولايات الغائبة، فان الهدف الرئيسي من عقده يكمن في تنسيق العمل بين الولايات والحد من تدخلات **هيئة الأركان**[4].

بدأت أشغال هذ االاجتماع يوم 24 جوان 1962 تناول فيها لحاضرون الحالة السّياسية التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال، ولا مفيه الحكومة المؤقتة على ضعفها وافتقارها لسلطة القرار، واعتبر **هيئة الأركان** جناحا عاص ومتمرد[5]، ورأوا أن الصّراع سيحدث فراغا سياسيا ويهدد سلامة الوحدة الوطنية، وقرر المجتمع ونتشكيل لجنة تنسيق مابين الولايات[6] لحماية الوحدة الوطنية .

عند اختتام الاجتماع حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة (الأولي، الخامسة والسادسة)، فقد سافرت بعثة مشكلة من الرائد **سي الطيب بن خروف، والعقيد حسن الخطيب**، ندد فيها المجتمعون بتجاوزات **هيئة الأركان** داخل الولايات، واعتبروا نشاطها غير قانوني باعتبارها مستقيلة منذ 1961[7]، وبهذا فقد تنافسوا على إدانة **قيادة الأركان** العامة للجيش[8]، ومن جهة أخرى عملوا على توضيح دور لجنة مابين الولايات

---

[1] بلحاج صالح، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، المرجع السابق، ص559

[2] محمد حربي، المصدر السابق، 287

[3] نوال بن عيسى، **ازمة صائفة 1962 بالجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمة، شعبة التاريخ،2014 جامعة محمد خيضر، ص57.

[4] مختار سالمي ، المرجع السابق، ص 218

[5] بلحاج صالح، **أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة ،المرجع السابق**،ص123.

[6] اتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق مابين الولايات مهمتها:

-1إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي -2 .تحديد شروط المشاركة في المؤتمر -3 .تنظيم دمج وحدات جيش التحرير المعسكر عند الحدود -4 . إدخال الأسلحة المكدسة بالخارج. انظر: Ben khaddabenyoucef, op, cit PP106-101

[7] علي هارون، المصدر السابق، ص 71

[8] حنيفي هلايلي، **أزمة صيف 1962م بالجزائر من خلال مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 128، ص2007 ، تونس، جوان 2007، ص172

في الحفاظ على وحدة الجبهة والجيش داخل البلاد لإنقاذ الثورة[1]. ورغم هذا النّداء الدّاعي إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قيادة الثورة إلا أن الولايات الغائبة لم تحرك ساكنا.

ومن جانب آخر، وجه المجتمعون نداءا **للحكومة المؤقتة** للحفاظ على الوحدة إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية، والعودة إلى الجزائر بعد إعلان الاستقلال لاستلام أدوات السيادة الوطنية[2]، فقامت اللجنة بإيفاد وفد يتكون من الرائد **سي الطيب صديقي والرائد حميمي** من الولاية الثالثة، والدكتور **السعيد حرموش** ممثل للولاية الرابعة، والرائد عز الدين ممثلا لمنطقة الجزائر الحرة، و**النقيب زرقيني، وعمر بوداود** ممثلا عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى تونس، والتقى أعضاء اللجنة الموفدة بأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "**بن خدة، وبن بلة، وخيضر، وكريم بلقاسم**" وأعلموهم بقرارات اجتماع الولايات [3]. كما طالبوا الحكومة المؤقتة أن لا تتسرع في الدخول إلى الجزائر وهيعلى ما هي عليه من تمزق[4]. وعند إطلاع أعضاء الحكومة على القرارات [5] ووافق معظم الوزراء عليها في حين كان رد خيضر وبن بلة عنيفا، حيث قدم الأول استقالته[6] والثاني رحل إلى القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك[7]، وهو سلوك يثبت إتهامها للجنة ما بين الولايات بانحيازها إلى جناح رئيس الحكومة ومناصريه [8]، اعتبروا اجتماع زمورة وقع بمبادرة من **بوضياف وكريم** مستندين في ذلك على رسالة الدعم التي أرسلها هاذين الأخيرين إلى المجتمعين[9].

---

[1] مختار سالمي ، المرجع السابق، ص 219

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص172

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص 921

[4] لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط1 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 124

[5] وصلت قرارات الاجتماع الى الحكومة المؤقتة، عن طريق ممثلين مابين الولايات وهم ، الطيب صديقي سي حميس، سعيد حرموش، الرائد عز الدين، وعمر بوداود، واستقبل هؤلاء في تونس من قبل بن خدة بن بلة، خيضر، كريم انظر : علي هارون، المصدر السابق، ص 75.

[6] استقال محمد خيضر عشية انسحاب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من مؤتمر طرابلس يوم،06/07/ 1962، وأعلنها رسميا عند اطلاعه على قرارات اجتماع زمورة يوم1962/06/27) جمال بلفردي، المرجع السابق، ص920

[7] Ben khaddabenyoucef, op, cit,p23

[8] Ibid, p21.

[9] محمد حربي، المصدر السابق، ص287

ويرى محمد عباس في كتابه شهادات تاريخيه بان المجتمعين في لقاء زمورة طالبوا إما ان تدخل **قيادة الأركان** والجبهة متفقة ومتحدة وإلا فالأحسن لها ان تبقى حينا في الخارج خشية انهيار ثقة الشعب في قيادته ولما نقل **بوداود**[1] لقاء زمورة الى**بن بلة وخيضر** كان رد هذا الأخير" اذا **فهمت جيدا فانتم قد شكلتم حكومة داخل البلاد..**" فاجاب بوداود: "لا **واحدة ولا اثنتان انتم حكومتنا لكن نطلب منكم ان تدخلوا متحدين**" فقال **خيضر:"اني اعتبر نفسي مستقيلا**[2] هكذا بادر **خيضر**بإطلاق النار على الحكومة المؤقتة وبعدها انتقل إلى المغرب[3]، ويؤكد بن خدة ان هيئة الأركان اتهمت اجتماع زمورة بأنه تواطؤ مع الاستعمار الفرنسي. وهذا ما يؤكده **بن خدة** قائلا :**«إن هيئة الأركان العامة اتهمت اجتماع زمورة بأنه تواطؤ مع الاستعمار الفرنسي**[4]**»**

المطلب الثاني: عزل هيئة الاركان العامة وتفجير الازمة

ويمكن اعتبار اجتماع زمورة النقطة الفاصلة التي أدت إلى انفجار الوضع والقطيعة، فالحكومة باركت هذا الاجتماع الذي أعطاها دفعا جديدا لاتخاذ خطوات عملية اتجاه هيئة الأركان العامة، فبعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة، قررت هذه الأخيرة يوم 30جوان بالإجماع **(بن خدة، بن طوبال، بوضياف، كريم بلقاسم، محمدي السعيد)** إقالة **هيئة الأركان العامة**[5]، وتجريد **العقيد بومدين** والرائدين **علي منجلي**[6] و**قايد أحمد** من رتبهم[7]. كما تضمنت وثيقة الإقالة كذلك إعطاء الأوامر إلى كافة الولايات والجنود والضباط بملازمة وحداتهم، وعدم الامتثال للضباط المعزولين والامتثال لتعليمات الحكومة المؤقتة، أو القيادات

[1] عين على رأس اتحادية الجبهة سنة 1957

[2] محمد عباس، **فرسان الحرية ، شهادات تاريخية**، الجزائر، دار هومة ، 2001، ص 115-116

[3] المرجع نفسه، ص116

[4] Ben khaddabeyoucef, op, cit, p22.

[5] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص173.

[6] **علي منجلي:** ولد في 7 ديسمبر بعزابة ولاية سكيدة ، انضم الى حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، انضم الى صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1955، عين عضو في قيادة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني خلال 1958، في سنة 1960، اصبح قائدا الاركان العامة للجيش التحرير وبقي في منصبه بعد الاستقلال، بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة اعلام الجزائر اثناء الثورة ، ص 285

[7] علي هارون، المصدر السابق، ص81.

التي تحت سلطتها فقط، وعدم السّماح لأي كان بممارسة الأعمال الانقسامية[1]. وتعتبر هذه القرارات النقطة التي أفاضت الكأس وفجرت الأزمة.

وحسب بن خدة فإن الأسباب التي دفعته إلى إقالة أعضاء هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كان يقوم بها أعضاء **هيئة الأركان** داخل الولايات، وتبنيهم لحملة دعائية ضد الحكومة المؤقتة، كاتهامها بمحاولة إلغاء وجود جيش الحدود وتعويضه بالقوةالمحلية،ويضيف بن خدة ..." **:أمام الأعمال التمردية المتكررة من طرف الضباط الثلاثة لهيئة الأركان، واستجابة لنداء لجنة ما بين الولايات، انتهت الحكومة إلى اتخاذ عقوبات ضدهؤلاء....**[2]" لكن القرار الذي اتخذه بن خدة في هذه الظروف لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي شي يذكر، فلا الجنود عند الحدود، ولا الولايات بالداخل امتثلوا لأوامرها. خاصة وان الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط ظلوا أوفياء لقادتهما الفعليين محافظين على انضباطهم ضمن وحدات جيش الحدود، ولم تمتثل الولايات بالداخل لأوامرها.

وفي هذا الصدد يقول لخضر بورقعة وهو أحد قادة الولاية الرابعة: "**بأن بن خدة لم يستوعب معطيات المرحلة، ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات، فعزل أعضاء هيئة الأركان في رأييه، قرار متأخر عن أوانه أنه صدر بعد نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه**"[3].

في الوقت نفسه أعلنت قيادة الأركان بأن قراره غير شرعي، وأن المجلس الوطني هو المسؤول على عزلها، أما بالنسبة للحكومة وأنصارها اعتبروا أن شرعية العزل تستند للمادة 22 من القانون الأساسي للجبهة التي تنص ان "**الحكومة المؤقتة تعين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان، ورؤساء البعثات في الخارج وتعيين في المناصب المسؤولية**" ومن ثمة المبدأ القائل: **من يعين له حق العزل قانونيا**، كان **لبن خدة** الحق في عزل قيادة الأركان، لكن سياسيا يبدوا انه لم يقدر الأمور حق قدرها لان القرار لم يكن ملائما وكان من الأفضل ألا يتخذ لان

[1] بخوش الجودي، مرجع السابق،المرجع السابق، ص190

[2] المرجع نفسه، ص190

[3] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص103

صاحبه كان عاجزا عن فرض تطبيقه، وفي ذلك إساءة اكبر إلى سمعته وسلطته[1].**وفي نهاية شهر جوان كانت الحكومة أضعف والوضع أسوء وأكثر انقساما لأنه من المستحيل أن تجتمع بكامل أعضائها واتخذت قرار عزل قيادة الأركان**[2].

وبدا القائد **هواري بومدين** مصمّما على انتزاع السّلطة التي جعلها نصب عينيه من الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاثة، بعد وثوقه في ضباط جيش الحدود وعدة و لايات إلى جانبه، زيادة على **أحمد بن بلة** الرجل السياسي صاحب الرصيد التاريخي والشعبي، وقد التقى **الطاهر الزبيري** هذا الأخير وسأله بعد تعليق الاجتماع، فكان جوابه في هذه العبارة:" **أرجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم**"[3]، وقام **بن خدة** بتكليف الرائد **موسى بن أحمد** بقيادة أركان الجيش بالنيابة، وأمر بإلقاء القبض على بومدين، هذا الأخير تمكن منا لإفلات من قبضة **بورقيبة** الموالي للحكومة الجزائرية، والتجأ **بومدين** إلى المركز الجديد للولاية الأولى عند **الطاهر الزبيري** في ثكنة بوحمامة رفقة **السعيد عبيد**، واستطاع استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفه وأمرهم بالتجمع في مدينة طاورة بسوق أهراس، ولم يتمكن الرائد **أحمد موسى** أن يفعل شيئا في مواجهة التفاف جيش الحدود بقائده **بومدين**[4]."

كما أرسلت هيئة الأركان ضباط الولاية الثانية الموالين لها إلى قسنطينة للسيطرة على الولاية والإطاحة ب**العقيد صالح بوبنيدر** أحد أشد المعارضين لها، ومن بين هؤلاء "**الرائد أحمد قايد، والهاشمي هجرس** و**الشاذلي بن جديد، ومحمد عطايلية**"، غير أنهم ألقي عليهم القبض من طرف جنود **العقيد بوبنيدر**، وبتاريخ 2 جويلية أصدرت هئية الأركان المعزولة تعليمة للضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم وأن يتهيئوا لدخول العاصمة[5]، وبهذا كانت نية الانقلاب على الحكومة موجودة قبل الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، ودخول جيش الحدود الى الداخل، وقد يفسر ذلك الى رغبة العقيد بومدين في الانتقام بعد فشل عزله من قبل

[1] صالح بلحاج ، ازمات جبهة التحرير..، المرجع السابق، ص126

[2] نوال بن عيسى، المرجع السابق، ص 59

[3] الطاهر الزبيري ، المصدر السابق، ص 280

[4] نفسه، ص 280

[5] مختار سالمي، المرجع السابق، ص 222

الحكومة المؤقتة، وهذا لكي لا يترك الفرصة مجددا لإبعاده عن قيادة المؤسسة العسكرية ويفرض وجوده لاحقا في الحكم.

و **كاستنتاج عام لهذا الفصل** تجدر الإشارة أن قرار تأسيس هيئة الأركان في جانفي 1960 قد سمح بصعود جيل عسكري قوي منافس للحكومة المؤقتة، وكان جوهر الصراع بينهما يتعلق بالسّلطة على الولايات، مضاعفة قوة جيش الحدود، تجنيد الطلبة والأطباء، المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وما صحبه من ردود فعل سلبية من قبل مجموعة بومدين وخاصة حول اتفاقية إيفيان الثانية، حيث اعتبروا ان هذه الاتفاقيات هي بيع للجزائر وتمهيدا للاستعمار الجديد! غير أن هذه المسائل التي احتد فيها الخلاف كانت في نظر الكثير من الباحثين مجرد ذرائع لبومدين أكثر منها أسباب حقيقية لأن جوهر الخلاف أو الصّراع هو القيادة او السلطة وهي فكرة تنطبق مع التفسير الذي قدمه علي كافي في هذا الشأن، وقد استمر الخلاف بين بومدين والحكومة المؤقتة إلى غاية الاستقلال وتسبب في أزمة صيف 1962التي تحولت إني صراع مرير.

وقد كان تجسيد التحالف بين هيئة الأركان و بن بلة– الذي لم يعر أي أهمية لمبدأ التضامن الحكومي– نقمة على الحكومة المؤقتة ونعمة على هيئة الأركان بقيادة بومدين الذي كان يبحث عن حلفاء و سياسيين تتوفر فيهم الشرعية التاريخية، لمواجهة خصومه في الحكومة المؤقتة وحلفائها من بعض قادة الولايات، خاصة وان برنامج بن بلة مماثل تقريبا لبرنامج قيادة الأركان، حيث كان يركز كثيرا على العروبة والإسلام.

وقد تجلت فكرة التحالفات بوضوح وتطورت بعد اجتماع طرابلس الذي انتهت أشغاله في 7 جوان 1962 بصورة غير عادية وفي أجواء مشحونة بالتوتر والمشادات الكلامية العنيفة ليكون بذلك مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية !! وهذا بسبب الاختلاف حول مسألة القيادة، وتركيبة المجلس السّياسي .

أمام تدهور الموقف إلى "حافة الهاوية" قررت بعض الولايات تنسيق العمل فيما بينها وعقدوا اجتماع زمورة بالولاية الثالثة يوم 24–25 جوان 1962، لكن لسوء الحظ **أدت** قراراته إلى انفجار الوضع عندما باركت

الحكومة المؤقتة هذا الاجتماع وقررت إقالة هيئة الأركان العامة وعزلها، وتجريد العقيد بومدين ومساعديه من رتبهم. ليكون هذا القرار المتأخر القطرة التي أفاضت الكأس وفجرت الأزمة.

المبحث الثالث:تداعيات الازمة على الجزائر المستقلة من جويلية 1962 الى 1965

المبحث الأول: تشكيل التحالفات وتأسيس المكتب السّياسي وسقوط الحكومة المؤقتة

المبحث الثاني: وصول بنبلة إلى الحكم و إرساء النّظام الاشتراكي في الجزائر.

المبحث الثالث: بروز المعارضة المسلحة بين الإخوة الأعداء.. وحدوث القطيعة السّياسة

المبحث الرابع: انقلاب 19جوان 1965م وإنهاء حكم بن بلة:

المبحث الأول: تشكيل التحالفات وتأسيس المكتب السياسي وسقوط الحكومة المؤقتة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإحاطة بالإحداث التي تزامنت مع الاستفتاء والاحتفالات الشعبية الكبيرة التي اتسمت بالشمولية عبر مختلق أنحاء الوطن، والتي عبرت عن فرحة الجزائريين الهستيرية بانتهاء عهد دموي مظلم في تاريخ الجزائر، لكن هذا الشعب الثائر لم يكن يدرك ما يدور على السّاحة السياسية من خلافات عالقة منذ انعقاد مؤتمر الصّومام، فقد اكتوى بنيران الحرب ولم يكن مستعد ان يدخل في عهد حرب اهلية جديدة .

المطلب الاول: الاحتفال الرسمي بالاستقلال وتشكل تحالفي تلمسان وتيزي وزو:

في الفاتح من شهر جويلية 1962 جرى الاستفتاء المقرر في اتفاقيات ايفيان حول استقلال الجزائر، حيث صوت الشعب الجزائري بالإجماع على الاستقلال، وكانت النتيجة الرسمية 99.59% لصالح الاستقلال، وفي اليوم الثالث أعلن عنه رئيس الهيئة التنفيذية **عبد الرحمان فارس،** ورفع العلم الجزائري لأول مرة بعد 132 سنة من الاستدمار والاستغلال[1]،وجرت احتفالات رسمية بسيدي فرج بهذا النصر يوم 5جويلية1962[2].

أثناء هذه الاحتفالات الشعبية الصّاخبة كانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة حيث دخل **بن خدة** أرض الجزائر على رأس حكومة منهكة وهشة نتيجة الصّراع الحاد على السّلطة مع **هيئة الأركان،** أعاد إلى الأذهان الصّراع السّابق بين السّياسيين والعسكريين وبين الداخل والخارج ،وجد في استقباله **محند أولحاج**[3] قائد الولاية الثالثة و**الرائد عز الدين** المشرف على الجزائر الوسطى، و**عبد الرحمان فارس** رئيس الهيئة التنفيذية، وامتنعت **لجنة التنسيق بين الولايات** عن استقبالهم تطبيقا لقرارات **اجتماع زمورة** الذي ينص على عدم الاعتراف بالحكومة إلا إذا دخلت موحدة[4]، اعتقد **بن خدة** عند نزوله مطار العاصمة أنه قادر على السيطرة على الوضع

[1] سعد دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر،** طبع وزارة المجاهدين ، 2008، ص 174

[2] مختار سالمي ، المرجع السابق، ص 222

[3] محند اولحاج: قائد الولاية الثالثة منذ 1956 ، ثم الى رتبة عقيد سنة 1960 ، ثم عضو في مجلس الامة من 1962-1965، ثم عضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير من 1964-1965 ، وعضو في مجلس الثورة.1965 الى 1967 ، توفي في 2 ديسمبر 1972،

[4] صالح بلحاج، **جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965**، بن مرابط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 174

السياسي والأمني،لانه كان يرى ان الإرادة الشعبية ستشكل حاجزا أمام الطامحين والمغامرين للسلطة أمثال **بومدين** وجماعته. وقد سعى **بن خدة** الى التقرب من ولايات الداخل واستقطابهم لمواجهة خصومه لهذا سارع إلى دخول الأراضي الوطنية قبل **هيئة الأركان**.

في الوقت نفسه استقبلت مدينة تيزي وزو بنفس الحرارة **كريم بالقاسم** و**محمد بوضياف** وبذلك تكون تحالف **جماعة تيزي وزو** المعتمدة أساسا على الولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر[1].

وشرعت **هيئة الأركان** في الدخول بداية من 5 جويلية والانتشار بغرب البلاد وشرقها، واستقرت أولى فيالقها بنواحي سوق أهراس تحت قيادة **عبد الرزاق بوحارة**. أما على الحدود المغربية فقد دخل 15 أل فشخص إلى الولاية الخامسة بعد أن كانوا مرابطين بوجدة تحت قيادة **بومدين**، وفور وصولهم أقاموا احتفالا بمدينة تلمسان هتفوا فيه بحياة **بن بلة**[2] وبذلك تم تشكيل ما يعرف **بتحالف تلمسان** الذي يضم إلى جانب **بن بلة** و**هيأة الأركان** كلا من الولاية الأولى والخامسة.

بتشكيل تحالف تلمسان، بدأت موازين القوى تتغير لغير صالح **الحكومة المؤقتة**، وقد ساهمت في ذلك مختلف التصريحات المنددة بتخاذل هذه الأخيرة نذكر على سبيل المثال، تصريح **محمد خيضر** من المغرب، القائل بأن **بن خدة** طلب من الحكومة الفرنسية منع دخول قوات جيش التحرير المتواجدة عند الحدود التونسية والمغربية [3] وكذلك الرسالة التي بعث بها **بن خدة** أيضا إلى رئيس الحكومة الليبية **محمد عثمان الصيد** يطالبه بتسليم الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية، ولكن هذا الأخير رفض تلبية هذا الطلب[4] وقد يكون رفض رئيس الحكومة الليبية هو خوفه من نشوب حرب أهلية في الجزائر، وانتقال بؤر التوتر الى حدود بلاده، كما ان البعض يرجع موقف الرئيس الليبي الى ووفاءه بالوعد المقدم لبن بلة بعدم تسليم الأسلحة حتى يتم حل الخلاف بين الطرفين.

---

[1] بلحاج صالح، **جذور السلطة في الجزائر**...، ص 131.

[2] مطمر محمد العيد، **هواري بومدين رجل القياة الجماعية، الجزائر**،ة دار الهدى للنشر والتوزيع، 2003 ، ص47

[3] نوة نوي، المرجع السابق، ص 80

[4] خالد بن قفة، **المؤسسة الجزائرية والشرعية**، مؤسسة الشروق، الجزائر 2000، ص 255

أمام هذا الوضع المتأزم سعت **لجنة ما بين الولايات** للتوفيق بين الطرفين في مدينة الأصنام بتاريخ 7 جويلية 1962 حيث اجتمعت الولايات الثانية والثالثة والرابعة وغابت الولايات الأخرى، وأرسلوا تقريرا إلى الحكومة المؤقتة وكذلك **لبن بلة** "، حيث أكدوا فيه على حيادية اللّجنة أمام الّصراع الواقع: «... **إن اللجنة ما بين الولايات ستأخذ كل مسؤولياتها أمام المؤتمر الوطني للإطارات، لتؤكد بكل وضوح أملها في تشكيل حكومة موحدة** »، وأوضحت أيضا: « **أنها (أي اللجنة) لا مع كريم ولا بن بلة ولا بن خدة....**»..[1]

انتهت مداولات الاجتماع إلى اتفاق مبدئي نص عل بضرورة عقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية[2]. على إثر هذا الاتفاق انتقل مندوبوا الولايات إلى تلمسان للتباحث مع **بن بلة**، وحسب **لخضر بورقعة** أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمّم **بن بلة** وجماعته فرض أرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على الدعم العسكري لكل من **الرائد عثمان** من الولايات الخامسة العقيد شعباني من الولاية السادسة التي تراجعت عن اتفاق الأصنام وعلى **الطاهر الزبيري** من الولاية الأولى[3].

المطلب الثاني: تأسيس المكتب السياسي وردود الافعال

تعززت جماعة تلمسان بانضمام شخصيات بارزة أمثال **فرحات عباس،أحمد فرنسيس، وأحمد بومنجل**[4] وبذلك تهيأت لها الظروف كي تعلن رسميا عن تأسيس **المكتب السّياسي** يوم 21 جويلية 1962[5] عقب اجتماع ضم جميع أنصار هذه الجماعة حيث حمّلوا وزراء **الحكومة المؤقتة** مسؤولية تفاقم **الأزمة** عند انسحابهم من

[1] عمار ملاح ،**المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس الى سبتمبر 1962** ، دار الهدى للنشر ، عين مليلة، 2005، ص 89

[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 92

[3] المصدر نفسه ص 92

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص 111

[5] انظر الملحق رقم 08، ص112

اجتماع طرابلس ولحلها اشترطوا ضرورة الرجوع إلى محضر جوان1962،وهو الوثيقة التي يستند عليها **بن بلة** لإضفاء الشرعية على هذا **المكتب السياسي**.

وقد أثار إعلان تأسيس بن بلة **للمكتب السّياسي** ردود فعل كثيرة حيث اعتبره **كريم** و**بوضياف** نوعامن الإكراه المبني على التفوق العسكري[1]، وأعلنا بعد أسبوع من تيزي وزو على تشكيل **اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة** محددين لهامهمة التحضير للمؤتمر وللانتخابات التشريعية، وقد أصبحت هذه اللجنة القطب الثالث في حلبة الصراع على الشرعية بعد تلمسان والجزائر العاصمة.

أما باقي أعضاء **الحكومة المؤقتة** فقد أعلنوا استعدادهم قبول هذا المكتب شريطة استدعاء **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** للانعقاد والنظر في هذا **المكتب السياسي**[2]،لكن تطورت ردود الفعل فيما بعد بتقديم كل من سعد **دحلب** و**آيت أحمد** استقالتهما من **الحكومة المؤقتة** و**المجلس الوطني للثورة**[3].

أما على مستوى الولايات فقد كان رد الولاية الثالثة صارما حيث اعتبرت تشكيل **المكتب السياسي** لجبهة التحرير الوطني أمر يتعلق **بالمجلس الوطني للثورة** لذلك طالبت باجتماع عاجل لهذا الأخير[4]، وفي حقيقة الأمر فإن الولاية الثالثة لم تلتزم الحياد كما طلب منها **يوسف الخطيب** قائد الولاية الرابعة بل وقفت إلى جانب **مجموعة تيزيوزو**[5] ، حيث يروي **بلعيد عبد السلام** الذي كان مندوبا للشؤون الاقتصادية في الهيئة التنفيذية المؤقتة كيف أنه عندما نقل كريم بلقاسم في سيارته إلى مدينة تيزي وزو سمع **محند ولحاج** يقول الكريم "... **لا تقلق نحن معك...**".

أما الولاية الرّابعة فقد التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف استقطابها لجماعته من جهة ومحاولات **ياسف سعدي** جرها **لتحالف تلمسان**[6] من جهة أخرى وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت خلال هذه الفترة حالة من

---

[1] الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص285

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 294

[3] علي هارون، المصدر السابق، 161

[4] BelaidHadjem ; L'algerie de 1962 ; de l'independence a la cource au pouvoir , Chihab edition ; Alger ; 2013 ; p 92

[5] رابح لونيسي، **إلجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**المرجع السايق، ص 65

[6] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 100

الفوضى الداخلية وحدوث اشتباكات خلفت عددا من القتلى والجرحى، انتهت بإلقاء القبض على قائدها **صالح بوبنيدر** و**لخضر بن طوبال**[1]، وأغلبية الموظفين المشكوك في ولائهم، رغم ان هذه الأحداث لقيت تنديدا **من بلة**[2].

وهكذا تبخرت جميع الوعود التي قطعتها الولايات في **اجتماع زمورة**، وحتى الولاية الرابعة التي التزمت الحياد فقد أرغمت على المواجهة أمام زحف **جيش الحدود** على العاصمة، وذلك ببسط سيطرتها على منطقة الجزائر المستقلة مع نهاية شهر جويلية 1962. مع تطور الأحداث تراجع **بوضياف** عن موقفه وصرّح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في **المكتب السّياسي** أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب[3]

نتيجة لهذا الموقف وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين **جماعة تيزي وزو** الممثلة من طرف **بوضياف، كريم، محمد ولحاج**، و**جماعة تلمسان** الممثلة من طرف **خيضرو بيطاط** وأسفر عن النتائج الأتية:

- يتم الاعتراف بالمكتب السّياسي لفترة شهر.

-تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في نهاية شهر أوت.

- بعد أسبوع من الانتخابات يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السّياسي.

بعد إبرام هذا الاتفاق استقر **المكتب السّياسي** بالعاصمة ليباشر مهامه حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيأة التنفيذية المؤقتة، و**خيضر** بالأمانة العامة للإعلام والمالية إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها **بوصوف، ب وضياف** بالعلاقات الخارجية، **بيطاط** بتنظيم جبهة التحرير الوطني، **محمدي سعيد** بالتربية

[1]انقسم قادة الولاية الثانية في مواقفهم تجاه هذه الازمة، حيث ايد صالح بوبنيدر وعبد المجيد كحل الراس الحكومة المؤقتة، في حين دعم الطاهر بودربالة والعربي بن رجم هيأة الاركان، وتمكن هذا التحالف من احتلال قسنطينة يوم 25 جويلية 1962. لمعرفة تفاصيل هذه الحادثة راجع :الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص 191-194

[2]Etienne Maillarde : L'Algerie depuis 1962, d'une dictature à L'autre , la Table Ronde,Paris, 1970, P 50

[3]علي هارون، المصر السابق، 166

والصّحة وأخيرا **الحاج بن علة** بالشؤون العسكرية[1]، وبهذه المهام إذن أصبحت للمكتب **السّياسي** صلاحيات الحكومة وهو الأمر الذي نددت بها لولاية الرابعة التي استحوذت على العاصمة بوضع قواتها منذ 29 جويلية 1962.

المطلب الثالث: الزحف نحو العاصمة وانتصار المكتب السياسي وانتهاء الأزمة

ردا على هذا الموقف أعلن **خيضر** إستحالة قيام **المكتب السّياسي** بمهامه أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة مثلما وصفه[2]. وقد تطورت الأحداث 29أوت 1962 باصطدام أفواج مسلحة **لياسف سعدي** في القصبة بقوات الولاية الرابعة سقط على إثرها العديد من القتلى، الأمر الذي دفع السّكان للخروج إلى الشوارع رغم منع التجول منادين بوقف الاقتتال بين الإخوة و مرددين شعار "**سبع سنين بركات**".

وفي يوم 30 أوت 1962 دعا **محمد خيضر** وحدات الولاية الأولى الثانية الخامسة والسادسة وقوات هيئة الأركان العامة إلى مساعدة **المكتب السّياسي** في إعادة الهدوء إلى العاصمة محملا **بن خدة** المسؤولية الكاملة لهذه الأزمة، ومؤكد بأن **المكتب السّياسي** هو السّلطة الشرعية الوحيدة في البلاد[3].

وفي نفس اليوم، تحركت أربع ولايات مدعمة بجيش الحدود بقوات قاربت الأربعين ألف مقاتل، ولمحاصرة الولاية الرابعة ودخول العاصمة، واعتبرت قيادة الولاية الرابعة ذلك انقلابا عسكريا على **الحكومة المؤقتة** صاحبة الشرعية في سلطة البلاد، وقرروا استعمال السلاح لمنع هذه القوات التي أرادت اغتصاب السلطة بالقوة.

عندما بدا واضحا فشل أي اتفاق بين الطرفين، بدأ **جيش الحدود** زحفه على العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية تحت قيادة **العربي بن رجم** و**رابح بلوصيف**،الأولى تحت قيادة **الطاهر الزبيري**،السّادسة تحت قيادة **العقيد شعباني**، والخامسة تحت قيادة **سي عثمان** بدأت قوات الزاحفين على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها، فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة، ومن الشرق انتهوا إلى مشارف سيدي عيسى، ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام ومن جهتها وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية تتمثل في أن يتصدى **بن خروف**

[1] علي هارون، المصر السابق 172

[2] نفس المصدر، ص183

[3] المصدر نفسه، 186 .

يوسف بقواته للزاحفين بمنطقة سيدي عيسى، و**الرائد رمضان عمار** يعسكر في نواحي الأصنام، وتقوم قوات **الراشد بورقعة** بصدهم في مناطق عين وسارة[1]، كانت نتيجة هذا الاصطدام نشوب معارك بين إخوة الكفاح، وسقوط أكثر من ألف قتيل. والأمر المؤسف حقا ان الآلاف من الخونة الانتهازيين استغلوا هذه الأزمة وانضموا إلى القوى المتصارعة، وقد امتصت ولايات الداخل أكبر عدد منهم لتقوية نفسها في وجه جيش الحدود، فاختلط بذلك المجاهد النقي المخلص بمجاهدي 19 مارس المزيفين[2].

وبتقدم قوات **هيئة الأركان**، يروي **لخضر بورقعة** كذلك معركة قصر البخاري التي وصفها ببرلين الثانية، وهي المعركة التي دفعت بكل من **بن بلة** والعقيدين **حسن الخطيب** و**حمد بوسماحة** النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف الاقتتال، بعدها عقد اتفاق بين الطرفين، نص على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ماهو عليه، وأن يجتمع أعضاء **المكتب السياسي** لتحضير الانتخابات، على أن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تمثل فيهما جميع الأطراف بكامل الحقوق[3].بهذا الاتفاق،استقر ثانية **المكتب السّياسي** بالعاصمة يوم 4 سبتمبر 1962 وأعلن **خيضر** عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار،ليتم الإعداد لانتخابات **المجلس التأسيسي** المحددة ليوم 16 سبتمبر[4].

أمام انتصار المكتب السّياسي **لبن بلة**، لم يعد هناك شيء اسمه **الحكومة المؤقتة**، فقد توارت هذه الأخيرة عن السّاحة السياسية، ولم يعد لوزرائها حديث، وبقي بن **خدة** معزولا في وكان لهذا الأخير تصريح يوم دخول **المكتب السياسي** العاصمة، وصفه المراقبون بالوصية السياسية، اعترف في تصريحه بسلطة المكتب، وأعلن نقل سلطات الحكومة إليه على أن تتم الإجراءات أمام **المجلس التأسيسي** بعد انتخابه[5].

بتاريخ 4 سبتمبر 1962 جرى اتفاق بين **محند أولحاج وبن بلة** بطلب من **العقيد سي حسان** على تسوية للصراع، بإنهاء القتال وخروج الولاية الرابعة من العاصمة، وأن تقدم كل ولاية فيلقا لتكوين القوة العسكرية للعاصمة

[1] لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص106

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،_المرجع السابق ص64

[3] نفس المصدر، ص107

[4] علي هارون، المصدر السابق، 195

[5] صالح بلحاج، **جذور السلطة**.. المرجع السابق، ص 188

وبهذا الاتفاق استقر **المكتب السياسي** في فيلا جولي (المقر الحالي البنك الجزائر المقابل لقصر الشعب)، وأعلن عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار.

ويوم 5 سبتمبر 1962 خرجت قوات الولاية الرابعة من العاصمة كما جاء في الاتفاق، وفي 7 سبتمبر قرر مجلس هذه الولاية على دمج قواتها في **الجيش الوطني الشعبي**، وهذا دليل على اعتراف الولاية الرابعة **بالمكتب السياسي**، وفي يوم 9 سبتمبر دخل **بومدين** العاصمة على رأس قوات بلغت أربعة ألاف مقاتل، وفي نفس اليوم أعلن **المكتب السياسي** أن الانتخابات ستكون يوم 20 من نفس الشهر، وفي هذا قال **بن بلة:** " **إن المكتب السّياسي قد انتصر بفضل الشعب** ".

وفي 13 من نفس الشهر تم تنصيب **المكتب السياسي** الذي شكله **بن بلة**، وأعلن عن القائمة الجديدة لمرشحي **المجلس التأسيسي**، ضمت 196 مرشحا يتوزعون على ستة عشر(16) عمالة وقد أبعد منهم أعضاء من **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** و**الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** وأسماء بعض المسؤولين كان لهم دورا هاما خلال حرب التحرير فمن بين 196 مترشحا الذين تضمنتهم قوائم 19 أوت. تم إقصاء أسماء ستة وخمسين (56) قياديا وإطارات عرفوا بثقلهم الثوري مثل: " **بن طوبال، بن خدة، بن يحي، بوبنيدر، دحلب، مصطفى الأشرف، بلعيد عبد السلام، علي كافي، بوصوف، عبد الرزاق شنتوف، رضا مالك، مصطفاي**، وغيرهم.."، وهم من مرشحي الولايات والعناصر المعارضة **للمكتب السياسي**، والتي لا تمتلك تأييد **قيادة الأركان**، والهدف من الإقصاء هو عدم السّماح لهم بالوصول إلى **المجلس التأسيسي**، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر من نفس السنة وأسندا إليه بموجب القانون ثلاثة وظائف تمثلت في تعيين حكومة والتشريع باسم الشعب وإعداد دستور للدولة والتصويت عليه، وبعد المصادقة على لائحة المرشحين افتتحت يوم 25سبتمبر أو لجلسة **للمجلس التأسيسي**، تم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية.

وبهذا الشكل أنقلب الوضع عام 1962م حيث سيطر الخارج على الداخل والعسكري على السياسي، وهو ما يناقض تماما مبدأي مؤتمر الصومام 1956م. الذي خطط له كل من **العربي بن مهيدي وعبان رمضان** والذي يقول بأولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.

المبحث الثاني:وصول بن بلة إلى الحكم و إرساء النّظام الاشتراكي في الجزائر.

بعد ان حسمت الخلافات لصالح **المكتب الس ّياسي** التابع لجماعه تلمسان ودخول قوات الحدود إلى العاصمة، قام هذا المكتب بتعيين المترشحين للانتخابات الجمعية التأسيسية بتنسيق مع قادة الولايات لانتخاب 196عضو[1] وأجريت الانتخابات وفاز فيها أولئك المرشحون وعقدت الجمعية أول اجتماعاتها برئاسة **فرحات عباس** في 20 سبتمبر 1962. وأعلنت قيام الجمهورية الجزائرية في 25 سبتمبر 1962، وعينت **بن بلة** رئيسا للوزراء في 26سبتمبر فقام بتشكيل حكومة[2] شغل فيها **بومدين** منصب وزير الدفاع[3].

وقد نظمت أول انتخابات رئاسية في الجزائر المستقلة سنة 1963، وكانت تجرى هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام المباشر السري بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين على مرشح واحد، يزكيه مؤتمر جبهة التحرير الوطني وهذا وفقا لدستور 10سبتمبر 1963حيث تم ترشيح **أحمد بن بلة** لتدخل الجزائر مرحلة تحضيرات لانتخاب أول رئيس للجمهورية الجزائرية وبتاريخ15سبتمبر 1963 توجه المواطنون إلى صناديق الاقتراع للتصويت على أول رئيس من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق آمال الشعب الجزائري[4].

المطلب الاول: سياسة بن بلة الداخلية .. معركة بناء أم تصفية حسابات قديمة عالقة!!

[1] مباركة بوتدارة ، تاوزي يمينة، **اوضاع الجزائر بعد الاستقلال، 1962-1965**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، 2016، ص 29.

[2] انظر الملحق رقم 09، ص112

[3] بشير بلاح ،**العربي منور، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 238

[4] عميري مليكة، تلي محجوبة، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2016، ص 16

ورثت حكومة بن بلة أوضاعا أقل ما توصف أنّها كارثية، فبالرغم من عدم توفر إستراتيجية تنموية واضحة المعالم تأسس لبناء الدولة والمجتمع، حاولت حكومة بن بلة ترتيب البيت الداخلي للجزائر، و القضاء على الميراث الاستعماري وقد اختارت لذلك النهج الاشتراكي وحاول بن بلة تجاوز الصراعات السّياسية بتدعيم السلطة المركزية وإقصاء كل المخالفين له وتقوية صلاحياته كرئيس للدولة والحكومة معا عساه أن يتحكم في الفوضى المحيطة به.

ما لا يمكن إنكاره ان الرئيس **أحمد بن بلة** قد تمتع بحنكة سياسية ورمزية تاريخية مهمة، جعلته يحظى بالشرعية التاريخية والالتفاف الشعبي حوله في معركة بناء الدولة، وساعده في البداية **بومدين** الذي كان يتمتع بهيبة عسكرية مكنت الرئيس بن بلة من ردع خصومه داخل البلاد وخارجها[1]، لكنه لم يتمكن من بناء دولة وطنية جزائرية جامعة تضم كل أبناء الوطن الذين ناضلوا من اجل تحريرها[2]، حيث تم إقصاء العديد منهم عن طريق إدخالهم السّجن، ووضع البعض الأخر تحت الإقامة الجبرية لمجرد معارضتهم لسياسته، أو اختلاف في وجهات النظر وذلك كله خوفا من فقدان منصبه.

المطلب الثاني: انقلاب بن بلة على شرعية المجلس التأسيسي.. انطلاقة عرجاء وخرق للشرعية

كان من المفروض أن يتكفل المجلس التأسيسي بوضع دستور للبلاد، لكن بن بلة فضل وضعه على يد عناصر من الحزب الموالية له و ثم عرض هذا الأخير على المجلس التأسيسي للمصادقة عليه فرفض **آيت أحمد** و**فرحات عباس** هذا الاختراق للشرعية الشعبية[3] وقدم هذا الأخير استقالته للتعبير عن عدم موافقته على مشروع الدستور المقدم، وكانت حجة بن بلة أن المجلس التأسيسي غير قادر على الاستجابة لطموحات الشّعب في العدالة الاجتماعية[4]، ولكن المتتبع للأحداث منذ تحلف **بن بلة** مع **قيادة الاركان** يدرك جيدا ان السبب الحقيقي هو خشية

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص23

[2] رابح لونيسي: **رؤساء في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2011ص84.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسّياسيين** ،المرجع السّابق، ص67

[4] محمد الخامس بن ناصر، محمد التيجاني حاج سعيد :**التعديل الدستوري في الجزائر وأثره على مكانة السلطة التشريعية 1996 -2008** ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ي العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدراية، اشراف بابا عربي مسلم، قسم العلوم . السياسية، كلية الحقوق والعلوم . السياسية، جامعة رقلة، 2013، ص 20

بن بلة ووزير دفاعه **هواري بومدين** من أن يقوم المجلس التأسيسي بصياغة دستور[1] لا يخدم مصالحهم ويعيق صلاحياتهم وتوجهاتهم في السلطة.

وبهذا فقد ضربت مجهودات الجمعية التأسيسية عرض الحائط فمناقشة القوانين ووضع دستور البلاد كان من مهامها، وبالتالي ألا يعتبر هذا انقلاب على صلاحيات المجلس !!؟. وهل توقف **بن بلة** عند هذا الحد ام انه واصل رسم سياسته في الحكم بما يتماشى مع مصالحه لتكون بذلك الانطلاقة في الحكم عرجاء غير سليمة!!.

كان دستور 1963، الذي وضعه أنصار **بن بلة**، أول دستور تبني النّظام الاشتراكي كخيار سياسي وكمشروع تنموي يقوم على نظام الحزب الواحد، وانتخب المرشح الوحيد **احمد بن بلة** رئيسا للجمهورية بعد ذلك بأسبوع[2]. و يقوم نظام الحكم في هذا الدستور على ثلاث مؤسسات هي الحزب والسلطة التشريعية التي يمثلها المجلس الوطني والسلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية[3].

عمل انصار **بن بلة** عند صياغتهم لها الدستور بتكريس الحكم الفردي وإقصاء الشعب عمليا من صناعة القرار ولو ذكر فيه أن الشعب هو السيد[4]لكن في حقيقة الأمر رئيس الدولة هو السيد[5]، لكن لم يكتب لهذا الدستور التعمير طويلا فبسبب ظروف استثنائية مرت بها البلاد، تم تعليق العمل به ليلغي في مرحلة ثانية على إثر حركة 19 جوان 1965 [6].

---

[1] كان**دستور**:**1963**أول دستور في تاريخ الجزائر المستقلة، وقد صدر في 10 سبتمبر 1963 من قبل الرئيس بن بلة، وكلفت لجنة موالية لبن بلة وجماعته من الحزب لإعداد المشروع ثم عرضه على ندوة وطنية للإطارات الحزبية فتمت المصادقة عليه في المجلس الوطني يوم 31 أوت 1963، وعرض على الاستفتاء الشعبي يوم 08 سبتمبر 1963ونشر بتاريخ 10سبتمبر1963في الجريدة الرسمية. انظر بنيامين ستورا، مصدر سابق، ص 25 .يعتبر دستور 1963 هو المرجعية لكل دساتير الجزائر قبل عام 1989 فلم يكن هناك اختلاف كبير بين دستور 1963 ودساتير 1976 و1986 باستثناء بعض التعديلات التي جاء تنتيجة الظروف والضغط الشعبي

[2] بشير بلاح ، العربي منور، المرجع السابق، ص 239

[3] مليكة عميراوي، محجوبة تلي،المرجع السابق، 2016، ص 9

[4] نص دستور 1963 في مادته 27على "**أن السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في المجلس الوطني، ترشحهم جبهة التحرير الوطني، وينتخبون باقتراع عام مباشر وسري لمدة خمس سنوات**". أما المادة 28 فتنص على" **يعبر المجلس الوطني عن الإرادة الشعبية ويتولى التصويت على القوانين ويراقب الحكومة**"

[5] رابح لونيسي :**رؤساء في ميزان التاريخ**، المرجع السابق، ص89.

[6] جمال عباس، **دستور الجزائر لسنة 1963، دراسة في إجراءات الإعداد والمضمون**، الملتقى الدولي حول احمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة تلمسان، 2016.

ومن جانب آخر فقد صدر في عهد **بن بلة** وثيقة قانونية أخرى تعرف ب"**ميثاق الجزائر1964** "لكن هذا الميثاق لم يأت بشيء جديد بل يعتبر تأكيد لإستراتيجية الثورة الواردة في برنامج طرابلس، جاء ليؤكد على رغبة الشعب في دفع الثورة وبناء دولة عصرية، كما أكد بصفة رسمية الخيار الاشتراكي من قبل الشعب، كنمط اقتصادي لتنمية البلاد مع طابع الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، وتعتبر مجموع نصوص الميثاق وثيقة إيديولوجية للحزب والدولة والتي ستوجه نشاط الحزب والحكومة في المرحلة القادمة، ويعد لبنة جديدة في بناء هيكل الدولة الجزائرية إلى جانب الدستور الذي وضع أسس الدولة الديمقراطية[1]. وبهذا أصبحت الجزائر المستقلة تخالف نظام حكم الاستعمار الفرنسي المشبع بالروح الليبرالية، إذ راحت تكرس وتدعو إلى الوقوف بجانب الدول الاشتراكية التي تدعو إلى مفاهيم الحريات الاجتماعية والحركات التحريرية.

المطلب الثالث: علاقة بن بلة بحزب جبهة التحرير الوطني

تعتبر جبهة التحرير الوطني بأنها تنظيم يجمع قيم الكفاح الوطني[2]، ويجب ان نشير أيضا إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، قد استولى عليه بن بلة وجماعته و افرغوه من ايديولوجيته التي كانت سائدة أثناء الثورة المسلحة. فتنظيم جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال كان يضم مختلف التيارات والأطياف السياسية التي كان هدفها فقط هو تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي، ثم تحولت الى حزب في مؤتمر طرابلس 1962 ببرنامج سياسي محدد وهو برنامج طرابلس، الذي يستهدف تحقيق الديمقراطية الشعبية في الجزائر وهي فكرة **بن بلة**[3]. وتدريجيا أصبح حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الجزائر وفقا لبرنامج طرابلس، حيث الغي الحزب الشيوعي الجزائري في 29 نوفمبر 1963، واعتبر أيضا حزب الثورة الاشتراكية بزعامة **محمد بوضياف**

[1] مليكة عميري، محجوبة تلي: المرجع السابق، ص10

[2] منهل السعدي، **الأوضاع السّياسية والاقتصادية في الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف محمد الطاهر بنادي، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014، ص 45

[3] رابح لونيسي، **رؤساء في ميزاف التاريخ**، المرجع السابق، ص 69

حزب خارجا عن القانون، كما تم إلغاء كل تشكيل حزبي غير جبهة التحرير الوطني يعني أن كل شيء سيتم تقريره داخل الحزب[1].

وقد نتج عن نظام الحزب الواحد تصفية كل العناصر التي لها قناعات وإيديولوجيات مختلفة عن الأفكار المتبناة في الحزب وقال **بن بلة** في مذكراته عن الأسباب التي دفعته لتبني نظام الحزب الواحد"**علي إن أقول إننا عندما وصلنا إلى السّلطة، لم يدر بخاطرنا أن نترك الأحزاب السّياسية تتكاثر وتنتصب في الجزائر،وان تعدد الأحزاب عندنا لا يمكن أن يقود إلا للبلبلة وتشتيت الجهود والفوضى، والى ما أسوءمن ذلك وهو التدخل الأجنبي ولكي نصلح جذريا الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، فنحن نحتاج إلى حزب وحيد يجمع ويدرب كل قوى البلاد.**[2]

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23" جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر1964الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه"..يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة...فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديد للديمقراطية يمكنا لجميع من التعبير عن أنفسهم[3].

المبحث الثالث: بروز المعارضة المسلحة بين الإخوة الأعداء.. وحدوث القطيعة السّياسة

تميزت فترة حكم **بن بلة** بنشاط العديد من قوى المعارضة لسياسته، فمنهم من كان صراعهم معه ظاهرا للعيان، والآخر كان خفيا مستترا مع الجيش بقيادة **بومدين**، ولم يتضح جليّا للمواطن البسيط إلا بعد **انقلاب 19 جوان 1965**.ومن هذا المنطلق فالرئيس **بن بلة** عند توليه السّلطة قد وقع بين نارين: فمن جهة عليه أن يتخلص من خصومه التاريخيين **كخيضر وآيت أحمد وكريم بلقاسم ورابح بيطاط** الذين يملكون مثله الشّرعية التاريخية

[1] بن يامين ستورا :**تاريخ ابعزائر بعد الاستقلال**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2012، ص 24

[2] روبيرلميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، دت، ص ص162-163 ،

[3] مليكة عميري ، تلي محجوبة، المرجع السابق، ص 16

بوصفهم من مجموعة التسعة[1]، ومن جهة أخرى كان لابد عليه أيضا التّخلص من **بومدين** وجماعته التيجاءت به إلى السّلطة و أرادت أن تضعه في الواجهة لأنه يملك الشرعية التاريخية وتحتفظ هي بالسّلطة الفعلية في البلاد ليكون بذلك **بن بلة** رهينة في يد الجيش بقيادة **بومدين!!.**

يبدو أن **بن بلة** واجه المعارضة السّياسية بقبضة من حديد فجعل التّخويف و الترهيب والتشويه نصب عينه، فكان يزج بكل معارض له في السّجن لأدنى الأسباب، ومنهم من حكم عليهم بالإعدام بتهمة التمرد المسلح على السّلطة وهذا ما سيتم التفصيل فيه في هذا المبحث.

المطلب الاول: احمد بن بلة وخيضر..صراع النّفوذ على جبهة التحرير الوطني

انضم **خيدر** إلى مجموعة تلمسان بصفته عروبيا إسلاميا مثل **بن بلة وبيطاط** و **بومدين**، وعين في عام 1962 أمينا عاما لحزب جبهة التّحرير الوطني مهمته التحضير لمؤتمر الحزب الذي سينبثق منه مرشح لرئاسة الجمهورية، فأستغل **خيضر** الفرصة لبناء حزب موالٍ له في الطروحات والأفكار يمكن استعماله لتجسيد طموحاته[2]، كما أراد أن يكون الحزب جماهيري مفتوح في عضويته للمجاهدين وكل شرائح المجتمع عكس **بن بلة** الذي أراده حزبا طلائعيا يضم فئات محدودة تسمح له بالتحكم فيها[3]. وبالتالي خطط كل منهما لإضعاف الآخر و ضربه في الصّميم.

واشتد الخلاف بين بن **بلة وخيضر** في المكتب السّياسي حول التحضير لمؤتمر الحزب، فالأول يرغب في إرجاء انعقاده أما الثاني فيريد عقده مباشرة بعد انتهاء فترة المجلس التأسيسي، وقد اكره **خيضر** على الاستقالة من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير يوم 16 ابريل 1963 بسبب خلافاته مع **بن بلة وبومدين** حول إدارة الحزب، وقام المكتب السّياسي للحزب بتعيين بن **بلة** أمينا عاما في اليوم التالي[4]. وأقيل رابح **بيطاط** من منصب

[1] رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق**، ص 68

[2] **المرجع نفسه، ص**73

[3] المرجع نفسه، ص74

[4] بشير بلاح والعربي منور، المرجع السابق، ص239

المسؤول التنفيذي للحزب في 5 ماي 1963 ليعوضه **الحاج بن علا** الموالي **لبن بلة**، وبذلك فتح الطريق أمام **بن بللة** وجماعته لتحضير مؤتمر الحزب على مزاجهم ولصالحهم، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مؤسستي الرئاسة والحزب في يد **بن بلة**.[1]

وقد إشتكى **خيضر** لفتحي الديب –رجل المخابرات المصرية– في شهر ديسمبر 1963، قائلا له بأن **بن بلة** أصبح يعتمد كثيرا على بومدين و الانتهازيين والشيوعيين في مؤسسات الدولة [2]كما أخبره بتدهور الوضع الجزائري داخليا وخارجيا و أن السّكوت على هذا يعتبر جناية في حق الشعب الجزائري، وان السّياسة التي ينتهجها **بن بلة** حاليا سوف تخلق حتما اصطداما لن يخسر فيه سوى **بن بلة** ومن ثم الشعب الجزائري، خاصة وان **بن بلة** قد تغاضى عن قبول النصائح البناءة والهادفة من العناصر الوطنية المخلصة، وسعى الى ضرب العناصر القيادية بعضها ببعض إلا أنهم فهموا هذه اللعبة وتكتلوا جميعا ضد بن بلة[3].

والمتتبع لأحداث الخلاف يدرك جيد أن **خيضر** في البداية لم يؤيد فكرة العنف لأنه اعتقد أن سيطرته على حزب جبهة التحرير الوطني كفيل بإيصاله إلى سدة الرئاسة، لكن بمجرد ما أبعد عن الحزب حتى تحول بدوره إلى أكبر المدعمين للعمل المسلح وقد التحق بالمعارضة مثل **كريم بلقاسم** و**آيت أحمد** و**بوضياف**..ليأخذ صراعه مع **بن بلة** أبعادا وأشكالا أخرى وقد احتدم الصراع بين الأخوة حيث اتهم **بن بلة خيدر** علانية بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني المقدرة ب 4,5 مليار فرنك فرنسي قديم والمودعة باسمه لدى البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف، واتهم **خيضر** انه سيمنحها للمعارضة الجزائرية في الخارج للإطاحة **ببن بلة** الأمر، لكن الحقيقة أن مصير هذه الأموال التي جمعت أثناء الثورة المسلحة قد لفها الغموض[4].

المطلب الثاني: تمرد جبهة القوى الاشتراكية FFS: وحزب الثورة الاشتراكية:

[1] رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق**، ص 76

[2] المرجع نفسه، ص74

[3] فتحي الديب، مصدر سابق، ص 615

[4] المصدر نفسه،621

الفرع الاول: تمرد جبهة القوى الاشتراكية FFS:

عندما أحس **آيت أحمد** أن آماله في حكم الجزائر قد تبددت، وأن **بن بلة** يتجه بالبلاد إلى الحكم الفردي الديكتاتوري[1]أسس **جبهة القوى الإشتراكية FFS**[2]* في29سبتمبر 1963موضم هذا الحزب العديد من زعماء وضباط منطقة القبائل وكانت من أهم أهدافها إرساء قواعد ديمقراطية صريحة[3].

وقام **آيت احمد** رفقة **محند اولحاج** بالقيام بعدة عمليات مسلحة واشتباكات مع قوات الأمن والجيش في الفترة الممتدة ما بين1963– 1964 وأدت إلى سقوط العديد من القتلى في الجانبين، وقد تلقي **آيت أحمد** ضربة موجعة بعد انسحاب **اولحاج** وانضمامه الى الجيش الوطني الشعبي لصد الغزو المغربي للأراضي الجزائرية على الحدود الغربية[4] في 9 أكتوبر 1963 ليخفف بذلك من حده الصراع[5].

ولم يضع ملك المغرب بحسبانه أن الشعب الجزائري الذي خرج لتوه من حرب سبع سنوات ونصف، واستعمار دام 132سنة ومشردا ممزقا جائع منهوكا... تجلده الخلافات الداخلية قبل أن يستتب فيه الأمل [6]ونتيجة لهذا الاعتداء على الحدود الغربية تقرر تجميد الصّراع بين **آيت أحمد** الرئيس **أحمد بن بلة**[7].

---

[1]الطاهر الزبيري، المصدر السابق، مصدر سابق، ص75

[2]الجبهة الشعبية للقوات الاشتراكية (Le front des forces socialistes (FFS، ترأسها آيت احمد بالمنطقة الثالثة القبائل سنة 1963، ضمت 16 عضو ومن أهم أهدافها تحذير المواطن من الاستغلال السياسي للسلطة، ووضع حد لفوضى الحكم وتنقية الجيش الوطني الشعبي من عملاء فرنسا، وإعادة تشكيل قيادة الجيش بإبعاد بومدين وتعيين محمدشعباني أو الطاهر الزبيري مكانه مع إلحاق قادة النواحي العسكرية بالقيادة العامة للجيش الوطني الشعبي، ولكن النظام اطلق عليهم انهم جماعات بربرية ترغب في فصل منطقة القبائل عن باقي الوطن ، لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص 134–136. ايضا: لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق** ص 80

[3]لخضر بورقعة، المصدر السابق، 135–136

[4]كانت مشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب الأقصى من أكثر قضايا المغرب العربي الشائكة، حيث وصلت إلى حد الإشتباك المسلح في عام1963م، وكان الجانبان قد إختلفا حول منطقة تندوف التي كانت عند إستقلال الجزائر تحت سيطرتها، والتي تعدها المغرب أراض مغربية إقتطعتها لصالح الجزائر، وعلى إثر حصول الجزائر على الإستقلال عام 1962م، إحتلت القوات المسلحة المغربية بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها ورفضت الإنسحاب منها قبل إجراء إستفتاء سكانها يخبرهم بين الإنظمام للمغرب أو الجزائر، فقد دخلت القوات المغربية منطقة حاسي البيضاء، وقرى يونيو وتنجوب وحاسي بغير في أيلول من عام 1963م. أنظر :شريف راضية، جهينة ، **حرب الرمال 1963م بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والإنعكاسات**، (إشراف): بوخليفي قويدر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، قسم: التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة: محمد م، ص–ص 2014–2015 ص 53–54

[5]الطاهر الزبيري، المصدر السابق ص 79

[6]لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص173

[7] عبلة هيشر ، برجوح نسرين، **المعارضة السياسية على عهد الرئيسين أحمد بن بلة و هواري بومدين(1962–1978م)**، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة الوادي2018م ص26

ويقول المجاهد **بن حمو** أن الكلمة التاريخية التي قالها الرئيس **أحمد بن بلة"حقرونا**[1] "كان لها صداها في جبال القبائل وصحراء بسكرة، وحركت مشاعر الأخوة الأعداء بالأوراس والقبائل، وقد تجاوز صدى صرخة **بن بلة** حدود الوطن ليصل إلى عدة عواصم عالمية كالقاهرة وهافانا اللتين أعلنتا وقوفهما إلى جانب الجزائر دبلوماسيا وعسكريا[2]، وانتهت هذه الحرب[3]بإيقاف إطلاق النار، والدخول في مفاوضات بضغط من منظمة الوحدة الإفريقية، التي وضعت مبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وانتهت المفاوضات إلى اتفاق بين البلدين يوم 05ديسمبر 1963م[4].

ولم ينضم **آيت أحمد** إلى الجيش الشعبي الوطني خوفا من فقدان شعبيته في منطقة القبائل مثلما حدث مع **محند أولحاج** الذي اعتبره الكثير من مناضلي الحزب أنه خائن لقضية حزبهم، وكذا اعتقاده أن هذه فرصة جيدة للقضاء على **بن بلة**، و لم يوقف **آيت أحمد** تمرده حتى تم القبض عليه في 17أكتوبر 1964، وأودع سجن الحراش ثم حكم عليه بتهمة التمرد وصدر في حقه الإعدام، ثم خفف إلى السّجن المؤبد لكنه هرب من السجن في1 ماي 1966 ولجا إلى الخارج.

الفرع الثاني: حزب الثورة الاشتراكية:

عمد **بوضياف** بعد استقالته من المكتب السياسي الى تأسيس **حزب الثورة الاشتراكية (P.R.S)** في سبتمبر 1962، ويرجع السبب في ذلك إلى ذلك انتشار الفوضى وانعدام الأمن وإفلاس جبهة التحرير الوطني، نتيجة تركيبتها البشرية وتحالفها مع الرأسمالية العالمية، في ماي1963نشر الحزب برنامجه والذي وصف **بن بلة** بالمجانب للديمقراطية الشعبية والاشتراكية في آن واحد، ودعا إلى التنكر لاتفاقيات إيفيان باعتبارها مجهضة للثورة ونتيجة

[1]شريف راضية، جهينة، **حرب الرمال1963م بين الجزائر و المغرب الأقصى الأسباب والإنعكاسات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم: التاريخ، كلية: العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة: محمد خيضر –بسكرة–، 2014م ص57

[2]رابح لونيسي، **رؤساء في ميزان التاريخ**، المرجع السابق، مرجع سابق، ص133

[3]حرب الرمال: هي حرب دامية إستمرت أسبوعين19 أكتوبر إلى 02نوفمبر 1963م.سميت بحرب الرمال لوقوعها في الصحراء، بين الجيشين الجزائري والمغربي. أنظر: الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص42

[4]الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص،78

لنشر هدا المشروع أمر **بن بلة** باعتقاله وتم ذلك ي 16جوان1963، وتماتهامه بالعمالة لإسرائيل ليتم سجنه في ولاية أدرار في تسابيت[1]، ثم لجا بعدها الى تونس ليستقر في النهايه بالمغرب[2].

المطلب الثالث: تمرد وعصيان شعباني..

عرف عهد **بن بلة** صراع أخر وهو الصراع الذي وقع بين **أحمد بن بلة** وبين **العقيد شعباني**[3]، والذي عرف بالتمرد لكن في الحقيقة هو مكيدة ذهب ضحيتها أحد ضباط الجزائر المخلصين، وقد ميز هذا الصراع **أن شعباني** لم يكن من المعارضين في البداية، فهو الذي اختار **بن بلة** وجماعته لاعتقاده بأنهم يجسدون فكرة الإسلام والعروبة وهو أيضا معجب **بعبد الناصر** وأفكاره، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الصراع هي عدم قبول **شعباني** لسرعة إصدار قرار حل جيش التحرير الوطني واستبداله بجيش الوطني الشعبي[4]. وكذلك اسناد المراكز الحساسة في وزارة الدفاع إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذي كان يعتبرهم **شعباني** خطرا حقيقيا على الجزائر[5].

وطرح شعباني علانية مسألة تطهير الجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني عام 1964، ودفع المؤتمرين إلى الصياح "**التطهير، التطهير في جيش التحرير**" فرد بومدين عليهم بالقول "**يا ترى من الطاهر بن الطاهر الذي يريد أن يطهر الجيش**" [6]ومن هنا بدأ الاختلاف بين **شعباني** و**هواري بومدين** الذي قال ردا على شعباني "**إن تصفية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بالثورة يعني أننا سنضطر الى الاعتماد على الخبرات العسكرية الأجنبية في تأهيل الجيش وهذا ما سيجعل أسرارنا العسكرية**

[1] محمد العربي الزبيري، الزبيري محمد العرب، **جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها**، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، دت، ص 24

[2] بشير بلاح والعربي منور، المرجع السابق، **ص 239**

[3] **الطاهر شعباني:** المعروف بالعقيد محمد شعباني تولى قيادة الولاية السّادسة (الصحراء) بالنّيابة بعد استشهاد قائدها سي الحواس في مارس 1959، فأظهر هذا الخريج من معاهد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إخلاصا وكفاءة عالية في القيــادة والتنظيم العسكري، فرقاه كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة إلى رتبة عقيد وعمره لا يتجاوز 25 سنة. ينظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 85.

[4] الحادي أحمد درواز، **العقيد محمد شعباني الأمل والالم**، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 93.

[5] الشاذلي بن جديد ،المصدر السابق، ص 206.

[6] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**،_المرجع السابق، ص86

مكشوفة للأجانب لذلك فالأولى ان نستعين بهؤلاء الضباط الذي لا ينكر احد بأنهم جزائريون جادون في تأطير الجيش خاصة وأنهم يخضعون للقانون الجزائري[1]"

ومن بين الأسباب ايضا التي أججت الخلاف بين بومدين وشعباني هو عدم تلبية هذا الأخير أمر **بن بلة وبومدين** ضد منطقة القبائل للقضاء على المتمردين و تصفيتهم مبررا أنه لا يعرف خفايا كواليس السلطة لهدا القرار ومخافة إراقة دماء الجزائريين[2]. وقد أعلن **بن بلة** قرارا رئاسيا في 4مارس 1964 ومن ضمن ما جاء فيه هو إنهاء صلاحية الولاية السادسة ونقلها من بسكرة الى ورقلة، وعين **عمار ملاح** قائدا لهاته الناحية بدلا من **العقيد شعباني** الذم تلقى أمرا بالالتحاق بالسّياسي وأداء مهامه كنائب لقائد الأركان، لكن **شعباني** عصى أوامر **بن بلة** ونتيجة لكلامه غضب **بن بلة** وأمر **بومدين** بالقبض على **شعباني**[3].

وفي 1جويلية 1964 تم اعتقال أصدقاء **شعباني** وبعد ستة أيام تم القبض عليه ليلة 8جوان من طرف **عبد الله بلهوشات** وتمت محاكمته محاكمة عسكرية في وهران، برئاسة **محمود زرطال** رئيسا و **احمد دراية** وكيلا للجمهورية إضافة إلى **الشادلي بن جديد، عبد الغني** وعبد **الرحمان بن سالم**[4] فصدر حكم الإعدام في حقه وتم تنفيذه في3سبتمبر 1964مع طلوع الفجر، وقد حاول العقيد **الطاهر الزبيري** إقناع **بن بلة** بالعدول عن فكرة الإعدام . وتخفيف الحكم على **شعباني**، لكن بن بلة رد عليه قائلا": **إنتهى الأمر، حكمت المحكمة ونفذ الحكم** [5]"طلب من شعباني الرد على الحكم فكانت كلمته ": **إني أطلب من الله والشعب الجزائري أن يغفر لي لأني كنت من المساهمين والمساعدين لهذه الفئة الظالمة في الحكم،** " وأوصى محمد الشريف خير الدين خيرا لأمه[6].

---

[1] الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص 56

[2] منهل سعدي، **الاوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، (1965-1978)** مذكرة مكملة لنيل شهاة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، اشراف الاستاذ، محمد الطاهر بنادي، قسم العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ، ص 27 .

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 57

[4] منهل سعدي، المرجع السابق، ص 29

[5] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 59

[6] الهادي أحمد درواز ، **العقيد محمد شعباني الأمل والألم**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 101 .

المطلب الرابع: معارضة كريم بلقاسم والبشير الإبراهيمي

الفرع الاول: معارضة كريم بلقاسم

تكرست القطيعة مع جماعه تيزي وزو فقام **كريم بلقاسم** و**محند اولحاج** بتأسيس الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية(U.D.R.S) وخططا للإطاحة بالنظام لكن **كريم بلقاسم** فضل في النهاية معارضه النظام منالخارج حيث أسس بالتعاون مع **سليمان عميرات** حزب المعارضة باسم الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري بضواحي باريس 18 أكتوبر 1967 .

الفرع الثاني: معارضة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي[1]:

بعد الاستقلال منعت السلطات الجزائرية العودة إلى الأحزاب و الجمعيات التي هجرها أصحابها غداة ثورة التحرير، بحجة المحافظة على الوحدة الوطنية، ورغم إيمان **بن بلة** بعروبة الجزائر، إلا أنه كان مهووسا بالفكر الاشتراكي اليساري وكان متحمسا ببعض التجارب التي كانت سائدة في البلاد الاشتراكية، وتحمسه للفكر الاشتراكي اليساري جعله يصطدم بالرجل الثاني في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ **البشير الإبراهيمي** الذي ورث خلافة الجمعية والخط الإسلامي.

إذ بدأ الخلاف عندما إتهم **البشير الإبراهيمي** الرئيس **أحمد بن بلة** بتغييب الإسلام عن معادلات القرار الجزائري[2]حيث أورد في بيانه الشهير عشية مؤتمر الحزب الذي يبرز أن الشعب الجزائري لم يضحي من أجل إقامة دولة اشتراكية لا تتماشى مع قيمه الحضارية وقد جاء في بيانه(..**وفي هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الشيخ ابن باديس–رحمه الله– يجب علينا أن أظهر الصمت، إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها. ويواجه مشاكل إقتصادية عسيرة الحل**[3] .

[1] 4 ولد سنة1965–1889)م)من مواليد منطقة سطيف وينتمي إلى بني إبراهيم.شارك البشير الإبراهيمي إبتداءا من سنة 1925مفي جماعة الشهاب، ليصبح عام 1931م نائب رئيس جمعية العلماء، وكان أوسع أفقا وأكثر جاثة من إبنباديس.للمزيدأنظر :محمد حربي، مصدر سابق، ص178

[2] يحي بوعزيز زكريا، مرجع سابق، ص،12

[3] محمد البشير الإبراهيمي، **أثار محمد البشير الإبراهيمي، (تقديم):أحمد طالب الإبراهيمي**، ج ،5ط ،1دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص317

وقد اغتنم **بن بلة** فرصة انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني ليصب جام غضبه على من أسماهم "**بأصحاب العمائم**" الذين يجرؤون اليوم على انتقاد توجهاتنا الاشتراكية باسم الإسلام، ناسين أنهم رفضوا في السابق مد يد العون لنا عندما انطلقنا في الكفاح المسلح، وبسبب هذا التصادم وضع الشيخ **البشير الإبراهيمي** تحت الإقامة الجبرية، وبقي على ذلك الحال إلى أن وافته المنية20ماي1965م[1].

المبحث الرابع: انقلاب19جوان 1965م وإنهاء حكم بن بلة:

بدأ الصّراع الخفي بين **الرئيس بن بلة** و**العقيد بومدين** منذ بداية الاستقلال حيث استغل هذا الأخير مختلف التمردات المسلحة التي عفنت الوضع لتقوية نفوذه وإضعاف الرئيس بن بلة وإبقائه رهينة في يده[2]، ولم يكتشف **بن بلة** إلا بعد زمن طويل أن تلك التمردات المسلّحة هي أداة بومدين لتقوية نفوذه، فوضع خطته أيضا للتخلص من قبضة العقيد بومدين، وذلك بقيامه بعدة أعمال للوصول إلى مبتغاه، والتي كانت سببا في الإطاحة به في 19 جوان 1965 .

المطلب الأول: الخلاف بين الرئيس أحمد بن بلة والعقيد هواري بومدين

سعى **بن بلة** إلى تهميش العقيد بومدين وتغييبه في كثير من الاجتماعات وعدم استشارته في القضايا السياسية وكذا العسكرية، كما إنفراد بالتحضير للمؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في 1964م دون إشراكه أو حتى إشراك كبار الضباط في اختيار اللجنة المركزية للحزب ومندوبي المؤتمر، وهذا ما دفع العقيد بومدين وجماعته إلى تقديم استقالتهم الجماعية، إلا أن الرئيس بن بلة رفض استقالتهم قبيل انعقاد المؤتمر خشية أن تفجّر هذه الاستقالات الخلافات بين المندوبين فيصعب السيطرة على الوضع[3].

[1] عبلة هيشر، نسرين برجوح، مرجع سابق، ص48

[2] رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع** السابق، ص91

[3] طاهر زبيري: **نصف قرن من الكفاح**، المصدر السابق، ص ص100-102

وطرح الرئيس **بن بلة** خلال انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1964م فكرة تكوين ميليشيا شعبية مسلحة تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي وحجته في ذلك أن المعركة مع القوى المضادة للثورة تتطلب ذلك[1]، إلا أن هدفه الأساسي من الاقتراح هو تكوين جيش موازي للمؤسسة العسكرية بهدف التحرر من قبضة الوصاية التي كان يفرضها **العقيد بومدين** على الرئيس[2].وعارض **بومدين** هذه الفكرة بحكم أنه كان قد استخلص من التجربة الثورية أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الفوضى والحروب الأهلية لهذا اشترط وحدة الجيش لضمان الأمن والاستقرار.

وسعى الرئيس أحمد بن بلة الى تعيين **الطاهر زبيري** قائدا للأركان العامة دون استشارة نائبه العقيد **بومدين** في الأمر، بهدف إضعاف وتحييد المؤسسة العسكرية، او خلق صراعا بين **بومدين** و**الزبيري** داخل الجيش إلا أن نائبه بومدين استقطب العقيد زبيري إلى صفه، وأصبح هذا الاخير حاقدا علي **بن بلة** بسبب أهانته له في موسكو أثناء حضورهما استعراضا عسكريا للجيش الأحمر السّوفياتي هناك، حيث اقترح الزبيري على بن بلة ترقية **محند ولحاج** برتبة ماريشال باعتباره أكبرهم سنا، فردعليه بنبلة بتهكم "**إنتهى وقت الموس ياسي الطاهر**"فرد عليه الزبيري بغضب "**لولا الموس لما أصبحت رئيسا للجمهورية**"، ويروي الملك الحسن الثاني أنه أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في بداية عام **1965**م بالقاهرة قد خاطب بومدين وقال له بلهجة حادة"**لا تدخل إنه مخصص فقط للرؤساء**"، ويعلق الحسن الثاني أن بومدين لم ينس له تلك الإهانة أبدا[3].

ومن جهة أخرى، أبعد الرئيس بن بلة جماعة العقيد بومدين عن الحقائب الوزارية، إذ أبعد في شهر جويلية **أحمد مدغري** من وزارة الداخلية وضمها أي الرئيس إلى مسؤولياته، وتلى ذلك استقالة **قايد أحمد** من منصبه كوزير للسياحة[4]ونزع نصف صلاحيات وزارة التوجيه التي كان يشرف عليها **شريف بلقاسم**[5]. وكانت القطرة التي أفاضت

[1] لطفي الخولي ، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975،ص61.

[2] صالح بلحاج، **جذور السلطة في الجزائر** ، المرجع السابق، ص _ص221-222

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 95

[4] عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني(1962 _1980 م)** ،(د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993م ص171

[5] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص213

الكأس هي إقدام الرئيس بن بلة على تنحية **عبد العزيز بوتفليقة**[1] من وزارة الخارجية مستغلا غياب العقيد بومدين الذي كان في القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية [2]فكظم **بوتفليقة** غيظه وفهم مخطط الرئيس **بن بلة** فانتظر عودة **العقيد بومدين** من القاهرة ليخبره بما يدور فيرأس الرئيس، وعلى إثر ذلك عقد **العقيد بومدين** اجتماعا في وزارة الدفاع يوم 2أوت 1965م حضره كلا من **بوتفليقة** و**مدغري** و**قايد أحمد** و**شريف بلقاسم** و**سليمان هوفمان** و**عبد القادر شابو**، وبعد دراسة القضية مع **قاصدي مرباح**[3] تقرر الإطاحة بالرئيس **بن بلة**[4].

المطلب الثاني: مجريات حركة 19 جوان 1965

عقد بن بلة اجتماعا جماعته في وزارة الدفاع يوم 2 جوان 1965وكلف كل من **الطاهر زبيري**، العقيد **عباس عبد الرحمان**، **بن سالم** و**سعيد عبيد** و**عبد القادر شابو** بتنفيذ عملية اعتقال **بن بلة** [5] فقاموا بالتوجه إلى مسكن هذا الأخير في ليلة19 جوان 1965 على الساعة الواحدة ليلا ولما فتح **بن بلة** الباب قال له العقيد **زبيري "يا سي أحمد إن مجلس الثورة قد أوقفك، أنت من الأن لست رئيسا للجمهورية "** [6].ويقال أن **بن بلة** تحلى بالهدوء التام

[1] ولد في 2مارس 1937م بوجده المغربية، التحق بالثورة سنة 1957م، عين عضوا في هيئة قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب، ثم ضمن قيادة الاركان العامة، ثم مجاهدا بالجبهة الصح ا روية، بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي، ثم وزيرا للشباب والسياحة، عين وزيرا للخارجية في عهد بومدين، انتخب رئيسا للجزائر في 15 افريل 1999م إلى غاية استقالته في 2أفريل 2019 للمزيد أنظر: عمار بومايدة، **بومدين وماقاله الآخرون. وما أثبتتها لأيام**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2008 ص _ص46-47 .

[2] الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق، ص213

[3] اسمه الحقيقي خالف عبد الله، ولد عام 1938م، كان رئيسا المخابرات الجزائرية في عهد العقيد بومدين، وتمكنت المخابرات الجزائرية في عهده من إنجاز أكبر المهمات لصالح الجزائر، وبعد إبعاده من الجيش تم تعيينه في عدة حقائب وزارية منها وزارتي الفلاحة والصحة والسكان، عين رئيسا للحكومة في 5 نوفمبر 1988 م في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد أقيل منه في 1ديسمبر 9111م، أسس بعد ذلك "حزبه مجد "اغتيل يوم 21 اوت 1993 م بالجزائر العاصمة مع ابنه وأخيه وسائقه وحارسه. للمزيد أنظر :عماربومايدة:المرجع السابق، ص234.

[4] رابح لونيسي،**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**، المرجع السابق، ص59

[5] سعد بن البشير العمامرة ،**هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978**، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 63

[6] عمار جرمان :**الحقيقة(مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال)**، (د ط)، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص189

ولم يقم بأي مقاومة و انصاع للأوامر[1]ولم يثر توقيفه أي ردود شعبية باستثناء مظاهرات بمدينة عنابة حيث وقع فيها عشرة قتلى على إثر مواجهات دامية مع الجيش[2] .

المطلب الثالث:مبررات الانقلاب وردود الافعال الداخلية والخارجية

عمد **العقيد بومدين** إلى مخاطبة الرأي العام الوطني وإقناعه بشرعية عمله الانقلابي والذي اعتبره تصحيحا ثوريا، وليس انقلابا وذلك من خلال بيان مجلس الثورة يوم 19 جوان 1965 معددا الأخطاء التي وقع فيها الرئيس **أحمد بن بلة** في سنوات حكمه[3] والتي سأعالجها في الفرع التالي:

الفرع الاول: مبررات الانقلاب

انّ أهم المبررات التي أدت إلى إنهاء حكم **بن بلة** قد أوضح بعضها **تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة" لوموند "الصادرة بتاريخ 21-20 جوان 1965.**[4] ومن أهمها:

-الأزمة الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، وبعثرة أموال الدولة والشعب واستخدامها لأغراض شخصية ومساومات سياسية.

- فشل السياسة الاقتصادية نتيجة.

-محاولة استغلال بن بلة الظروف الدولية وخاصة اقتراب المؤتمر الآفروآسيوي، لغاية فردية وتبييض سمعته على حساب مصلحة الوطن العليا وهي اخفاء ممارساته التعسفية والأخطاء المرتكبة وبالتالي توسيع سلطتها لفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

- الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الدولة الجزائرية المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي.

[1] عمار جرمان المرجع السابق، ص190.

[2] بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص38.

[3] رابح لونيسي: **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق**، ص - ص150-151

[4] انظر الملحق رقم 10،ص 113

– عدم تكوين الدولة الجزائرية الحديثة وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية بما يعزل العناصر الانتهازية عن مراكز السلطة.

– إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية، وغير الثورية من مراكز السلطة الثراء الشخصي على حساب الشعب.

– القيام بأعمال استفزازية وتخريبية ضد وحدة القوى الثورية من مناضلين ووحدة الجيش الوطني الشعبي بصفة خاصة.

– الانحراف عن خط الثورة الأساسي، من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية[1].

الفرع الثاني: ردود الأفعال الداخلية والخارجية من الانقلاب

أ– الردود الداخلية

يبدوا ان ردة فعل الشعب الجزائري لم تكن قوية بالرغم من انه كان قبل الانقلاب يصفق ويهتف بحياة **بن بلة** الذي كان يدغدغ ويتلاعب بعواطفه، وان كانت هناك بعض المناوشات المناهضة للانقلاب فإنها كانت منعزلة، ويمكن القول أن المعارضة في عمومها كانت صامتة، باستثناء تحرك لبعض الطلبة اليساريين الذين قمعوا بسرعة في العاصمة، وكذلك حدوث مظاهرات في عنابة استطاع الكابتن **محمد عطايلية** قمعها بسرعة بإطلاق النار على المتظاهرين فقتل الكثير منهم في ظروف غامضة [2].أما قادة النواحي العسكرية، فقد وضعهم **بومدين** أمام حقيقة الوضع فلم يلق منهم سوى الاستجابة ولم يبقى في الجيش أي ضابط سامي يقف ضد التصحيح الثوري وان كان هناك ضباط وجنود يتعاطفون مع **بن بلة** الا أنهم كانوا أفراد ولم يكن بإمكانهم القيام بأي شيء بعد أن اتفق كبار ضباط الجيش على تنحية **بن بلة** من الحكم[3].وانشأ بومدين مجلسا للثورة حاول من خلاله تحييد المعارضين

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص_ ص54–55

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 99

[3] محمد عبد الرحمان **عريف، شهادات عن أحداث 1965م**، شجون عربية، الجزائر 14أوت 2018م

للانقلاب، ثم صدر أمر رقم 182-65 مؤرخ في 11 ربيع الأول1385 هـ الموافق 10 يوليو 1965 يتضمن تأسيس الحكومة الجديدة[1]

ب- الردود الخارجية

كانت ردة الفعل عبر العالم تتراوح بين الإدانة والصمت والحياد[2]. بالنسبة لمصر لم ينقضي يوم واحد على نجاح ما يسمى بالتصحيح الثوري حتى أرسل جمال عبد الناصر وفدا عسكريا رفيع المستوى إلى الجزائر بقيادة المشير عبد الحكيم.فأول ما سأله وزير الدفاع المصري **للعقيد بومدين** هو صحة بن بلة وكان قلق وأصر ما إذا كان بن بلة حيا أو ميتا؟ فأكد له أن بن بلة على قيد الحياة وأنه لا ينوي إعدامه وجرت مظاهرات صاخبة في بلدان الشرق مثل مصر والأردن[3]. وقد عارضت القوى الاشتراكية في العالم كذلك هذا الانقلاب وأدان فيدال كاسترو بعنف هذا الانقلاب بحكم العلاقة التي تربطه بالرئيس المخلوع[4].

كما قلقت فرنسا على مصير بن بلة، وطلب سفيرها دولا غورس لقاء وزير الخارجية **بوتفليقة**، الذي طمأنه أن **بن بلة** لم يقتل في الانقلاب، وبأن العلاقة الفرنسية الجزائرية الجيدة لم يطرأ عليها أي تغيير[5]. أما الولايات المتحدة كانت أول من بعث ببرقية تأييد لنظام **بومدين**.

وكخاتمة لهذا الفصل يمكن القول إن وصف الحياة السّياسية في الجزائر المستقلة معقد للغاية بسبب حداثة تجربتها، كما ان تداول السلطة في الجزائر تميز منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساسا بقوة نخبة السلطة العسكرية، فلقد أطيح بالحكومة المؤقتة التي قادت مفاوضات إيفيان والترتيبات التقنية لخروج فرنسا من الجزائر بالقوة العسكرية، واعتلى **بن بلة** السلطة كرمز سياسي بفضل دبابات **بومدين**، وذلك على الرغم من معارضة ومقاومة بعض قيادات جيش الولايات الداخلية خاصة الولايتين الثالثة والرابعة وبعض عناصر الولاية الثانية والجدير بالذكر

[1] انظر الملحق رقم 11، ص114

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص219

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص، ص129-131

[4] الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق، ص219

[5] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، المرجع السابق، ص138

أن مراجعة تاريخ الثورة الجزائرية تكشف لنا بوادر الأحادية والنزوع نحو إقصاء الآخر، واستعمال العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها وذلك منذ عام 1956 تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، لقد دشن إذن الشعب الجزائري أول عهدة للاستقلال بصراع الأعداء من بعض رموز الثورة، حسمته دبابات **جيش الحدود** الذي تغطى بواجهة سياسية رمزية(**أحمد بن بلة**) وأخرى حزبية أحادية (جبهة التحرير الوطني)ليعملوا معا على إقصاء المنافسين السياسيين بشتى الطرق، ولكن تلك الواجهة الشخصية الرسمية لم تعمر طويلا، وهذه الواجهة المؤسساتية غلبت على أمرها أمام طموحات السلطة الفعلية، التي انقلبت على **بن بلة** في 19جوان1965حيث تم اعتقاله ليخلفه **العقيد هواري** بومدين الذي جسد **ازدواجية السلطة** (الحزب والجيش)، حيث جمع بين السلطتين العسكرية والسياسية.

الخاتمة

خاتمة

يعتبر موضوع أزمة صيف 1962م أحد البحوث التاريخية الجديدة في تخصص تاريخ الثورة الجزائرية كما أنّ له ميزة الحساسية التاريخية؛ لارتباطه بفترة اضطراب حادة كادت أن تهدد وجود الدولة المستقلة حديثا عن الاستعمار الفرنسي. وتزداد تلك الحساسية وضوحا عند محاولة تحديد المسؤوليات عن اندلاع الأزمة وتطوراتها، وفهم الأطراف التي تتحمل وزر الخسائر البشرية التي حدثت واضطراب حلم بناء دولة المؤسسات والحريات... وهي معطيات يتوجب الإحاطة بها ضمن أقصى مقتضيات الأكاديمية والحيادية فضلا عن الأمانة العلمية التي سعينا قدر الوسع لتمثلها في هذا العمل البحثي المتواضع.

بعد دراسة مستفيضة لأزمة صيف 1962 بالجزائر، تم التوصّل لجملة من الاستنتاجات، يمكن عرضها على النحو التالي:

-جسّدت أزمة صيف 1962م في الجزائر نقطة تحوّل محوري في التاريخ الثوري الوطني، وصارت بمثابة حدث فاصل يؤرخ لما قبله وما بعده من خلال نتائجها التي حدّدت الوجهة السياسية للدولة الجزائرية للعقود الثلاث الموالية على الاقل.بل مازالت تداعيتها حاضرة في أذهان وتفكير الجزائريين عبر الصورة النمطية خاصة ما تعلق بضعف السياسيين وتخاذلهم، واستعداد العسكريين الدائم لاستعمال القوة في خلافات الراي بين الحاكمين ولا تزال.

-أنّ هذه الأزمة التي انفجرت بعد فشل الاجتماع الأخير المنعقد بطرابلس أواخر ماي مطلع جوان 1962م عندالتصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي وانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة **ابن خدة** من المؤتمر... لم تكن وليدة ذاك اليوم بل لها جذور وخلفيات أبعد وأعمق من ذلك نغذ تعود إلى حيثيات ونتائج مؤتمر الصّومام 1956

-إن الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة خلال الفترة الممتدة من(1956-1962)م التي كان المفترض أن تخفف من حدة الصراع بين قادة الثورة و تضع أسس للدولة الجزائرية الناشئة؛ بالعكس فقد عمقت هوة الصراع بتطوره وتشكله من:صراع سياسي إلى عسكري ذهب ضحيته رجالا طالما أخلصوا للثورة والوطن.

– إن ما شهدته صائفة 1962 من أحداث جعلت الثورة تنحرف عن روحها النوفمبرية ومسارها الذي حدده مفجريها الأوائل؛ وهو ما كان قد حذر منه كثير من هؤلاء القادة ومن بينهم **سي أحمد بوقرة** بقوله: " **إياكم وتمزيق الوطن وإياكم وفرض الديكتاتورية على مواطنيكم**" لكن حدث عكس ذلك بعد أزمة صائفة 1962.

– اتّضح من خلال الدراسة أنّ وجود جسم سياسي واحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني لم يمنع من حدوث الانقسامات والولاءات؛ سواء بسبب الولاءات الحزبية السابقة، أو التعاطف مع إيديولوجيات خارجية، أو التمحور الفئوي والجهوي... كما لم يجسّد الخضوع لمرجعية واحدة تعزز معاني الانضباط واحترام المؤسسات والالتزام بمخرجات الاجتماعات الرسمية المدونة في المحاضر.

– إنّ الإرهاق والمعاناة التي واجهها جيش الداخل والتضحيات التي تحققت بفضل أفراده، لم تكن قادرة على إضفاء الشرعية على ممثليه المحليين تجاه القادمين من وراء الحدود الجزائرية –الأكثر تنظيما وتدريبا والأقل حضورا في مواجهة الاستعمار– حيث يمكن تصنيف الوضع بين طرف جرى إضعافه وإرهاقه على مدار قرابة الثماني سنوات، وأخر كان يستعد لتسلم السلطة بمجرد انتهاء الحرب؛ التحريرية.. ؟

– للأسف فقد فشل المدنيون كممثلين وكأعضاء في الحكومة الجزائرية المؤقتة في تكوين تحالفات قوية، ربما لعجزهم عن ادراك مخططات العسكريين الطامحين بشدة للسلطة، وكان تصورهم مبنيا على الثقة في الاستجابة الشعبية لنداء الشرعية في حين كان الشعب قد أرهقته الحرب و وزرها، كما عاني بشدة من صور الجهل والجوع والبؤس العام... وتأثر بعض منه لدعاية جيش الحدود بشأن أنّ المدنيين عملاء لفرنسا ومسؤولون عن التفريط في الحق الوطني، إضافة إلى ما جرى ترويجه بشأن البنود السرية لاتفاقية إيفيان سنة 1962م... بما لا يخدم توجه الاستقلال والسيادة الوطنيين كاملة غير منقوصة.

– لعل من بين العوامل المؤججة لأزمة صيف 1962م هو تضخيم تعداد القوات المسلحة بالتحاق آلاف الأفراد بالجيش سواء من لاجئين في تونس خاصة أو خونة ومتواطئين مع الاستعمار بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار

في 18 مارس 1962م، أو مدنيين ساعين لافتكاك الامتيازات والاستحواذ على العقارات والممتلكات... هكذا وبعد مرور أشهر صار الجيش الجديد أضعاف جيش الداخل الذي تحمّل عبء الثورة، ودعم الحكومة المؤقتة الضعيفة – يبدو الدور السلبي الذي مارسه ضباط الجيش الفرنسي والأفراد ذو الثقافة الفرنسية في الحيلولة دون انتقال سلس للسلطة عبر الأطر السلمية، مخافة تهميشهم في المستقبل أمام الوطنيين ومفجري ثورة 1954م؛ ويظهر ذلك في رفضهم أي خيار خلاف الحسم العسكري للخلاف والصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة.

– يلاحظ أنّه وبالرغم من الضعف الذي ميّز موقف الحكومة المؤقتة في مواجهتها لجيش الحدود إلا أنّ قيادتها لم يفكروا مطلقا في الاستنجاد بقوى خارجية، حيث يسجّل هذا الموقف الوطني لهم إضافة إلى رفضهم إراقة دماء الجزائريين... وهي صفحة مشرقة في التاريخ المعاصر للجزائر تنبئ عن معادن الرجال وسمو المبادئ على الاعتبارات المصلحية الضيقة.

– نسجّل بدراسة موضوع **أزمة صيف 1962م وتداعياته على جزائر الاستقلال وما بعده** أنها كانت مرحلة مأساوية من تاريخنا المعاصر يجدر التعمق في دراستها مع لتشديد على الحيادية في ذلك خاصة وأنها أورثت البلاد لفترة فراغا مؤسساتيا، واضطرابا بشأن مضامين الشرعية بل وكانت سببا في تجرؤ دولة مجاورة على الاعتداء على السيادة الوطنية.ولا يفوتنا في هذا الإطار التنويه بالخطأ الذي وقع فيه عدد من السياسيين والمسؤولين آنذاك في تحديد توجهاتهم بناء على تقدير خاطئ للمصالح أدى بهم للاحتشاد في صف العسكريين ليصبحوا بعد سنوات ضحايا النظام ذاته الذي ناصروه.

هذه النتائج الكلية المتوصل إليها تحاول أن تؤسس لمنظور مستقل يتحرر من نظرة التقديس للأشخاص وإخفاء الحقائق التاريخية؛ والاجتهاد في عرض المعطيات التاريخية و الأحداث من خلال ممارسة منهج النقد العلمي، والتأسيس لثقافة وسلطة القانون على حساب القوة والغلبة، مع واجب التصالح مع تاريخنا بموضوعية وتسامح أخلاقي خدمة للأجيال القادمة وتقوية لعناصر اللحمة والبناء الوطني في إرساء دعائم الدولة الجزائرية المنشودة.

الملاحق

الملحق رقم 01: أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956

الأعضاء الدائمون

1- حسين آيت أحمد
2- عبان رمضان
3- فرحات عباس
4- محمد بوضياف
5- مصطفى بن بولعيد
6- كريم بلقاسم
7- احمد بن بلة
8- العربي بن مهيدي
9- رابح بيطاط
10- محمد خيضر
11- الامين دباغين
12- عمر اوعمران
13- احمد توفيق المدني
14- محمد يزيد
15- زيغود يوسف
16- بن يوسف بن خدة
17- عيسات ايدير

الأعضاء الاضافيون:

1- لخضر بن طوبال
2- عبد الحفيظ بوصوف
3- محمد الصديق بن يحي
4- سليمان دهليس
5- احمد فرانسيس
6- محمدي السعيد
7- ابراهيم مزهودي
8- علي ملاح
9- احمد محساس
10- سعد دحلب
11- صالح الومنشي
12- عبد المالك تمام
13- عبد الحميد مهري
14- الطيب الثعالبي
15- محمد البجاوي
16- نائب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين
17- نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين

خالفة معمري، **عبان رمضان**، تعريب زينب زخروف، طبعة خاصة بوازرة المجاهدين، الجزائرين، 2008، ص352

الملحق رقم2: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (الأولى).

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تسيق وتنفيد (أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم :

1.عبان رمضان ..... المسؤول السياسي والعسكري

2.بن بوسف بن خدة ..... قيادة المنطقة المستقلة لمدينة الجزائر

3. العربي بن مهيدي.....مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4.سعد دحلب .... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية

5.بلقاسم كريم ..... منسق عام بين الولايات

176 صالح بلحاج

الملحق رقم 03:لجنة التنسيق والتنفيذ (الثانية)

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9 أعضاء، هم :

1.عبان رمضان .....الصحافة والاعلام

2.عباس فرحات .....الدعاية الدولية

3.لخضر بن طوبال .....الداخلية وفدرالية فرنسا

4.عبد الحفيظ بوصوف .....الاتصالات العامة والاستخبارات

5.محمود شريف .....المالية

6.محمد الأمين دباغين .....تنسيق الشؤون الخارجية

7.كريم بلقاسم .....القوات المسلحة وقاعدة تونس

8.عبد الحميد مهري.....الشؤون الاجتماعية

9.عمر أوعمران .....التموين العام والتسليح

المرجع: صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني..، ص176

الملحق رقم 04: أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

1-رئيس مجلس الحكومة..... .....فرحات عباس

2-نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ..... كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة

4- وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا).....حسين ايت أحمد- رابح بيطاط- محمد بوضياف- محمد خيضر

6-وزير الشؤون الاجتماعية والثقافي..... ..... عبد الحميد مهري

7- وزير الاتصالات والاستخبارات... ..... عبد الحفيظ بوصوف

8-وزير الشؤون المالية والاقتصادي..... .....أحمد فرنسيس

9-وزير الإعلام. .....محمد يزيد

10- وزير الداخلية..... ..... لخضر بن طوبال.

11- وزير الإعلام. ....محمد يزيد

12- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافي..... ....بن يوسف بن خدة

13- وزير الشؤون الثقافي..... ..... أحمد توفيق المدني

14- كتاب الدولة (محاربون في الجبال) .....الدكتور لامين خان- عمر أوصديق- مصطفى إسطمبولي صالح بلحاج ازمات ، 178

الملحق رقم 05: الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم :

1-رئيس مجلس الحكومة .....عباس فرحات

2- نائب ووزير الشؤون الخارجية. ....كريم بلقاسم

3-نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ..... احمد بن بلة

4- وزير الدولة.....محمدي السعيد

5- وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا).....حسين ايت أحمد- رابح بيطاط- محمد بوضياف- محمد خيضر

6-وزير الشؤون الاجتماعية والثقافي..... .....عبد الحميد مهري

7- وزير الاتصالاتوالاستخبارات... ....عبد الحفيظ بوصوف

8-وزير الشؤون المالية والاقتصادي..... .....أحمد فرنسيس

9-وزير الإعلام. .....محمد يزيد

10- وزير الداخلية..... ..... لخضر بن طوبال.

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال .

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي.

صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني..، المرجع السابق، ص 179

الملحق رقم 06:الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الزائرية في طرابلس، وقرروا تشكيل حومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم :

1-رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الإقتصادية ..... بن يوسف بن خدة

2-نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية..... كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحومة (في السجن) ....أحمد بن بلة

4- نائب رئيس الحكومة (في السجن)..... محمد بوضياف

5-وزير الداخلية. ..... .لحضر بن طوبال

6- وزير دولة..... .محمدي سعيد

7-وزير دولة (في السجن).....حسين آيت احمد

8- وزير دولة (في السجن).....رابح بيطاط

9- وزير دولة (في السجن).....محمد خيضر

10- وزير الشؤون الخارجية..... سعد دحلب

11- وزير التسليح والاستخبارات..... ....عبد الحفيظ بوصوف

12- وزير الإعلام.. ....محمد يزيد

ملحق رقم7: ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس

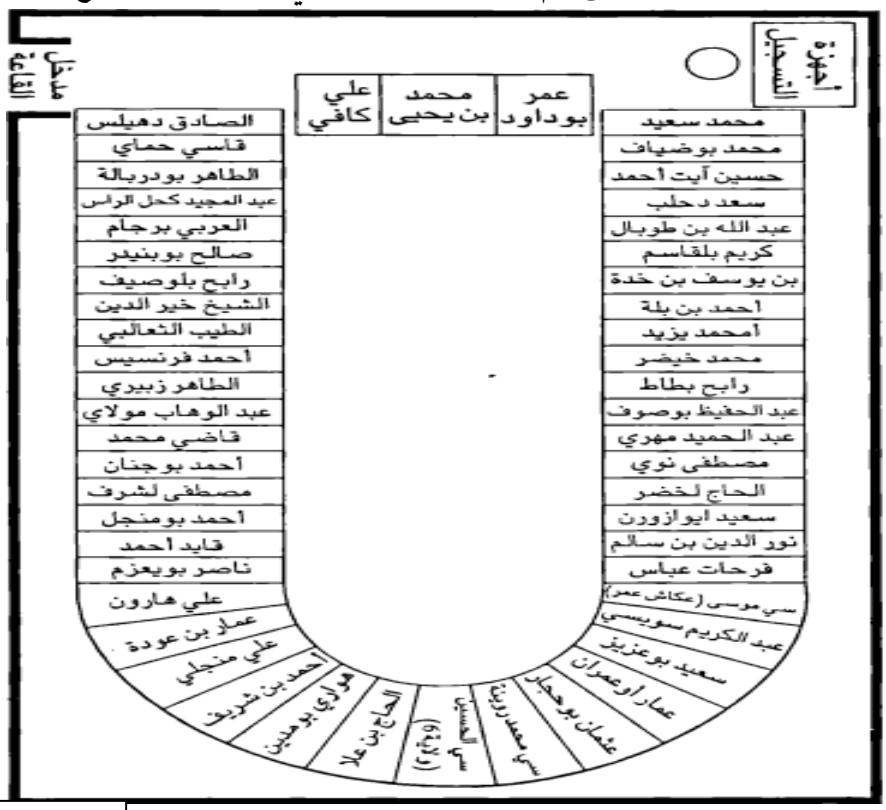

علي هارون، المصدر السابق ص 18

الملحق رقم 08:المكتب السياسي الذي اعلن في تلمسان يوم 22 جويلية 1962

احمد بن بلة.....التنسيق مع التنفيذية المؤقتة
محمد بوضياف.....التوجيه والعلاقات الخارجية
حسين آيت احمد.....رفض العضوية في المكتب السياسي
محمد خيضر.....امين عام لجبهة التحرير الوطني
رابح بيطاط.....مسؤول جهاز الحزب
محمدي السعيد .....التربية والثقافة
الحاج بن علة.....الجيش والشؤون العسكرية
صالح بلحاج، ازمات ج ت و. ص180

الملحق رقم:09: حكومة بن بلة الاولى26 سبتمبر 1962

بن بلة.....رئيس الحومة
بومدين.....وزير الدفاع
مدغري.....وزير الداخلية
خميستي.....وزير الخارجية
فرانسيس.....وزير المالية
بومنجل.....اعادة البناء والاشغال العامة والنقل
لعروسي.....الطاقة والتصنيع
بومعزة.....العمل والشؤون الاجتماعية
حساني.....البريد والموصلات
الصغير نقاش.....وزير الصحة
بن تومي.....وزير العدل
حاج حمو.....وزير الاعلام
بوتفليقة.....وزير الشباب والرياضة والسياحة
خبزي.....وزير التجارة
توفيق المدني.....وزير الاوقاف والشؤون الدينة
اوزغان .....وزير الفلاحة والاصلاح الصحي
رحماني بن حميدة.....وزير التربية الوطنية
حمدي السعيد.....وزير المجاهدين
صالح بلحاج ، ازمات ج ت و ، ص 181

ملحق رقم10: مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة" لوموند " الصادرة بتاريخ 21-20 جوان1965

(...) أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والإحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...)ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الإقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة. إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الإعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الإستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محط أنظار العالم مما خدا بالدول الى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي ، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والإحترام الأخوي الذي نحن مديونون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات الميكيافيلية التي أحكم نسجها الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدع مثلنا العليا في التضامن والسلم .ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة ، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لاحق لأحد أن يهين الأمة، وأن يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في امكان أي فرد أن يغتصب . بطرق فاسدة . الثقة السياسية التي يضعها فيه كبارالضيوف لتبرير خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في اليدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى. وإنا نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا .ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسي أعالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا

لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر .

المصدر : رشيد مصالي، هواري بومدين،الرجل اللغز، ترجمة: فاطمة الزهراء قشي، ومحمد الاخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر(د ت) ، ص ص 96-98

الملحق رقم: 11

أمر رقم 182-65 مؤرخ في 11 ربيع الأول1385 هـ الموافق 10 يوليو 1965يتضمن تأسيس الحكومة الجديدة.

-إن مجلس الثورة بناءا على بيان 19 يونيو1965 وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد، يأمر مايلي:

المادة 1 :تؤلف حكومة يتم تشكيلها كمايلي:

-هواري بومدين.... .....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء

-رابح بيطاط..... وزيرا للدولة

-عبد العزيز بوتفليقة..... وزيرا للشؤون الخارجية

-أحمد مدغري..... وزيرا للداخلية

-أحمد قايد.. .....وزيرا للمالية والتخطيط

-أحمد محساس..... .وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

-بشير بومعزة.. .....وزيرا للأنباء

-محمد بجاوي..... وزيرا للعدل حامل الأختام

-أحمد طالب..... وزيرا للتربية الوطنية

-تجيني هدام..... وزيرا للصحة العمومية

-بوعلام بن حمودة..... وزيرا لقدماء المجاهدين

-بلعيد عبد السلام..... وزيرا للصناعة والطاقة

عبد القادر زعيبك..... ....وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

عبد النور علي يحيى..... وزيرا للأشغال العمومية

-محمد الهادي الحاج اسماعيل. .....وزيرا للتعمير والإسكان

-نور الدين دلسي..... وزيرا للتجارة

عبد العزيز زرداني..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية

عبد العزيز معاوي..... وزيرا للسياحة

عبد الكريم بن محمود..... وزيرا للشبيبة والرياضة

-العربي سعدوني..... وزيرا للأوقاف

المادة02: يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 03: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي إمكانه تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

المادة04: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.

المادة 05: تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.

المادة 06: إن التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوامر أو مراسيم.

المادة 07: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون الدولة.

وحرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو.1965

عن مجلس الثورة الرئيس هواري بومدين

Abdelkader_Boulsane, **Les Gouvernements de L'Algerie 1962-2006**, Edition Houma, Alger , 2007 op.cit, pp:64-63

المصادر

و المراجع

المصادر:

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية**، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
2. أحمد منصور، الرئيس **احمد بن بيلا يكشف عن اسرار ثورة الجزائر**، كتاب الجزيرة ، شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم، 2007
3. بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات افيان**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت،
4. السبتي بودوح ، **مذكرات المجاهد بودوح السبتي،بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها من 1955-1962**، باتنة، د ن، 2002
5. سعد دحلب ، **المهمة منجزة من أجل استقلال** ، طبع وزارة المجاهدين، الجزائر.2008
6. الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد، (1929-1979)**، ملامح حياة، ج 1 ، تحرير: عبد العزيز بوباكير ، دار القصبة ، الجزائر 2011
7. علي كافي، **مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1946-1962)**، ط1، دار القصبة، الجزائر، 1999
8. علي هارون، **خيبة الانطلاق: فتنة صيف 1962م**، تر: عماري الصادق، آمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، (د ط)، دار القصبة للنشر،2003.
9. عمار ملاح ، **المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس الى سبتمبر 1962** ، دار الهدى للنشر ، عين مليلة، 2005
10. لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط1 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000
11. محمد البشير الإبراهيمي، **أثار محمد البشير الإبراهيمي، (تقديم):أحمد طالب الإبراهيمي**، ج ،5ط ،1دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م،
12. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط1، 1983مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983

المراجع:

الكتب بالعربية:

1. إبراهيم لونيسي، **الصّراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة 1962-1965**، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007
2. أحمد درواز الهادي ، **العقيد محمد شعباني الامل ..والالم!**، دار هومة، الجزائر، 1999.

3. بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، (د ط) وزارة الثقافة، الجزائر، (دس)
4. بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية: الصراع السياسي**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010
5. بشير بلاح ، العربي منور، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010
6. بلحاج صالح، **أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة (1956- 1965م)**، دار قرطبة، الجزائر،
7. بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2009
8. بن يامين ستورا : **تاريخ ابعزائر بعد الاستقلال**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2012
9. بوعلام بلقاسمي وآخرون ، موسوعة **اعلام الجزائر اثناء الثورة** ، منشورات المركز الوطني للدؤاسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
10. بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول 1954، معالمها الأساسية**، دار النعمان ، (د.م) ،2012
11. جمال عباس، **دستور الجزائر لسنة 1963، دراسة في إجراءات الإعداد والمضمون**، الملتقى الدولي حول احمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة تلمسان، 2016.
12. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر، دار المعرفة، 2007، ص 298
13. خالد بن قفة ، **المؤسسة الجزائرية والشرعية**، مؤسسة الشروق، الجزائر 2000
14. ديلمي مسعود، **الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية، من وقف اطلاق النار الى انشاء المجلس التأسيسي مارس اكتوبر1962** ، اطروحة لنيل شهادة ماجستير، اشراف مرابط يحياوي مسعودة، معهد التاريخ، الجزائر، 1999
15. رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر.د ت
16. رابح لونيسي، لونيسي رابح: **رؤساء في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2011
17. رابح مشحود، **مذكرات المجاهد والدبلوماسي الجزائري رابح مشحود**، الجزء الاول، المجلد 1، مؤسسة علوم الامة للاستثمارات الثقافية ، 2018
18. روبيرل ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، دت،
19. زبيحة زيدان، **جبهة التحرير الوطني جذور الازمة**، الجزائر، دار الهدى للنشر ، 2009
20. سعد بن البشير العمامرة ، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978**، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997،
21. سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010

22. صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006
23. صالح بلحاج، **جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965**، نشر بن مرابط، 2014
24. الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد جزائري)**، ط 1، الشروق للإعلام والنشر، دار الصحافة فريد زيوش، الجزائر،2011 .
25. الطاهر سعيداني ، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض: مذكرات الرائد الطاهر سعيداني**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ،2010
26. الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات الطاهر سعيداني**، دار هومة، ط1،الجزائر، 2001.
27. عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962 _1980 م)** ،(د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993م
28. عبد الله مقلاتي ،**التاريخ السياسي للثورة الجزائرية** ، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013
29. عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، ،1998.
30. عبد القادر حميد،**عبان رمضان مراجعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2004
31. عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة - (1954- 1962م**، (د ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،
32. علي زغدود ، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيحة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006
33. عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997
34. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، ط 3، دار البصائر، 2008
35. عمار بومايدة ، **بومدين وماقاله الآخرون. وما أثبتتها لأيام**.(د.ط)، دارالمعرفة، الجزائر،(د.س)ص
36. عمار جرمان :**الحقيقة (مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال)**، (د ط)، دار الهدى، الجزائر، 2007م،
37. العمامرة سعد بن بشير، **هواري بومدين الرئيس القائد من 1932 الى 1978**، ط ، البليدة، قصر الكتاب، 1977
38. عمر بوضربة ، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي، 1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2010

39. الغربي غالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1958/1954، دراسة في السياسة والممارسات**، دار هومة ،الجزائر، 2012

40. كريم منقوش، **جرائم المنظمة السرية(OAS) في الجزائر** المصادر، ع 9 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2004

41. محمد الصالح شيروف ، **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى، الجزائر،2005

42. محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**، ج2،(د.م) من منشورات اتحاد الكتاب للعرب، 1999

43. محمد العربي الزبيري، الزبيري محمد العرب، **جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها**، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، دت،

44. محمد العربي الزبيري،**تاريخ الجزائر المعاصر "1942-1992-، ج 2**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، الجزائر

45. محمد تقية، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمال والمال**، دار القصبة للنشر، الجزائر

46. محمد زروال ، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا**، الجزائر، دار هومة، 2010

47. محمد عباس ، **ثوار عظماء: شهادة 17شخصية وطنية**، دار هومه، الجزائر، ،2009

48. محمد عباس، **فرسان الحرية ، شهادات تاريخية**، الجزائر، دار هومة ، 2001، ص 115-116

49. محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار الرائد 2010

50. محمد عبد الرحمان **عريف، شهادات عن أحداث 1965م**، الجزائر 14أوت 2018م، شجون عربية،)دط

51. محمد لحسن أزغيدي ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

52. مصطفى هشماوي ، **جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر** (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2000،

53. مطمر محمد العيد، **هواري بومدين رجل القياة الجماعية**، الجزائر،ة دار الرائد،

54. نازلي معوض أحمد، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول**، الهيئة المصرية العامة للكتابة،1978

الرسائل العلمية والمذكرات الجامعية:

1. الجودي بخوش، **دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير، 1954-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، الجزائر، 2007.

2. حكيمة شتواح ، **المبادئ التنظيمية لقياده الثوره الجزائرية 1954-1962**، مذكره ماجستير، تخصص تاريخ الثوره الجزائرية ، إشراف د. عبد الحميد زوزو، قسم التاريخ جامعه الجزائر 2001 ،

3. شريف راضية، جهينة، **حرب الرمال1963م بين الجزائر و المغرب الأقصى الأسباب والإنعكاسات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،(إشراف): بوخليفي قويدر قسم: التاريخ، كلية: العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة: محمد خيضر –بسكرة–، 2014م

4. شوقي عبد الكريم، **دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 1954–1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002

5. عبد الحميد محاد والمختار شويحة، **أزمة صائفة 1962، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي في التاريخ والجغرافيا**، المدرسية العليا للأساتذة، بوزريعة، 2008

6. عبلة هيشر ، برجوح نسرين، **المعارضة السياسية على عهد الرئيسين أحمد بن بلة و هواري بومدين(1962–1978م)**، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة الوادي2018م

7. عميري مليكة، تلي محجوبة، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة– كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2016

8. فاطمة بوراس ، رحال مروة، **الاتصالات الجزائرية الفرنسية "المفاوضات" 1956–1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ عام ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ ، قالمة، 2018

9. كلثومة صبيعات ، **مؤتمر الصومام، "الخلفيات والاستراتيجيات"** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، LMD، تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2017.

10. مباركة بوتدارة ، تاوزي يمينة، **اوضاع الجزائر بعد الاستقلال، 1962–1965**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، 2016

11. محمد الخامس بن ناصر، محمد التيجاني حاج سعيد :**التعديل الدستوري في الجزائر وأثره على مكانة السلطة التشريعية 1996 –2008** ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ي العلوم السياسية، تزصص تنظيمات سياسية و إدراية، اشراف بابا عربي مسلم، قسم العلوم . السياسية، كلية الحقوق والعلوم . السياسية، جامعة رقلة، 2013،

12. محمد شبوب ، **اجتماع العقداء العشرة، من 11 أوت 1959–إلى 16 ديسمبر1959** ، ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية، 1954–1962، كلية العلوم العلومالإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2010

13. مختار سالمي ، **إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 4-1962 195**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ تخصص : التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، المسيلة، 2019

14. منهل السعدي، **الأوضاع السّياسية والاقتصادية في الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف محمد الطاهر بنادي، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014

15. نوال بن عيسى، **ازمة صائفة 1962 بالجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمة، شعبة التاريخ،2014 جامعة محمد خيضر،

16. نوة نوي، **صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الاركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة، (1958-1962)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، اشراف : كمال مسعودي، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، قطب شتمة، شعبة التاريخ،2014

17. وهيبة بوكحيل، ونسرين بوجمعة، **أزمة صائفة الجزائر 1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2019،

18. يحيى بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة** ، طبعة خاصة ، دار البصائر ، الجزائر .2009،

19. يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية من 1954إلى 1962، دراسة تحليلية نقدية، (1954-1962)**، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

المقالات والدوريات باللغة العربية

1. بلعالية ميلود، خلافات **قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27ماي- 7جوان : 1962 تحديد الاسباب وقراءة إستراتيجية الاستقلال السياسي**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 10 عدد 4 ديسمبر 2018 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،
2. بلقاسمي بوعلام وآخرون، **موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،1954، الجزائر، (د س)،
3. جمال بلفردي، **الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962،"الأطراف**، المواقف، الإفرازات"، مجلة الإحياء، المجلد :20، العدد:25 ، المركز الجامعي سي الحواس – بريكة، جوان، 2020.
4. حنيفي هلايلي، **أزمة صيف 1962م بالجزائر من خلال مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 128 ، ص2007 ، تونس، جوان 2007،
5. الصداوي رياض، **صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، جريدة الأطلس، دار الأطلس للصحافة والنشر، من العدد 293إلى 300 ، (د م)، (د س)،

6. مراد بوعباش، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان انموذجا**، االمدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة) الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 34/جوان 2018

7. مريم شويحات، **الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960-1962)**، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، المجلد 01، العدد 01، افريل2016

مصادر ومراجع اجنبية:

1. Belaid Hadjem ; **L'algerie de 1962 ; de l'independence a la cource au pouvoir** , Chihab edition ; Alger ; 2013
2. Etienne Maillarde : **L'Algerie depuis 1962, d'une dictature à L'autre** , la Table Ronde, Paris, 1970
3. Henri le mire-**Histoire militaire de la guerre d'Algerie** –éd ;Albin Michel ;Paris ;1982
4. Réda Malek**, l'Algérie a Evian: histoire négociations secrètes (1956 1962), -**éd dahleb, Algérie, 1993
5. Ben Youcef ben khedda:**L'algerie al'indépendance,la cries de 1962,**editions dahlab,alger,2000
6. Ive courrière :**la guerre d'Algérie(1958-1962),l'heure de colonels les feux du d'espoir**, édition, robert Laffont ,paris,1990,

فهرس

المحتويات

1- فهرس الأعلام:

أهم الشخصية الثورية البارزة في الدراسة	الصفحات
بلقاسم كريم	9-10-13-16-17-18-19-20-21-22-23-25-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-41-43-44-45-46-50-51-52-53-54-59-61-60-62-64-78-79-80-81-90-91-94-96.
بن بلة أحمد	10-13-14-15-19-25-33-37-42-45-59-60-62-63
بن خدة بن يوسف	16-20-21-25-32-45-46-47-48-49-50-51-52-54-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-77-78-79-82-83.
بن طوبال لخضر	9-14-17-18-20-21-25-26-28-30-32-33-34-36-37-38-41-44-45-46-52-53-54-60-64-66-81-84.
بن مهيدي العربي	9-16-17-18-21-23-65-85.
بوتفليقة عبد العزيز	59-61-99-102.
بوصوف عبد الحفيظ	23-31-12-17-18-20-21-22-25-29-32-33-36-37-41-44-45-46-64-66-81-84.
بوضياف محمد	9-15-19-71-93.
بومدين الهواري	16-21-28-29-33-34-35-39-41-44-46-47-50-51-53-57-59-60-62-64-74-77-78-89-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-97-98-99-100-101-102
خيضر محمد	15-19-60-62-63-69-70.
دباغين لمين	13-19-20-25-31-32-35-39-
سعد دحلب	17-20-31-36-46-50-52-53-64-66-77-80-84.
عباس فرحات	10-14-15-19-20-22-23-25-26-27-31-36-37-41-44-45-46-51-59-68-71-79-85-86-87-99.
عبان رمضان	9-10-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-29-38-39-49-62-79-82-85-92-95.
عبد الحميد مهري	19-20-24-25-32-63.
كافي علي	14-16-21-26-28-29-30-31-32-33-34-38-74-84-
محمود الشريف	20-21-25-28-29-35-95
منجلي علي	41-42-43-44-45-64-47-48-49-50-51-52-53-54-55.

2- فهرس الموضوعات

شكر وتقدير.....

الإهداء.....

مقدمة البحث:..... ص ص 1-7

الفصل الأول: الفصل الأول: جذور أزمة صيف 1962..دراسة في التراكمات..... ...ص ص 9-39

المبحث الأول: قرارات مؤتمر الصّومام 20 أوت 1956 وظهوربوادر الأزمة.....ص09

المطلب الاول: انعقاد مؤتمر الصومام20 اوت 1956.....**ص09**

المطلب الثاني: أهم قرارات مؤتمر الصّومام التنظيمية.....**ص10**

المطلب الثالث: قرارات المؤتمر المسبّبة للخلاف بين قيادة

الثورة.....**ص12**

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت1957 .....ص16

المطلب الاول: ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر القاهرة أوت .1957 .....**ص16**

المطلب الثاني: قرارات مؤتمر القاهرة من 20 إلى 28أوت 1957م.....**ص18**

المطلب الثالث: اغتيال عبان رمضان **ص21**

المبحث الثالث: تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى والتحديات التي واجهتها.....ص24

المطلب الأول: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى **ص24**

المطلب الثاني: التحديات التي واجهت الحكومة المؤقتة الأولى... الانتقادات والأزمات.....**ص26**

المبحث الرابع: اجتماع العقداء العشر(اوت-ديسمبر1959) وانعكاساته على قيادة الثورة.....ص.32

المطلب الاول: الخلاف داخل الاجتماع وحدوث الانقسام بين العسكريين.....**ص32**

المطلب الثاني: انعكاسات اجتماع العقداء العشر على قيادة الثورة.....**ص34**

الفصل الثاني: تطورات الأزمة من بروز هيئة الأركان إلى إعلان الاستقلال ص41-75

المبحث الأول: الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة (جويلية 1961 جوان 1962):.....ص41

المطلب الاول: أسباب الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة:..... **ص41**

المطلب الثاني: حدوث القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان..... **ص44**

المبحث الثاني: مفاوضات ايفيان مع فرنسا وإعلان وقف إطلاق
النار.....ص47
المطلب الأول: أهم المحطات التفاوضية العلنية مع فرنسا.....**ص48**
المطلب الثاني: تحليل أهم بنود اتفاقية افيان الثانية **ص55**
المطلب الثالث: ردود الفعل حول اتفاقية إيفيان.. بين مؤيد ومعارض.....**ص56**
المبحث الثالث: تجسيد التحالف بين هيئة الأركان و بن بلة.....ص59
المطلب الاول: جهود بومدين في استقطاب شخصية بن بلة الثورية.....**ص59**
المطلب الثاني:إطلاق سراح السّجناء الخمس وانقسامهم على أطراف النزاع.....**ص60**

المبحث الرابع: الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ..الأزمة المفتوحة.....ص.62
المطلب الاول: المصادقة على مشرع طرابلس ودراسة مسألة القيادة .....**ص 63**
المطلب الثاني: الصراع داخل المؤتمر وانسحاب بن خدة.....**ص66**

المبحث الخامس: اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962 وعزل قيادة الأركان ص68

المطلب الاول: انعقاد اجتماع زمورة و تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات.....**ص68**

المطلب الثاني: عزل هيئة الأركان العامة وتفجير الأزمة..... **ص71**

الفصلالثالث: تداعيات الازمة على الجزائر المستقلة من جويلية 1962 الى1965 ..... ص **77-103**

المبحث الاول: تشكيل التحالفات وتأسيس المكتب السّياسي وسقوط الحكومة
المؤقتة.:.....ص77
المطلب الاول: الاحتفال الرسمي بالاستقلال وتشكل تحالفي تلمسان وتيزي وزو:.....**ص77**
المطلب الثاني: تأسيس المكتب السياسي وردود الافعال **ص79**
المطلب الثالث: الزحف نحو العاصمة وانتصار المكتب السياسي وانتهاء الأزمة.....**ص82**
المبحث الثاني:وصول بن بلة إلى الحكم و إرساء النّظام الاشتراكي في الجزائر.....ص85
المطلب الاول: سياسة بن بلة الداخلية .. معركة بناء أم تصفية حسابات قديمة عالقة.!!.....**ص85**
المطلب الثاني: انقلاب بن بلة على شرعية المجلس التأسيسي.. انطلاقة عرجاء وخرق
للشرعية.....**ص86**
المطلب الثالث: علاقة بن بلة بحزب جبهة التحرير الوطني..... .....**ص88**

المبحث الثالث: بروز المعارضة المسلحة بين الإخوة الأعداء.. وحدوث القطيعة السياسية.....ص89
المطلب الاول: احمد بن بلة و خيضر ..صراع النّفوذ على جبهة التحرير الوطني.....**ص90**
المطلب الثاني: تمرد جبهة القوى الاشتراكية FFS: وحزب الثورة الاشتراكية.:.....**ص 92**
المطلب الثالث: تمرد وعصيان شعباني.....**ص94**
المطلب الرابع : معارضة كريم بلقاسم و البشير الإبراهيمي.....**ص96**
المبحث الرابع: انقلاب 19جوان 1965م وإنهاء حكم بن بلة:.....ص97
المطلب الأول: الخلاف بين الرئيس أحمد بن بلة والعقيد هواري بومدين.....**ص97**
المطلب الثاني: مجريات حركة 19 جوان1965.....**ص99**
المطلب الثالث: مبررات الانقلاب وردود الأفعال الداخلية والخارجية.....**ص** 100

الخاتمة.....ص 105
الملاحق.....ص110
ببليوغرافيا المصادر والمراجع ص118-125
فهرس المحتويات .....ص.125_127
الملخص ص-129-130

الملخص

الملـــخص

تعتبر **أزمة صيف1962** في الجزائر منعرج حاسم ومرحلة مظلمة ومأساوية من تاريخنا المعاصر نظرا لما شهدته من أحداث خطيرة طبعتها صفة الحساسية التاريخية، جعلت الثورة تنحرف عن مسارها الذي حدده مفجري الثورة في بيان اول نوفمبر 1954. ففي الوقت الذي كان فيه الشعب الجزائري يعبر عن فرحته بإعلان الاستقلال، وجد نفسه على حافة حرب أهلية هددتت الوحدة الترابية والشعبية لولا تعقل وحكمة بعض الزعماء.

بدأت أسباب هذه الأزمة تطفوا على السطح منذ الإعلان عن قرارات مؤتمر الصّومام 1956، وحتى ان المؤتمرات والاجتماعات السرية في الداخل والخارج في الفترة مابين (1956-1962) قد فشلت في احتواء هذه الأزمة و التخفيف من حدة الصراع بين قادة الثورة، بل عمقت من هوة الصّراع بتطور الصراع من سياسي إلى عسكري ذهب ضحيته رجالا طالما أخلصوا للثورة والوطن.

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة في مرحلتها الأخيرة كادت أن تختنق بفعل اشتداد الأزمات الداخلية خاصة بعد الإعلان عن تأسيس **هيئة الأركان العامة للجيش** في جانفي 1960 اذ دخلت هذه الأخيرة في صراع حاد مع **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، وقد تكرس الانقسام بين قيادة الثورة بعد الإفراج عن **الزعماء الخمس**، وعدم احترام بعضهم لمبدأ "التضامن الحكومي"، وانفجر الوضع في أثناء **الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس** ما بين 27 ماي الى جوان 1962 حيث كانت له انعكاسات وخيمة على الوضع السياسي والأمني للجزائر بعد استرجاع السّيادة الوطنية في 5 جويلية 1962.

ورغم انّ **بن بلة** بتحالفه مع **قيادة الأركان** قد تمكن من حسم الأوضاع والتحكم في زمام الأمور، خاصة بعد نجاحه في دخول العاصمة وتثبيت **المكتب السياسي**، ثم انتخابه لاحقا على رأس الجمهورية الجزائرية إلى غاية **انقلاب 19 جوان 1965**، إلا أن سياسته في الحكم وخاصة في مرحلته الأخيرة وصفت ب"الدكاتورية" جعلت المؤسسة العسكرية بقيادة **بومدين** تنقلب عليه في حادثة عرفت بـ**التصحيح الثوري**.

الكلمات المفتاحية:

أزمة صيف1962 – مؤتمر الصومام- هيئة الأركان العامة للجيش –المجلس الوطني للثورة - قيادة الأركان - انقلاب 19 جوان 1965- المكتب السياسي -التصحيح الثوري.

Abstract.

The summer crisis of 1962 in Algeria is considered a pivotal turning point and a dark and tragic stage in our contemporary history due to the dangerous events it witnessed that were characterized by historical sensitivity, which made the revolution deviate from its path set by the statement of the first of November 1954.

At a time when the Algerian people were expressing their joy at declaring independence, they found themselves on the brink of a civil war that would have devastated the country's territorial and popular unity, had it not been for the prudence and wisdom of some leaders. The causes of this **crisis** began to accumulate since the **Soummam conference1956**, and even secret conferences and meetings at home and abroad in the period between (1956-1962) failed to contain **this crisis** and alleviate the **conflict** between the leaders of the revolution, but rather deepened the chasm of conflict with the development of **the conflict**. From politician to military, his victims were men who were always loyal to the revolution and the country.

It should be noted that the revolution in its final stage was almost stifled by the intensification of internal crises, especially after the announcement of the establishment of the Army's **General Staff** in January 1960, as the latter entered into a sharp conflict with the **Algerian interim government**. The division among the revolutionary brothers was reinforced after the release of the five leaders, as some of them did not respect the principle of governmental solidarity.

The situation exploded during the **last meeting of the National Council of the Revolution** held in Tripoli from May 27 to June 1962, as the withdrawal of Ben Youssef bin Khadda had dire repercussions that affected the course of events later, and disturbed the political and security situation in Algeria after the restoration of national sovereignty on July 5.

Although Ben Bella, in his alliance with the **General Staff command**, was able to resolve the situation and take control of matters, especially after his success in entering the capital and installing the **Political Bureau**, and then being elected at the head of the government until June 19, 1965, his policy in governance in his last phase was described as The "dictatorship" made the military establishment led by Boumediene turn against him in an incident known as the **revolutionary correction.**

Key words:

The summer crisis of 1962 -**Soummam conference1956- Algerian interim government**- **the National Council of the Revolution** -**General Staff command** - **Political Bureau** - **revolutionary correction**